مدار
الاسرائيلي
المشهد
الثلاثاء ٢٠١٢/١٠/٩ الموافق ٢٢ ذو القعدة ١٤٣٣ هـ العدد ٢٩١ السنة العاشرة

تغطية
الحراك السياسي- الحزبي
في إسرائيل يوحي
بأنها باتت في خضم
أجواء انتخابات!
صفحـ(٣)ـة

رؤية مدنية للكارثة
التي تسببت
بها النكبة
صفحـ(٥)ـة

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مقابلة خاصة مع ناشط سياسي إسرائيلي من أصل عراقي

صديق صديق لـ «المشهد الإسرائيلي»: مجيئنا إلى إسرائيل تم من خلال صفقة مشينة عقدت في سويسرا في ١٩٤٩ بين نوري السعيد ودافيد بن غوريون!

*هناك قضية لاجئين واحدة هي قضية اللاجئين من الشعب العربي الفلسطيني في العام ١٩٤٨، وإثارة إسرائيل لقضية لاجئين يهود هي مجرد تغطية لرفضها حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة *

كتب بلال ضاهر:

بادرت وزارة الخارجية الإسرائيلية، بقيادة نائب الوزير داني أيالون، إلى عقد اجتماع في إحدى قاعات مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢١ أيلول الماضي، تحت عنوان «العدالة للاجئين اليهود من الدول العربية». وحاولت إسرائيل الادعاء بأن هذا الاجتماع عُقد تحت رعاية الأمم المتحدة، لكن الحقيقة هي أنه لا توجد علاقة للمنظمة الدولية به، وإنما تم عقده بالتعاون بين الوزارة الإسرائيلية وبين «المؤتمر اليهودي العالمي» و«مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية» في الولايات المتحدة.

ووفقا لبيان صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية فإنه حضر الاجتماع ٤٠٠ شخص بينهم سفراء ودبلوماسيون، وحتى «شخصيات عربية».

وادعى أيالون خلال الاجتماع بأن «هذا الاجتماع يأتي متأخرًا ٦٤ سنة لكنه لا يأتي بعد فوات الأوان، وحكومة إسرائيل لن يهدأ لها بال حتى تتحقق العدالة بالنسبة للاجئين اليهود من الدول العربية».

وزعم أيالون أن طرح هذا الموضوع «لا يشكل عقبة أمام السلام، بل العكس هو الصحيح، لأن السعي هو من أجل سلام حقيقي يقوم على تحقيق العدالة للجميع». وطالب جامعة الدول العربية بـ «الاعتراف بمسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللجوء المزدوج في الشرق الأوسط والتي شملت اليهود والعرب».

وجاء هذا الاجتماع في سياق قرار حكومة إسرائيل الشروع في حملة إعلامية دولية واسعة النطاق موضوعها «اللاجئون اليهود من الدول العربية»، معتبرة أنه من دون الاتفاق حول هذه القضية لن يتم التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين وإلى نهاية الصراع. ويقضي قرار حكومة إسرائيل بأن «يتم شمل قضية اللاجئين اليهود من الدول العربية كواحدة من قضايا الحل الدائم في المفاوضات مع الفلسطينيين، منذ الآن. ومن دون حل قضية اللاجئين اليهود لن توافق إسرائيل على الإعلان عن نهاية الصراع».

وذكرت تقارير إسرائيلية أن حكومة إسرائيل وأجهزتها المختلفة بدأت تعمل بشكل مكثف في هذا الموضوع بعد أول زيارة لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى واشنطن في أيار العام ٢٠٠٩ وخطاب بار إيلان الذي ألقاه بعد ذلك بشهر واحد وادعى فيه أنه يوافق على حل الدولتين. وبحسب هذه التقارير فإن مجلس الأمن القومي هو الذي أعد ملف «اللاجئين اليهود من الدول العربية» وطرح أبعاده السياسية والقانونية، واعتبر أن عدد «اللاجئين اليهود من الدول العربية» الذي جاؤوا إلى إسرائيل في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كان ٨٠٠ ألف تقريبا.

ووفقا لمخطط مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، فإنه ينبغي الربط في مجرى المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بين «مأساة اللاجئين اليهود» و«قضية» اللاجئين الفلسطينيين وأن يتم طرح القضيتين في إطار واحد. وأوصى هذا المخطط بأنه «ينبغي أن نغرس في الخطاب الدولي مصطلح اللجوء المزدوج»، وأن «الربط بين القضيتين سيخدم إسرائيل في المفاوضات» وسيردع الفلسطينيين وسيكبح مطالبهم فيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة حول هذا المخطط الإسرائيلي، مع الناشط السياسي الإسرائيلي العراقي الأصل، صِدّيق صِدّيق، الذي كان عضوا في الحزب الشيوعي العراقي وانتسب إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي بعد مجيئه إلى إسرائيل، ونشط في صفوفه طوال الستين عاما الماضية.

وقد روى صديق قصة «المؤامرة بين إسرائيل والرجعية العربية» في ما يتعلق بتهجير يهود العراق إلى إسرائيل، وذلك بلغة عربية فصحى وبلهجة عراقية.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف ترى الحملة الإسرائيلية فيما يتعلق بـ «اللاجئين اليهود من الدول العربية»؟

صديق: «لا توجد قضية لاجئين يهود وإنما هناك قضية لاجئين واحدة هي قضية اللاجئين من الشعب العربي الفلسطيني في العام ١٩٤٨. وإثارة إسرائيل لقضية لاجئين يهود هي مجرد تغطية لرفضها حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وأنا أعتقد أن على إسرائيل أن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي قرارات صدرت منذ نهاية سنوات الأربعين. وإسرائيل لم تطبق هذه القرارات أبدا. وإثارة قضية التعويضات لليهود من الدول العربية، الآن، يريدون منها التغطية على محاولات إسرائيلية لمنع طرح قضية الشعب العربي الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية الحالية».

(*) متى هاجرت من العراق إلى إسرائيل؟

صديق: «أنا مولود في العراق. وهاجرت إلى إسرائيل في العام ١٩٥١. ولم أهاجر وحدي، وإنما بلغ عدد العراقيين الذين جاؤوا إلى إسرائيل في هذا العام قرابة ١٣٠ ألف عراقي».

(*) لماذا هاجرتم إلى إسرائيل؟ ماذا كانت دوافعكم؟

صديق: «اليهود موجودون في العراق منذ أكثر من ٢٥٠٠ عام. ومجيئنا إلى إسرائيل تم من خلال مؤامرة وصفقة جرى تنفيذهما في العام ١٩٤٩، في سويسرا بين [رئيس الحكومة العراقية] نوري السعيد ودافيد بن غوريون [رئيس حكومة إسرائيل]. وقضت هذه الصفقة ببيع يهود العراق، من خلال مغادرتهم لبلادهم والمجيء إلى إسرائيل».

(*) هل عُقد لقاء مباشر بين نوري السعيد وبن غوريون؟

صديق: «كان هذا لقاء سريا. فلقد التقيا وجها لوجه في سويسرا وأبرما هذه الصفقة بخصوص يهود العراق. وقد ثبت في المحاكمات، التي جرت في العامين ١٩٥٨ - ١٩٥٩ في العراق، بعد ثورة عبد الكريم قاسم، أن الحكومة العراقية، وخاصة رئيس الحكومة توفيق السويدي تسلم مقابل رأس كل يهودي جنيها إسترلينيا. وبعد هذه الصفقة، مارس نوري السعيد ضغوطا اقتصادية وسياسية ضد يهود العراق من أجل إرغامهم على مغادرة بلادهم ووطنهم».

(*) ما هي هذه الضغوط؟

صديق: «أغلقت حكومة العراق جميع المحلات التجارية لليهود. وفصلت من العمل جميع الموظفين والمدرّسين اليهود. ولم تسمح لليهود بالانتساب إلى الجامعات. ورفضت منح التجار اليهود تصاريح ورخصا للاستيراد، وقد كان الكثير من اليهود يعملون في التجارة».

(*) هل تقصد أن حكومة العراق مارست هذه الضغوط على اليهود بالتآمر مع إسرائيل؟

صديق: «نعم. كانت هذه مؤامرة بين الحركة الصهيونية والرجعية العربية التي حكمت في ذلك الوقت. وهذه المؤامرة طالت اليهود في دول عربية أخرى. وشاركت في تنفيذها الجماعات الصهيونية في هذه الدول. وفي العراق كان الهدف هو إرغام اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. وبعد ذلك تم سن قانون في العراق لسحب الجنسية العراقية من يهود العراق. وكل هذا كان بموجب الاتفاق بين العراق وإسرائيل. وكان مقررا أن تأخذ الطائرات يهود العراق إلى قبرص. وقد توجهت الطائرات الأولى إلى قبرص فعلا، لكن بعد ذلك كانت الطائرات التي تحمل اليهود تتجه مباشرة من بغداد إلى مطار اللد في إسرائيل. وقضية تعويض يهود العراق، وكذلك يهود الدول العربية، تم إغلاقها في الخمسينيات. فقد قال بن غوريون إن تعويض اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن يتم من خلال أملاك اليهود الذي كانوا في الدول العربية. ولقد كان لدى يهود العراق أملاك كثيرة، ويجب أن نأخذ تعويضاتنا على هذه الأملاك من الحكومة الإسرائيلية».

(*) ما الذي حصلتم عليه عندما جئتم إلى إسرائيل، مقابل أملاككم التي تركتموها في العراق أو صودرت منكم من خلال التآمر عليكم؟

صديق: «لم نحصل على أي شيء. خرجنا من العراق بالملابس التي كنا نرتديها، وحصل كل واحد منا على خمسة دنانير. لكن تم تجميد أرصدتنا في البنوك وصادروا أملاكنا ومحلاتنا التجارية وحصلت حكومة العراق على كل شيء. وأنا عندما جئت إلى إسرائيل كنت شابا صغيرا».

(*) ما هي قصة تفجير الكنس في العراق في ذلك الوقت؟

صديق: «إحدى الوسائل التي استخدمت لإرغام يهود العراق على مغادرة وطنهم هي أن الحركة الصهيونية، بواسطة عملائها، نفذت تفجيرات في كنس اليهود، من أجل أن يقال إن العرب يفجرون الكنس كي يطردوا اليهود. لكن تم إلقاء القبض على يهود كانوا ضالعين في تفجير الكنس اليهودية في بغداد. وأعتقد أنه قُتل أشخاص جراء ذلك لكني لا أتذكر بالضبط أعدادا أو أسماء. لكن ما أريد قوله هو أن زعامة الدول العربية، مثل نوري السعيد والحكومات الهاشمية في العراق وغيره، تعاونت مع إسرائيل ضد اليهود في الدول العربية. والعلاقات بين إسرائيل والمغرب، مثلا، كانت وثيقة جدا. كذلك تعاونت الرجعية العربية مع الصهيونية في ترحيل اللاجئين الفلسطينيين.

«لكن الأمر الذي أود توضيحه هنا، هو أن يهود العراق لم يأتوا إلى إسرائيل انطلاقا من دوافع صهيونية. وكانت غالبية يهود العراق من التقدميين الذين انخرطوا في حركة نضال الشعب العراقي ضد الاستعمار البريطاني والرجعية العراقية. وكان عدد كبير جدا من يهود العراق عضوًا في الحزب الشيوعي العراقي، وكان قسم منهم في قيادات هذا الحزب. كما أن المئات من يهود العراق الشيوعيين كانوا في السجون وقسم منهم تم إعدامه في هذه السجون».

(*) أين سكنتم بعد إحضاركم إلى إسرائيل؟

صديق: «حالنا بعد أن جئنا من العراق إلى إسرائيل كانت مثل حال من سقط من المنارة إلى الأرض. فقد كنا في العراق نعيش حياة كريمة، وبعد أن جئنا إلى إسرائيل أصبحنا نسكن في أماكن شبيهة جدا بالمخيمات وتفتقر إلى الكثير من المقومات الإنسانية. وكانوا يسمونها 'معبروت'. كان الطعام قليلا وكذلك الماء، وكانت تسود في إسرائيل حينذاك حالة التقشف الاقتصادي. وقد ناضلنا في سبيل تغيير هذه الأوضاع في المخيمات التي أقمنا فيها وكانت منتشرة في أنحاء إسرائيل. وبقينا ما يقرب عشر سنوات أو أكثر في هذه 'المعبروت' وفي وضع معيشي سيء جدا. وقد أحضرونا من أوطاننا إلى إسرائيل لأن الحكومة الإسرائيلية كانت بحاجة إلى طبقة عاملة بأجر زهيد. كذلك فإن غالبية الشبان اليهود الذين تم إحضارهم إلى إسرائيل أصبحوا جنودا في الجيش. فقد كانت إسرائيل بحاجة إلى قوى جديدة لتدعم وتقوي نظامها».

اليهود العراقيون: «مؤامرة» خلف التهجير.

اتساع الجدل بشأن التهديد بإغلاق قسم السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون»

محاضر من الجامعة العبرية: الطريق إلى النظام الاستبدادي في إسرائيل تمر في بئر السبع!

«المشهد الإسرائيلي»: ما زال مشروع القرار المدرج في جدول أعمال مجلس التعليم العالي في إسرائيل، والذي ينص على إغلاق قسم السياسة والحكم في جامعة «بن- غوريون» في بئر السبع بدءًا من السنة الدراسية المقبلة، يثير جدلاً واسعًا.

ويتبيّن من هذا الجدل ما يلي:

أولاً، أن القسم المذكور أقيم في حينه (أواسط ثمانينيات القرن الفائت) كبديل لما اعتبر تيارًا سائدًا في مجال العلوم السياسية، وهو التيار البحثي الوضعي والكمي، الذي كان مهيمنًا على جميع الأقسام الشبيهة في سائر الجامعات الإسرائيلية.

ثانيًا، أن إقامة هذا القسم أتاحت إمكان تحوّل خريطة البحث في مجال العلوم السياسية إلى خريطة أكثر تعددية، وذلك نتيجة انضمام قسم متخصص في المقاربة التاريخية النقدية إليها.

ثالثًا، أن الحجة التي يجري التذرّع بها لإغلاق القسم السالف، وهي افتقاره إلى التعددية، هي حجة مفندة كونه أقيم على خلفية إيجاد تعددية على المستوى الأكاديمي العام، وبناء على ذلك فإن الهدف من إغلاقه هو تصفية التعددية لصالح عودة هيمنة التيار السائد.

وقد استنتج كثيرون أن الظروف التي تجري فيها الحملة على هذا القسم هي سياسية بامتياز، وتتسق مع سعي السلطة الإسرائيلية ومحافل اليمين المرتبطة بها لدفع مبادرات في سائر المجالات والأطر تستهدف إقصاء عناصر اليسار عن مواقعها ومراكزها ومكتسباتها، وتكريس مواقع النفوذ والسيطرة التي تستأثر بها محافل اليمين، كما حدث مثلاً في المحاكم والنيابة العامة، والمستوى المهني في وزارة التربية والتعليم، وسلطة البث، والصحف، وكذلك في مجلس التعليم العالي ذاته، الذي قلص فيه عدد ممثلي الجامعات مقابل زيادة عدد ممثلي الكليات والجمهور الذين ينتمي كثيرون منهم إلى اليمين.

وقد برز في هذا الصدد صوت البروفسور يغئال برونر، المحاضر في دائرة الدراسات الآسيوية في الجامعة العبرية في القدس، الذي نشر في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» هذا الأسبوع، مقالاً بعنوان «الطريق إلى النظام الاستبدادي (في إسرائيل) تمر في بئر السبع».

وجاء في هذا المقال:

لقد وقع أمر جلل في إسرائيل... فللمرة الأولى في تاريخ الدولة، يحاول مجلس التعليم العالي إغلاق قسم في إحدى الجامعات في البلاد. والأسباب تبدو في الظاهر مهنية بحت: الباحثون لم ينشروا أبحاثهم في المجلات الصحيحة؛ التركيز على النواحي النظرية أكثر من اللازم؛ الأبحاث نوعية أكثر منها كمية؛ وما إلى ذلك. حتى لو كان كل ذلك صحيحا- مع أن الانتقادات الموجهة إلى القسم مغلوطة ومضللة- فإن من الواضح للجميع أن هذه الأمور لا تستدعي ولم تستدع من قبل، إغلاق قسم جامعي في إسرائيل.

إن الدافع الحقيقي للحملة ضد قسم السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، يتمثل في أن كثيرين من أعضاء الطاقم الأكاديمي في القسم، هم يساريون عبروا علنا عن انتقادهم الشديد لسياسة الحكومة. وهكذا وجدوا سببا للإغلاق.

لقد بدأت الحملة ضد هذا القسم من منظمات اليمين، التي هددت رؤساء الجامعة بوقف التبرعات الخارجية للمؤسسة (الجامعة) إذا لم يقيلوا من العمل المحاضرين المتماثلين مع اليسار. وعندما أخفقت هذه المساعي، لجأ أعداء القسم إلى طرق التفافية، لكنها لا تقل وحشية. ولا يتسع المجال هنا لوصف كل مظاهر الخلل والقصور في عمل لجنة الرقابة، الاعتيادية في الظاهر، والتي عينها مجلس التعليم العالي لفحص أوضاع القسم الجامعي ذاته، بيد أن كل من يعرف كيف تعين اللجان في إسرائيل، بإمكانه أن يتكهن ما حدث في تعيين هذه اللجنة: تعيينات تستند إلى المحسوبية؛ استبعاد كل من يبدو كصاحب رأي مستقل؛ تجاهل رأي الأقلية... إلخ.

ولعل الشيء المفاجئ هو أنه وبعدما تبنت الجامعة على عجل- وإن كانت مضطرة- جميع توصيات لجنة الرقابة، وعملت بناء على توجيهاتها، وحظيت بالثناء الحار من جانب الخبراء الخارجيين الذين عينتهم اللجنة ذاتها، جاء مجلس التعليم ليقول : نعم، جميل. سيتم إغلاق القسم.

إن قصة حملة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي على قسم السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» ليست استثناء أو حدثا منفردا، وإنما هي جزء من انهيار شامل للقيم والنظم، وأتت بإيعاز من جهات عليا. فلقد شرعت الحكومة، في نطاق حملة شرسة منقطعة النظير، بتصفية أو بالسيطرة على كافة الأطر والمؤسسات التي يفترض أن تدافع عن الجمهور، وأن تتيح وتصون النقاش الحر في الدولة. وعلى سبيل المثال فقد تحول مجلس إدارة القناة الأولى (الرسمية) في التلفزيون الإسرائيلي منذ فترة طويلة إلى فرع لحزب السلطة، والنتائج جلية لكل من يلقي نظرة على جدول البث في هذه القناة وفي الراديو الرسمي (الشبكة الثانية). والوضع في محطة إذاعة الجيش الإسرائيلي أكثر خطورة، فيما باتت أيام محطة القناة العاشرة في التلفزيون معدودة كما يبدو.

إلى ذلك، تواجه منظمات حقوق الإنسان حملة تشريعية لا مثيل لها، انطلقت منذ تشكيل الحكومة الأخيرة. وهناك أيضا حملة لا تقل خطورة على النيابة العامة للدولة وعلى جهاز القضاء، وبالأخص ضد المحكمة الإسرائيلية العليا. كذلك فإن الوضع في جهاز التعليم برئاسة الوزير غدعون ساعر خطير بشكل خاص، وقد صمم ساعر بنفسه مجلس تعليم عاليا يصادق على كل قرار يصدر عنه، وهكذا فإن هذا الجسم (المجلس) الذي يتمثل هدفه الرئيس في الدفاع عن الحرية الأكاديمية في إسرائيل، تحول إلى كلب شرس مسلط من جانب الحكومة ضد الأكاديميا، وإلى أداة أو وسيلة لكم الأفواه.

إن من يعتقد أن حياته ستستمر كالمعتاد، حتى وإن أقيل عدد من المحاضرين من ذوي التفكير النقدي في جامعة «بن غوريون»، محق في اعتقاده، لكنه يرتكب في الوقت ذاته خطأ فادحا. صحيح أن الحياة سوف تستمر، لكن حملة الحكومة لن تتوقف عند قسم السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون». فطالما كان مجلس التعليم العالي معينا من قبل ساعر، وطالما كانت وزيرة الثقافة ليمور ليفنات تشكل على هواها مجلس إدارة الآثار، فلن يكون بعيدا ذاك اليوم الذي سيتم فيه تحديد مضامين التعليم في الجامعة من قبل مركز حزب الليكود. وعموما فإن كم الأفواه يمكن أن يشمل أيضا الشرطة والمستشفيات والنقابات المهنية... إلخ.

بإمكاننا دائما أن نتجاهل ونتغاضى، وأن نقول إن ذلك يتم «بحسب الأصول والقواعد»، والادعاء بأنه يمكن تسيير الدول أيضا من دون صوت انتقادي، وبأن الحديث يدور على حفنة «يساريين» و«خونة» وما إلى ذلك. لكن حين نصحو ذات صباح على إسرائيل دولة شمولية، بدون محكمة عليا وبدون منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان (في الأراضي المحتلة)، دولة يحظر فيها على المرء أن يحكي نكتة عن رئيس الحكومة من دون أن يجازف بإقالته من عمله أو باعتقاله، ربما نتذكر عندئذ اللحظة التي أغلق فيها مجلس التعليم العالي الخاضع لسيطرة ساعر ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أول قسم في الجامعة.

الجامعات الإسرائيلية: زحف يميني.

مصر الثورة... ليست حليفا للولايات المتحدة!

(وجهة نظر إسرائيلية حول السياسة الخارجية المصرية الجديدة في ظل رئاسة محمد مرسي)

مرسي في تركيا: البحث عن كتلة اقليمية جديدة.

بقلم: تسفي مازائيل (*)

يقوم الرئيس المصري، محمد مرسي، في هذه الآونة، بوضع أسس واتجاهات سياسته الخارجية الجديدة، والتي تبتعد كل البعد، بل وتتناقض مع السياسة الخارجية للرئيس السابق حسني مبارك.

وتسعى هذه السياسة إلى دفع وتجسيد هدف حركة الإخوان المسلمين الممثل في إقامة معسكر إسلامي ذي قوة ووزن في الساحة الدولية.

وقد صرح د. محمد عصمت سيف الدولة، وهو عضو في طاقم مستشاري الرئيس مرسي، في مقابلة مع جريدة «الشرق الأوسط» (٢٠١٢/٩/٢٠)، بأن العلاقات الخارجية لـ «مصر الثورة» سوف ترتكز على «تحرر مصر الجديدة من أي هيمنة أو نفوذ لأي دولة أجنبية»، وأن على المجتمع الدولي أن يفهم بأن مصر لن تتصرف كما كانت عليه الحال في الماضي، وأن النظام الجديد «سوف يتمسك ويصر على استقلالية قراراته في العلاقات الخارجية».

وأضاف أن الولايات المتحدة كانت في عهد مبارك تتحكم في السياسة الخارجية المصرية، لدرجة أن كل عضو في الكونغرس الأميركي كان يهدد مصر بقطع المساعدات عنها، وقال : «الآن أصبح هذا غير ممكن وهذه هي رسالة مصر الرئيسة إلى الولايات المتحدة».

هذا التصريح الواضح يشف عن أن مصر لم تعد تشكل حليفا للولايات المتحدة، وأن أي طلب من جانب واشنطن سوف يدرس بملموسيته بناء على المصلحة المصرية.

مصر والبحث عن زعامة الدول الإسلامية!

لم تعد «مصر الإخوان» زعيمة للدول العربية البراغماتية في مواجهة إيران، بل على العكس فهي تسعى لفتح حوار مع إيران ومع سائر الدول العربية من أجل تحقيق هدفها المركزي المتمثل في إقامة خلافة إسلامية، أو على الأقل كتلة إسلامية بزعامة الإخوان المسلمين.

ومن الواضح أن العالم العربي حاليا مركب ومعقد بشكل لا يتيح تحقيق مثل هذه الأهداف الخيالية بصورة فورية. إلى ذلك فإن الإخوان المسلمين يحتاجون في مصر ذاتها إلى فترة انتقالية من أجل توطيد سلطتهم. صحيح أن ما يسمى بـ «الربيع العربي» أتاح للإخوان المسلمين إمكانية الوصول إلى سدة الحكم في عدد من الدول المهمة، بيد أنه تسبب أيضا في ظهور وانتعاش حركات سلفية متطرفة قد تشكل خطرا على حركة الإخوان التي تسعى إلى فرض الشريعة الدينية بشكل تدريجي، وإيجاد السبيل الملائم لتوحيد الدول الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك فإن إيران الشيعية تهدد السعودية ودول الخليج وتستخدم سورية وحزب الله كرأس حربة لتآمرها في الشرق الأوسط.

إن من الواضح للرئيس مرسي أنه سيضطر إلى التصرف بحذر شديد إذا ما كان يرغب في تحييد إيران والدخول في حوار معها ومع السعودية في ذات الوقت. وقد أجرى مرسي، في أثناء مشاركته في قمة دول عدم الانحياز في طهران وقمة الدول الإسلامية في الرياض، حواراً مركبا مع زعماء هاتين الدولتين المهمتين اللتين يحتاج إليهما من أجل دفع أجندته الإسلامية قدما. ففي الرياض طلب مرسي من عاهل السعودية مساعدات لبلاده، ودعا أيضا إلى إقامة مجموعة اتصال إسلامية تضم مصر والسعودية وإيران وتركيا وذلك لمناقشة المشكلة السورية. من الواضح هنا أن نية مرسي هي: ضرورة الوحدة رغم النزاعات بين الدول الإسلامية، وضرورة إظهار القوة. وقد تمخض عن لقاء مرسي مع احمدي نجاد بيان جاء في خلاصته: «مصر وإيران شراكة إستراتيجية». مع ذلك فقد أعرب مرسي في خطابه في قمة دول عدم الانحياز في طهران، عن تأييده الصريح للمتمردين في سورية، وهي خطوة مناوئة لإيران، لكنها ضرورة يمليها الواقع من وجهة نظره، ذلك لأن المعارضة السورية سنية وتتكون بالأساس من الإخوان المسلمين والسلفيين. مع ذلك فقد أوضح مرسي أن إيران ليست عدوا لمصر، وأن هناك ضرورة للتحدث والحوار معها حول حل الأزمة السورية، مما يشير إلى أن التقارب مع طهران طريقه وعرة، لكنه، أي مرسي، يعتقد أن مصلحة البلدين تقتضي جسر هوة الخلافات والوقوف في مواجهة الغرب.

ويستند هذا التقارب إلى سياسة خارجية ينطوي الدافع الديني فيها على أهمية من الدرجة الأولى. صحيح أن مصر اليوم دولة ذات نظام سني متطرف وأن إيران شيعية متطرفة، غير أنه يمكن للتضامن الإسلامي أن يتغلب على هذه العقبات وأن يتيح إمكانية التوصل إلى حلول وسط في مواجهة الغرب العلماني.

في أول لقاء في القاهرة لممثلين عن الدول الأربع (قبل نحو ثلاثة أسابيع) تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء الخارجية والذي عقد بعد ذلك ببضعة أيام، لكن الجميع فوجئوا بغياب الممثل السعودي. في الرياض عللوا ذلك بأن وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل يتماثل للشفاء من عملية جراحية، لكن ذلك لم يكن السبب لمنع إرسال ممثل آخر رفيع المستوى. وعلى ما يبدو فإن السعودية لم تقتنع في هذه المرحلة بإمكانية الجلوس حول مائدة واحدة مع إيران وهي تحتاج لمزيد من الضمانات.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى أن السعودية ودول الخليج تنظر إلى حركة الإخوان المسلمين المصرية بشكوك كبيرة لأن الإخوان ورطوا هذه الدول في تصدير الإسلام إلى الغرب، فقبل مجيء الإخوان المسلمين إلى السعودية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث هربوا من قمع عبد الناصر، لم تكن الحركة الوهابية السعودية تفكر في تصدير الإسلام إلى الغرب. إلا أن سعيد رمضان، السكرتير الشخصي لحسن البنا، هو الذي أقنع الملك فهد بإقامة الجامعة الإسلامية العالمية حتى تقيم مراكز ثقافية إسلامية ومساجد في الدول الغربية، وهكذا بدأ نشر الإسلام في الغرب والذي تطور بعد ذلك إلى إقامة منظمات إسلامية متطرفة شرعت عناصرها في تنفيذ «عمليات إرهابية».

يتعين على مرسي أن يبدد هذه الشكوك وإيجاد حل وسط وتفاهم بين السعودية وبين إيران وهذا لن يكون سهلا، لكنه بدأ مهمته.

منذ سقوط مبارك، وقبل أن يصل الإخوان المسلمون إلى السلطة، كانت هناك عدة إشارات إلى احتمال التقارب بين مصر وإيران، وقد بذلت هذه الأخيرة من جانبها جهودا كبيرة للتقارب مع مصر وأرسلت إلى القاهرة عدة مندوبين وأعلنت أنها على استعداد لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى مصر، بل وتطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية بالطبع.

وفي الأسبوع قبل الفائت خطا مرسي خطوة أخرى في هذا الاتجاه في أثناء الاجتماع السنوي للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة النووية في فيينا حيث أيد مشروع القرار الإيراني بتغيير أهداف الوكالة. فقد قدمت إيران مشروع قرار يقضي بأن تناط بالوكالة مهمة نزع السلاح النووي في العالم وهي مشكلة صعبة ومعقدة ليس هناك إجماع حولها، وبذلك فإن إيران تطمح في إضعاف نفوذ وقوة الوكالة الدولية فيما يتعلق بمهامها الرئيسية وقد كانت هناك نية في تفعيل عمل الوكالة الدولية وجعلها تركز على إسرائيل في إطار المبادرة المصرية المطروحة منذ عهد الرئيس مبارك، في إقامة منطقة حرة ومنزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط. غير أن إسرائيل تعارض هذه المبادرة طالما لم يتحقق السلام في المنطقة.

ولم تتردد مصر مرسي في الانضمام إلى مشروع القرار الإيراني في مواجهة معارضة معظم الدول ومن بينها روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. صحيح أن المشروع رفض، لكن أصبح واضحا للجميع أن مصر تخطو خطوة هامة في التقارب مع إيران وتتبنى موقفا معاديا للغرب.

دفع البرنامج النووي المصري

فيما يتعلق بالبرنامج النووي المصري ينبغي أن نتوقع أن تسعى مصر الآن إلى دفع برنامجها الرامي إلى إقامة أربعة مفاعلات لتوليد الكهرباء في منطقة الضبعة التي تبعد حوالي ١٦٠ كم غرب الإسكندرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وكان هذا البرنامج قد وضع في الثمانينيات غير أن تنفيذه أجل في أعقاب انفجار مفاعل تشرنوبيل.

وفي العام ٢٠٠٨ أعلن مبارك أن مصر تحتاج للطاقة النووية من أجل سد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية المتزايدة (في العام ٢٠٢٥ سيكون في مصر ١٠٠ مليون نسمة) وأن مشروع بناء المفاعلات ما زال مطروحا. غير أن هذا لم يكن السبب أو المبرر، فمما لا شك فيه أن تقدم إيران، عدو مصر، في المجال النووي كان عاملا دافعا: إذ لا يجوز أن تبقى مصر، كبرى الدول العربية، متخلفة عن إيران في هذا المجال الهام.

في أثناء زيارته للصين قبل عدة أسابيع صرح مرسي لمجموعة من المهندسين المصريين الذين يعملون في الصين بأنه سيعمل على تحقيق هذا البرنامج.

يشار إلى أن مسؤولين بارزين في حركة الإخوان المسلمين عبروا في الماضي عن تأييدهم لتطوير سلاح نووي في مصر أو في الدول الإسلامية «من أجل بث الرعب لدى أعدائنا» وفقما صرح به الشيخ يوسف القرضاوي في إحدى مواعظه في العام ٢٠٠٩.

الموقف من الهجمات على السفارة الأميركية-

دليل على سياسة خارجية مصرية جديدة شكل سلوك مرسي في أثناء المظاهرات ضد السفارة الأميركية مؤخرا مدخلا لسياسته الجديدة تجاه الولايات المتحدة.

فهو لم يعزز قوات الأمن لحماية السفارة على الرغم من أنه كان على علم بنوايا تنظيم المظاهرات وأن الأمر يتعلق بحركات سلفية جديدة، وحتى عندما تسلق المتظاهرون سور السفارة وأنزلوا العلم الأميركي وداسوا عليه بأقدامهم فإن قوات الأمن بقيت مكتوفة الأيدي متفرجة. ولم يندد مرسي بالعنف إلا بعد أن استخدم أوباما الضغوط عليه، وحتى حين فعل ذلك فقد فعله على استحياء.

مرسي: فترة الهيمنة الأميركية انتهت.. والإسلام هو المستقبل

قبيل سفره إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة صرح مرسي في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز (٢٠١٢/٩/٢٣) أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تهدئ من غضب العرب فهي مطالبة بتصحيح مسارها وينبغي عليها أن تحترم العالم العربي وقيمه، حتى وإن كانت تتعارض وتتناقض مع قيمها. وإذا كانت تريد من مصر أن تحترم معاهدة السلام مع إسرائيل فإن عليها (أي الولايات المتحدة) أن تحترم اتفاقيات كامب ديفيد التي تقضي بحل القضية الفلسطينية والعمل على إقامة دولة فلسطينية. لكن معاهدة السلام مع مصر هي اتفاق قائم بذاته، وهي نتاج مفاوضات ثنائية جرت بين مصر وإسرائيل بتشجيع ورعاية من الولايات المتحدة.

إن الرسالة الواضحة الموجهة إلى الشعب المصري والدول العربية من خلال هذه المقابلة هي أن فترة الهيمنة الأميركية قد انتهت، وأن الإسلام هو المستقبل، وأن الإخوان المسلمين سيغيرون ميزان القوى في الحلبة الدولية.

وعلى ما يبدو فإن مرسي لا يخشى من أن ترجئ الولايات المتحدة أو تلغي المساعدات السنوية لمصر والبالغة ١٫٥ مليار دولار، فهو واثق من أنه بمساعدة العالم العربي (وربما إيران أيضا) سوف يجد بديلا للمساعدات الأميركية، وهو يشعر بأنه لا يجازف بذلك وأنه يعرف جيدا موقف الغرب المتراجع في مواجهة الإسلام، كما أنه يتذكر أيضا خطابي أوباما المهادنين تجاه الإسلام في أنقرة والقاهرة. لقد تحول ما صرح به كبير مستشاري مرسي أعلاه إلى واقع، ولم يعد مرسي يتورع أو يخشى من الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة. وهذا الوضع الجديد سوف تكون له بطبيعة الحال انعكاسات خطيرة على إسرائيل.

(*) سفير إسرائيل الأسبق في القاهرة.

آخر التقديرات الاستخباراتية: الوضع القائم حاليا في سورية يصب في مصلحة إسرائيل!

باحثان في «معهد دراسات الأمن القومي»: على إسرائيل أن تعيد دراسة مبادرة السلام العربية

تشير آخر التقديرات لدى شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية («أمان») بشأن العام المقبل- ٢٠١٣- إلى أن تراجع وتيرة الاضطرابات في الشرق الأوسط قد تبدو مضللة إلى حد ما. وتؤكد أن عدم سقوط أنظمة جديدة في المنطقة خلال العام الجاري، بخلاف ما جرى في العام الفائت، لا يعني أن موجة الاضطرابات في العالم العربي قد توقفت، إذ لا يزال مسار الأحداث مأساوياً وشديداً ومفاجئاً، كما أن تأثيراته، المباشرة أو غير المباشرة، لا تزال شديد الوطأة على إسرائيل والمنطقة.

وقالت صحيفة «هآرتس»، في نهاية الأسبوع الفائت، إنه وفقًا لتقدير شعبة الاستخبارات العسكرية فإن العام ٢٠١٣ سيكون «عام الصراعات المتفجرة»، وسيكون الشرق الأوسط، في رأي خبراء الاستخبارات، قابلاً للاشتعال نتيجة أربعة صراعات أساسية يشهدها، والتي من المحتمل أن تُحسم خلال العام المقبل. وهذه الصراعات هي: الأزمة النووية الإيرانية، والحرب الأهلية في سورية، والصراع على السلطة في مصر، والصراع الأوسع على صورة العالم العربي الذي يتفرع عنه عدد من الصراعات الثانوية، مثل الصراع ما بين الأنظمة القديمة والمعارضة، وبين الراديكاليين والمعتدلين، وبين السنة والشيعة. وبالإضافة إلى هذا كله، ليس واضحاً بعد كيف سيتطور الوضع في الضفة الغربية، وما إذا كان الهدوء النسبي الذي ساد في الأعوام الأخيرة سيستمر.

وأضافت الصحيفة: تشكل الحرب الدائرة حالياً في سورية نموذجاً للواقع الحالي. فقد تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام بشار الأسد، ويبدو طرفا النزاع في تعادل داخل المواجهة التي لا حسم فيها حتى الآن، وذلك على الرغم من تزايد حدة العنف أسبوعاً بعد أسبوع. ومع ذلك، فإن تقديرات الاستخبارات الغربية لم تتغير، وهي تتوقع انهيار نظام الأسد في النهاية. وفي الواقع، باتت سورية حالياً مقسمة إلى عدة مناطق، وذلك على الشكل التالي: المناطق الواقعة نسبياً تحت سيطرة النظام (أجزاء أساسية من دمشق، ومن حلب، والمنطقة الساحلية في الشمال والعلوية في أغلبيتها)، والمناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيمات المعارضة والمجموعات المسلحة أو تحت سيطرة الأقليات مثل الأكراد (شمال الدولة وشرقها)، والمناطق غير الخاضعة لأي سيطرة حقيقية. فقد نشأ في المناطق التابعة للمعارضة نوع من الإدارة الذاتية التي لا علاقة لها بالحكم المركزي، حيث يجري تزويد الناس بالماء والكهرباء، كما تتم جباية رسوم على بعض المعابر بين سورية وتركيا.

ومن السيناريوهات التي تتداولها الاستخبارات الغربية، الغرق التدريجي لسورية في الفوضى، ومواصلة انهيار المؤسسات المركزية للسلطة. من جهتها تعتبر إسرائيل أن الوضع القائم حالياً في سورية يصب في مصلحتها، على الرغم من عدم اعترافها بذلك علناً، ولا سيما بعد تبدد مخاوف قادة الجيش الإسرائيلي من إقدام الجيش السوري على هجوم مباغت في هضبة الجولان. فاليوم بات من الصعب على الجيش السوري المبادرة إلى شن أي هجوم تقليدي، وسوف يمر وقت طويل قبل أن يتمكن هذا الجيش من ترميم قدرته العسكرية.

لكن من جهة أخرى، فإن عدم الاستقرار في سورية يفرض على الجيش الإسرائيلي استعدادات عسكرية من نوع مختلف، إذ سيكون على الاستخبارات الإسرائيلية بجميع فروعها ملاحقة التطورات في سورية عن كثب، وبصورة خاصة العمل على منع انتقال السلاح الكيماوي من سورية إلى حزب الله أو إلى تنظيمات المعارضة السنية التي على علاقة بالقاعدة. كما يتعين على إسرائيل معرفة مصير الصواريخ بعيدة المدى، وصواريخ بحر- بر، والمنظومات الجديدة للصواريخ المضادة للطائرات، الأمر الذي يشكل بحد ذاته مهمة صعبة.

على صعيد آخر، أكد غلعاد شير وإلعاي ألون، وهما باحثان في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أنه يتعين على إسرائيل أن تعيد دراسة مبادرة السلام العربية.

وقال هذا الباحثان، في ورقة تقدير موقف نشراها على موقع المعهد المذكور، إنه على الرغم من تمحور النقاش الداخلي في إسرائيل حول موضوع سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، وعلى الرغم من الأحداث التي تجتاح العالم العربي، فإن على إسرائيل أن تعيد دراسة مبادرة السلام العربية التي وافق عليها مؤتمر القمة العربية في بيروت العام ٢٠٠٢، والتي عاد وأقرها مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد قبل خمسة أشهر.

وأضافا: إننا ندرك جيداً المخاطر السياسية والأمنية التي تتربص بإسرائيل في مبادرة السلام العربية في صيغتها الحالية، والتي علينا عدم الاستخفاف بها، ولذا يجب أن تكون وجهة النظر التي نطرحها هنا مدروسة جيداً وعاقلة ومتزنة. ففي مرحلة عدم اليقين التي يمر بها العالم العربي، قد يكون أي اتفاق موقع من جانب نظام عربي معين عرضة للخرق من جانب نظام جديد يحل محله. فضلاً عن ذلك، ليس في إمكان إسرائيل الموافقة على الشروط التي تقترحها المبادرة، لذا عليها العمل على إدخال تعديلات على هذه الشروط في إطار عملها على استئناف المفاوضات السلمية.

وثمة أكثر من عامل يشير إلى احتمال نجاح إسرائيل في ذلك، فعلى سبيل المثال أعربت الجامعة العربية وعدد من السياسيين العرب خلال الأعوام الماضية عن استعدادهم للبحث في إدخال تعديلات على المبادرة. ومن ضمن التعديلات التي درسها عدد من أعضاء الجامعة العربية، الموافقة على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الدولة الفلسطينية فقط أو دفع تعويضات لهم في الدول التي يعيشون فيها، والموافقة على تقسيم القدس، ورفع علم الأمم المتحدة على المدينة القديمة والأماكن المقدسة إلخ...

وبرأيهما فإن الزلزال الذي يضرب شعوب المنطقة من المغرب وحتى اليمن، ومن ليبيا مروراً بمصر وصولاً إلى سورية، يفرض على إسرائيل اتخاذ موقف حذر ويقظ في انتظار تبدد الغموض الذي يحيط بالمنطقة. لكن يجب ألاّ ننسى أن المخاطر السابقة تحمل معها أيضاً تحديات وفرصاً للمستقبل. من هنا، من المحتمل أن تشكل مبادرة السلام العربية فرصة لإسرائيل كي تحقق رؤيتها الصهيونية كدولة ديمقراطية للشعب اليهودي تحظى بالشرعية والأمان.

وأشارا إلى أن ردود فعل الكثيرين على الاضطرابات التي تعصف بالعالم العربي كانت كالتالي: «تخيلوا ماذا كان سيحدث لو أن إسرائيل قبلت مبادرة السلام، ووصلنا إلى حالة الفوضى الحالية». وأكدا أنه قد يكون صحيحاً أن المبادرة العربية تخدم مصلحة عربية، لكن لو أن إسرائيل والمجتمع الدولي قبلا بها، ولو أن المفاوضات انطلقت على أساسها، فليس مستبعداً أن يكون وضع إسرائيل اليوم أفضل وأكثر استقراراً.

وختما: في رأينا، علينا التحاور مع جامعة الدول العربية، ومع مؤتمر الدول الإسلامية الذي تبنى (باستثناء إيران) المبادرة العربية في العام ٢٠٠٣، كما علينا التحاور مع الفلسطينيين، مع حركتي «فتح» و«حماس» على حد سواء. فلكل طرف من هذه الأطراف مصلحة في التمسك بمبادرة السلام العربية، وخصوصاً اليوم في ظل النزاع السني - الشيعي، وعدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية، وحاجة الجامعة العربية إلى إنجاز يعزز مكانتها، كذلك حاجة الإسلام السياسي إلى الحصول على شرعية المجتمع الدولي، ونتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية في كثير من الدول العربية والإسلامية.

إن تعامل إسرائيل مع مبادرة السلام العربية كأساس، أو كإطار للمفاوضات بينها وبين العالم العربي، سيمنح الولايات المتحدة رصيداً سياسياً كبيراً، وسيرمم مكانتها في الشرق الأوسط والعالم العربي. كما أن تعاطي إسرائيل الإيجابي مع المبادرة، التي مصدرها معسكر الدول السنية، سيقوي هذا المعسكر في صراعه ضد المعسكر الشيعي.

وإزاء هذه التطورات التي تحدث اليوم في العالم العربي، وما تنطوي عليه من احتمالات تأثير على الصعيدين الداخلي والخارجي، قد يكون خيار التفاوض مع العالم العربي انطلاقاً من مبادرة السلام العربية هو خيار استراتيجي حكيم، ليس فقط من أجل مواجهة الخطر الإيراني.

تغطية خاصة

الحراك السياسي- الحزبي في إسرائيل يوحي بأنها باتت في خضم أجواء انتخابات!

* توقعات بأن يعلن رئيس الحكومة نتنياهو، في خطابه لدى افتتاح الدورة الشتوية للكنيست في ١٥ تشرين الأول الجاري، عن تقديم موعد الانتخابات المقبلة إلى شباط ٢٠١٣* تحليلات: إشهار الخلافات بين نتنياهو وباراك يهدف إلى تحسين حظوظ الأخير وزيادة قوة الليكود*

تسود توقعات كبيرة في إسرائيل بأن يعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في سياق الخطاب الذي سيلقيه لدى افتتاح الدورة الشتوية للكنيست، في ١٥ تشرين الأول الجاري، عن إجراء انتخابات عامة مبكرة.

وبموجب التقديرات السائدة، سيعلل نتنياهو تقديم موعد الانتخابات بحجة عدم تمكنه من تمرير الميزانية العامة للعام ٢٠١٣ المقبل من خلال التحالف الحكومي الحالي.

وتشير التوقعات إلى أن الانتخابات العامة ستجري في شهر شباط أو في شهر آذار المقبل بدلا من موعدها الرسمي في تشرين الثاني من العام المقبل.

ويدل الحراك السياسي - الحزبي في هذه الأثناء على أن إسرائيل قد دخلت في عام الانتخابات.

وفي هذا الإطار عقد نتنياهو لقاءات مع رؤساء الأحزاب المشاركة في التحالف، وبالأساس مع رئيس حزب شاس ووزير الداخلية، إيلي يشاي، ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ليبرمان قوله، في بيان أعقب لقاءه مع نتنياهو، يوم الجمعة الماضي، إنه يعتقد بأنه سيكون من الصعب التوصل إلى ميزانية متفق عليها بين جميع كتل التحالف. وأضاف أنه في حال تقرر التوجه إلى انتخابات فإنه ينبغي إجراؤها في أسرع وقت ممكن.

وقال ليبرمان إن «'إسرائيل بيتنا' مستعد لدعم ميزانية مسؤولة لكن يبدو الآن أن إمكانية تحقيق ذلك ليس مؤكدا. وإذا كنا سنتوجه إلى انتخابات فإنه يجب القيام بذلك بأسرع ما يمكن من أجل عدم المس بإنجازات الحكومة في المجالين الاقتصادي والأمني».

كذلك قال يشاي في أعقاب اجتماعه مع كل من نتنياهو ووزير المالية، يوفال شتاينيتس، في بداية الأسبوع الماضي، إن «رئيس الحكومة ووزير المالية معنيان بالانتخابات». وأعلن يشاي أن حزب شاس لن يؤيد الميزانية للعام المقبل لأنها تشمل ضربات اقتصادية وتقليصات في ميزانيات الوزارات.

من جانبه دعا رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، إلى إجراء انتخابات مبكرة بأسرع وقت ممكن من أجل إقرار ميزانية عامة للعام المقبل. وقال إن الأحزاب الإسرائيلية بدأت تستعد لانتخابات كهذه.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ريفلين قوله، خلال جولة في البؤرة الاستيطانية العشوائية «ميغرون»، يوم الخميس الماضي، إنه «لا شك في أنه تم حسم القرار بشأن الانتخابات، وجميع الأحزاب بدأت تستعد لها. وإذا كانت وجهتنا نحو الانتخابات حقا فإن الكنيست سيحسن صنعًا إذا ما صادق على قانون حل الكنيست فورا، خلال أيام، أو حتى في الساعات الأولى من الدورة الشتوية، وإذا لم يرجئ القرار لأسابيع».

وقال ريفلين «إننا موجودون في فترة تسود فيها أزمة اقتصادية عالمية، تهدد بجرف دولة إسرائيل، التي ما زالت من دون ميزانية للعام ٢٠١٣. وتوجد لذلك تبعات بالغة الخطورة على الوضع الاقتصادي - الاجتماعي وعلى الشرائح الضعيفة».

وأضاف أن «الوضع الاقتصادي لا يسمح ببقاء الدولة من دون ميزانية ولذلك ينبغي إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن».

وقدر ريفلين بأن تجري الانتخابات في الأسبوع الثاني أو الأسبوع الثالث من شهر شباط المقبل، وبأن حزب الليكود سيفوز فيها، وبأن نتنياهو سيشكل الحكومة المقبلة.

وتشير التقديرات في حزب الليكود الحاكم إلى أن نتنياهو بصدد اتخاذ قرار بتقديم موعد الانتخابات العامة. ووفقا للتقارير الإسرائيلية فإن نتنياهو سيقرر تقديم موعد الانتخابات في حال أيقن أنه لن ينجح في تمرير الميزانية العامة، خاصة وأن الاستطلاعات الأخيرة تظهر تزايد شعبية الليكود، الأمر الذي يشجعه على تقديم الانتخابات.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، الأسبوع الماضي، عن وزير من حزب الليكود ومقرب من نتنياهو قوله إن «ثمن التقليصات (في الميزانية) إشكالي جدا في نظر الجمهور ولا أرى سببا منطقيا لإرجاء الذهاب إلى انتخابات مبكرة، إلا إذا قرّر رئيس الحكومة تمرير الميزانية بكل ثمن». وكان نتنياهو قد أعلن في أكثر من مناسبة في الفترة الأخيرة أن الميزانية العامة المقبلة ستشمل مزيدًا من الضربات الاقتصادية والتقليصات في ميزانيات معظم الوزارات.

نتنياهو يتهم باراك بتأجيج الخلاف مع أميركا لكنه لا يقيله

ونشرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، مساء يوم الثلاثاء الماضي، تقريرا قالت فيه إن نتنياهو اتهم باراك بأنه يؤجج الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة، فيما اعتبر هذا الاتهام بأنه مؤشر على نية نتنياهو التوجه إلى انتخابات عامة مبكرة.

ونقلت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي عن مصدر مطلع على تفاصيل أقوال نتنياهو، قوله إن الأخير هاجم باراك خلال اجتماع عقده مع شتاينيتس، قائلا إن باراك «يؤجج الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة».

ووفقا للقناة التلفزيونية فإن شتاينيتس قال لنتنياهو «احذر من باراك، فإنه قد يلسعنا في موضوع الميزانية».

وأضافت القناة التلفزيونية أن نتنياهو رد قائلا «ليس في موضوع الميزانية فقط. هل تعرف ماذا يفعل في الموضوع السياسي (مع الفلسطينيين)؟ لقد سافر إلى الولايات المتحدة كي يؤجج الخلاف بيننا وبين (الرئيس الأميركي باراك) أوباما من أجل أن يظهر على أنه 'المخلص' والمعتدل والذي يسوي الخلافات بين الجانبين».

وقالت محللة الشؤون الحزبية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، رينا متسليح، إن هذا التوتر بين نتنياهو وباراك هو «مؤشر على أن التحالف الحالي بدأ يتفكك، الأمر الذي يرمز إلى أننا نقترب من الانتخابات».

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، عن مصادر في مكتب باراك قولها إن باراك سعى خلال زيارته إلى الولايات المتحدة إلى تسوية الأزمة بين أوباما ونتنياهو، وإن الأخير ألحق أضرارا بإسرائيل عندما أيد المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأميركية، ميت رومني.

وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، الجمعة، أن نتنياهو درس إمكانية إقالة باراك بعد أن علم بلقائه مع رئيس بلدية شيكاغو، رام عمانوئيل، المقرب من أوباما. وقال نتنياهو لمقربين منه ولوزراء في اجتماعات مغلقة إنه مقتنع بأن باراك يتآمر عليه، وأنه ألحق ضررا كبيرا بالعلاقات بين إسرائيل والإدارة الأميركية.

وقالت «يديعوت أحرونوت» إن نتنياهو «استشاط غضبا» بعد أن علم من وسائل الإعلام، قبل أسبوعين، بأن باراك التقى مع عمانوئيل الذي كان يتولى منصب رئيس طاقم البيت الأبيض في بداية ولاية أوباما. وأجرى نتنياهو مشاورات مع وزراء من حزب الليكود حول ما إذا كان يتعين عليه أن يقيل باراك من منصبه.

وأفادت صحيفة «يسرائيل هيوم» بأن باراك يحاول التصالح مع نتنياهو وطلب مؤخرا أن يتم ضمان مكان له في قائمة حزب الليكود للانتخابات المقبلة، لكن قياديين في الليكود يرفضون ذلك. ويذكر أن باراك انشق، قبل سنتين، عن حزب العمل الذي كان يترأسه سوية مع أربعة أعضاء كنيست، وأسس حزب «عتسماؤوت» («استقلال») الذي تشير استطلاعات الرأي إلى أنه لن يتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة.

وفي سياق ذي صلة كُشف النقاب عن أن باراك ورئيسة حزب كاديما السابقة تسيبي ليفني التقيا قبل أسبوعين في أحد مطاعم نيويورك وبحثا في قضايا سياسية داخلية، لكن لم يتم الإفصاح عن فحوى المحادثة بينهما.

سياسيون ومحللون يعتبرون الخلاف بين نتنياهو وباراك «خدعة إعلامية»

ويبدو أن نتنياهو وباراك أنهيا هذا الخلاف خلال لقاء عقد بينهما في ديوان رئيس الحكومة، مساء السبت - ٦،١٠،٢٠١٢.

ووصفت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن اللقاء كان عبارة عن «توبيخ» وجهه نتنياهو إلى باراك، على خلفية عدم تنسيق الأخير اتصالاته مع الإدارة الأميركية في ظل أزمة في العلاقات بين نتنياهو والبيت الأبيض.

وقال نتنياهو لباراك إن «التنسيق الكامل بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع هو شرط ضروري للحفاظ على أمن مواطني إسرائيل». وطالب باراك بالتعهد بعدم تكرار مثل هذه الاتصالات مع الإدارة الأميركية خلال ولايته في الحكومة الحالية.

من جانبه قال مقرب من باراك إن «لا أحد بإمكانه توبيخ وزير الدفاع ولا حتى رئيس الحكومة. وباراك يعمل من أجل مصلحة مواطني الدولة وأمنها وسيستمر في العمل في البلاد وخارجها بموجب معرفته». وأضاف أن «باراك مقتنع بأن كل نشاطه «الثنائي» نتنياهو وباراك.

معسكر الوسط - يسار. ويدعم هذا الرأي نفي مسؤولين في وزارة الدفاع وجود خلاف بين نتنياهو وباراك، وتأكيدهم أن علاقات العمل بينهما سليمة وعادية.

ورأت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالئون، أن «التوتر بين الثنائي رئيس الحكومة ووزير الدفاع هو مسرحية تم تنسيقها مع اقتراب الانتخابات». وأضافت: «بإمكان باراك أن يخوض الانتخابات من خلال حزب 'عتسماؤوت' فيما يظهر كأنه معارض لنتنياهو، وأن يأخذ بذلك الكثير من الأصوات من كتلة الوسط - يسار. لكن بعد الانتخابات مباشرة سيسقط باراك ثانية في حضن نتنياهو، وسيزحف سوية مع (رئيسة حزب العمل شيلي) يحيموفيتش و(رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير) لبيد إلى حكومة نتنياهو».

وحذرت غالئون قائلة «لا يجوز أن نخطئ، فبين وزير الدفاع ورئيس الحكومة تسود علاقات عميقة ووثيقة، والنشر عن وجود خلاف بين الاثنين يدل على استخفافهما العميق بذكاء الجمهور».

كذلك نقلت «هآرتس» عن قيادي في حزب الليكود ومقرب من نتنياهو قوله إن السبب الأساس للمواجهة العلنية بين نتنياهو وباراك يعود إلى الرغبة في الفصل بين الاثنين، وتمكين حزب باراك من تجاوز نسبة الحسم.

وشدد هذا القيادي في الليكود على أنه «لو كان وزير الدفاع لا يتصرف كما يتوقع منه نتنياهو، لتمت إقالته. لكن الحقيقة هي أنه يوجد بين الاثنين انسجام مهني. وباراك مهتم بكسب أصوات من معسكر الوسط - يسار من أجل تجاوز نسبة الحسم، بعد أن أدرك أن احتمال ضمان مقعد له في قائمة الليكود أقرب إلى الصفر. وثمة مصلحة لنتنياهو، في المقابل، بأن يخوض الانتخابات منفصلا عن باراك الذي يعتبر عدو المستوطنين، وكمن يقود تجميد البناء (الاستيطاني)، وكمن عرقل متعمدا الاعتراف بجامعة (مستوطنة) أريئيل. وقد خرج الاثنان رابحين من هذه الخطوة وسيعودان إلى التعاون بعد الانتخابات مباشرة».

وأطلق مقربون من نتنياهو وباراك اتهامات متبادلة عبر أثير الإذاعات الإسرائيلية.

فقد اتهم وزير المواصلات والمقرب من نتنياهو، يسرائيل كاتس، باراك، في مقابلة أجرتها معه الإذاعة العامة، بأنه تآمر ضد نتنياهو. وأضاف أنه كان يتعين على نتنياهو إقالة باراك على أثر ذلك، لكن بسبب اقتراب الانتخابات فإن «الجمهور هو الذي سيحكم».

من جانبه هاجم وزير الزراعة المقرب من باراك، شالوم سيمحون، شتاينيتس ووصفه في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، بأنه «كلب نتنياهو المدلل». وقال سيمحون إنه «لا يوجد وزير مالية في إسرائيل، وإنما يوجد كلب مدلل يخدم صاحب البيت ويتم إرساله في كل مرة لتنفيذ مهمة مختلفة. وعلى ما يبدو كل جيل له كلبه المدلل». وكان بذلك يشير إلى وصف الوزير السابق يوسي بيلين بأنه «كلب بيريس المدلل»، في إشارة إلى رئيس حزب العمل في حينه ورئيس الدولة الحالي شمعون بيريس.

ورأى عضو الكنيست إسحق هرتسوغ (العمل) أن قضية الخلاف بين نتنياهو وباراك تدل على أن حكومة نتنياهو وصلت إلى نهاية طريقها لأنها تعاني من «نزيف داخلي متواصل».

آخر استطلاع للرأي العام:

٣٥ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أن نتنياهو ما زال الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة!

*تحالف الليكود وأحزاب اليمين والحريديم سيفوز بأغلبية مقاعد الكنيست المقبل * يحيموفيتش: غايتنا الآن هزم نتنياهو وتشكيل الحكومة المقبلة *

قالت رئيسة حزب العمل الإسرائيلي، عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش، في مقابلة أجرتها معها صحيفة «غلوبس» الاقتصادية، في نهاية الأسبوع الماضي، إنها لا توافق على الفرضية الأساسية التي تقول بأن حزب العمل سيحل في المكان الثاني في الانتخابات المقبلة، وإن غايتها الآن هي هزم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتشكيل الحكومة بدلا من حزب الليكود.

وأضافت: أنا أعرف أن هذا صعب، وأعي جيدا قوة نتنياهو السياسية. وأنا لا ألغيه ولا أستخف به.

وجاءت أقوالها هذه بعد أن بيّن استطلاع جديد للرأي العام في إسرائيل أجراه «معهد ديالوغ» الذي يديره خبير الاستطلاعات البروفسور كميل فوكس في مناسبة رأس السنة العبرية الجديدة ونشرت صحيفة «هآرتس» نتائجه قبل نحو أسبوعين، أن ٣٥ بالمئة من الإسرائيليين ما زالوا يعتقدون أن بنيامين نتنياهو (رئيس الليكود) هو الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة، بينما أعرب ٢٠ بالمئة منهم عن اعتقادهم بأن عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش (رئيسة العمل) هي الأنسب لتولي هذا المنصب.

وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان (رئيس «إسرائيل بيتنا») هو الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة من ١٤ بالمئة في الاستطلاع السابق الذي أجري في ٣١ تموز الفائت، إلى ٨ بالمئة في الاستطلاع الحالي.

وقال ٦ بالمئة من المشتركين في الاستطلاع إن عضو الكنيست شاؤول موفاز (رئيس كاديما) هو الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة، بينما بلغت نسبة الذين قالوا إن وزير الدفاع إيهود باراك (رئيس عتسماؤوت) هو الشخص الأنسب لتولي هذا المنصب ٤ بالمئة فقط.

وقال ٣١ بالمئة إنهم لا يعرفون من هو الشخص الأنسب لهذا المنصب.

من ناحية أخرى، قال ٥٣ بالمئة من المشتركين في الاستطلاع أنهم غير راضين عن أداء رئيس الحكومة نتنياهو، بينما بلغت نسبة الراضين عن أدائه ٣٨ بالمئة. وقال ٥٦ بالمئة أنهم غير راضين عن أداء وزير الدفاع باراك، بينما قال ٣٣ بالمئة أنهم راضون عن أدائه. وقال ٤٨ بالمئة أنهم غير راضين عن أداء وزير الخارجية ليبرمان، بينما قال ٣٦ بالمئة أنهم راضون عن أدائه.

وأكد ٧٤ بالمئة من المستطلعين أنه حتى في حال خوض رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت الانتخابات العامة المقبلة على رأس حزب وسط، فإنهم لن يدرسوا إمكان التصويت لحزب كهذا، بينما أكد ١٦ بالمئة منهم أنهم سيدرسون إمكان التصويت لحزب وسط يتزعمه أولمرت.

وأكد ٧٣ بالمئة أنه في حال خوض رئيسة كاديما السابقة تسيبي ليفني الانتخابات العامة المقبلة على رأس حزب وسط فإنهم لن يدرسوا إمكان التصويت لحزب كهذا، بينما قال ١٧ بالمئة إنهم سيدرسون إمكان التصويت لحزب وسط تتزعمه ليفني.

وبيّن الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات العامة للكنيست الآن، فإن حزب الليكود سيعزز قوته ويفوز بـ ٢٨ مقعداً في الكنيست، وسيفوز حزب العمل بـ ٢٠ مقعداً، وحزب «إسرائيل بيتنا» بـ ١٤ مقعداً، وحزب شاس بـ ١١ مقعداً، وحزب كاديما بـ ٨ مقاعد. أمّا الحزب الجديد «يش عتيد» («يوجد مستقبل») بزعامة الإعلامي يائير لبيد فسيتراجع من ١٢ مقعداً بيّن الاستطلاع السابق أنه سيفوز بها إلى ٨ مقاعد.

وسيفوز حزب يهدوت هتوراة الحريدي بـ ٧ مقاعد، وحزب «البيت اليهودي» (قومي- ديني) بـ ٦ مقاعد، والأحزاب العربية بـ ١١ مقعداً، وحزب ميرتس بـ ٥ مقاعد، وحزب عتسماؤوت بمقعدين، أي أنه لن يتجاوز نسبة الحسم المطلوبة كي يمثل في الكنيست.

وإجمالاً، بيّن الاستطلاع أن تحالف الليكود وأحزاب اليمين والحريديم سيفوز بـ ٦٦ مقعداً، بينما سيفوز تحالف أحزاب اليسار والوسط بـ ٥٤ مقعداً فقط.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من ٥٠٢ شخص يمثلون جميع فئات السكان في إسرائيل، مع نسبة خطأ يبلغ حدها الأقصى ٤٫٢ بالمئة.

الأحزاب بدأت تستعد للانتخابات المقبلة

وقال يونتان ليس، مراسل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، إنه يبدو أن الساحة السياسية في إسرائيل لا تنتظر أن يتخذ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قرار تقديم موعد الانتخابات، إذ إن الأحزاب السياسية منهمكة في التحضير لهذه الانتخابات منذ أسابيع مضت.

فقد دعا حزب الليكود إلى عقد مؤتمره السنوي في تشرين الثاني المقبل، ويسعى الحزب لإلغاء الانتخابات الداخلية العامة لمصلحة هيئة مصغرة تضم نحو عشرة آلاف ناخب تكون مهمتها اختيار قائمة مرشحي الحزب للانتخابات المقبلة.

أمّا رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، التي انتُخبت قبل عام، فقد أعلنت قبل شهرين أن حزبها مستعد لخوض الانتخابات. وكان الحزب قد أنهى قبل ثلاثة أشهر انتخاب مؤسساته ومؤتمره، وخصص نحو ٤٠ بالمئة من المقاعد في الكنيست للنساء. وفي تقديرات هذا الحزب أن عدد النساء اللاتي ستشملهن قائمة مرشحيه إلى انتخابات الكنيست المقبل سيكون أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي.

من جهتها بدأت حركة ميرتس حملة دعائية في المواصلات العامة ووسائل الإعلام من أجل حشد الناخبين.

أمّا حزب البيت اليهودي (المفدال)، فقد أنهى في الأسابيع الأخيرة إحصاء جديداً لمناصريه شمل نحو ٤٠ ألف شخص، وسينتخب الحزب في ٦ تشرين الثاني زعيماً جديداً له، وسيتنافس على المنصب زفولون أورليف المخضرم ضد نفتالي بينيت الشاب. وبعد ذلك بأسبوع ستجري الانتخابات لاختيار قائمة مرشحي الحزب للكنيست، وينوي المفدال التحالف مع حزب الاتحاد القومي قبيل الانتخابات.

أمّا فيما يتعلق بحزب كاديما، فإن تقديم موعد الانتخابات من شأنه أن يؤدي إلى انشقاق هذا الحزب إلى ثلاثة فصائل: فصيل سيبقى في كاديما، وفصيل سينضم إلى حزب يسار الوسط، وفصيل سينضم إلى الليكود أو إلى حزب «إسرائيل بيتنا». بالإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن يؤدي إعلان تقديم موعد الانتخابات إلى إلحاق الضرر بعدد من الأحزاب، مثل حزب الوسط بزعامة حاييم رامون (والذي من المحتمل أن تتزعمه تسيبي ليفني)، وحزب «اليسار القومي» بقيادة إلداد يانيف، والحزب الجديد لآرييه درعي. وجميع هذه الأحزاب ستحاول أن تضم أسماء جذابة إلى قائمة مرشحيها.

من جهة أخرى، أعلن رجل الأعمال يائير شامير، ابن رئيس الحكومة الأسبق إسحق شامير، عن رغبته في الانضمام إلى قيادة حزب «إسرائيل بيتنا».

أمّا الصحافي السابق يائير لبيد، فقد كشف في الأسابيع الماضية عن رغبته في أن يضم إلى قائمة حزبه الجديد «يش عتيد» رئيسة بلدية هرتسليا ياعيل غيرمان، والقائد السابق لشرطة القدس ميكي ليفي.

ويحاول وزراء الليكود في الفترة الأخيرة الظهور في وسائل الإعلام لتعزيز موقع الحزب السياسي والشعبي قبيل الانتخابات.

إعـداد: برهوم جرايسي

ثلث المتقاعدين في إسرائيل يعتمدون على خدمات اجتماعية!

*٢٢٪ من عائلات المسنين و٢٥٪ من المسنين يعيشون في دائرة الفقر * فقط ٣٣٪ من المسنين يتقاضون رواتب تقاعد * مخصصات الشيخوخة الشحيحة لا تساعد المسنين على سدّ مصاريفهم الشهرية *الكثير من المسنين يعملون أو يسعون للعمل بعد وصولهم إلى سن التقاعد*

مسنون ينتظرون الحصول على مساعدات خاصة أمام أحد مراكز إغاثة المحتاجين في إسرائيل!

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسـرائيلي، نشر في الأسبوع الماضـي بمناسـبة يوم المسـن العالمـي، إن نحو ثلـث المتقاعدين في إسـرائيل احتاجوا في العـام الماضي إلى خدمات الرفـاه الاجتماعي نظرا لسوء أوضاعهم الاقتصادية، وهي نسبة عالية مقارنة مع الأوضاع في باقي الدول المتطورة.

وقال المكتب في تقريره إنه في العام الماضي ٢٠١١ جرى تسجيل ٢٥٤ ألف مسن في أقسام الرفاه الاجتماعي في مختلف البلدات في إسرائيل، وهذا من أصل ٨٠٠ ألف مسـن، أي ممن بلغوا سن ٦٥ عاما وما فوق، وتتضمن الخدمات إما مساعدات مالية أو خدمات للمساعدة في إدارة البيت وغيرها.

وترتفع نسـبة المحتاجين إلى خدمات أقسـام الرفـاه الاجتماعي، من بين الذين بلغوا سن ٧٥ عاما، إلى ٥٠٪، ويظهر أيضا أن ٢٢٪ من عائلات المسنين في إسرائيل، و٢٥٪ من المسنين بشكل عام، هم في دائرة الفقر، وهذه نسب قريبة من النسب العامة للفقر في إسرائيل، إذ تبلغ النسبة بين العائلات نحو ٢٣٪ وبين السكان نحو ٢٥٪.

ويقول البروفسـور إسـحق بريك، المختص في أبحاث جيل الشيخوخة، إنه لا مفاجأة من كون الكثير من المسـنين في إسـرائيل يعيشـون في أوضاع اجتماعية صعبة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المخصصات التي يتلقاها المسن تبلغ نحـو ٣٧٥ دولارا، ومنهم مـن يحصل علـى ٢٥٠ دولارا إضافيا، كتكملة مخصصات شـيخوخة، في حين أن معدل مدخول المسـنين في إسرائيل هو نحو ١٢٥٠ دولار.

من الجدير ذكره أن الغالبية السـاحقة من المسـنين في إسرائيل، وخاصة العائلات التي فيها مسـنان اثنان، لا يتجـاوز مدخولها حاجز ألف دولار، وأن ما يرفـع المعدل هو رواتب المتقاعدين الميسـورين، ممن يتقاضون رواتب تقاعدية عالية جدا، نظرا لخلفيتهم المهنية.

وتابع البروفسـور بريك أن غالبية المسـنين في إسـرائيل ليست لديهم رواتب تقاعدية ويعتاشـون على مخصصات الشيخوخة التي يتقاضونها من مؤسسـة الضمان الاجتماعي (مؤسسـة التأمين الوطني). وقال: لو أن غالبية المسنين في إسـرائيل لديها راتب تقاعدي لكانت أوضاعها جيدة. وأضاف أنه فقط ٣٣٪ من المسنين لديهم رواتب تقاعدية، وحذر من أنه حتى أولئك الذين يتقاضون رواتب تقاعدية شـحيحة نوعا، من شأنهم أن يتساقطوا في دائرة الفقر.

وكان قانـون قد دخل حيز التنفيذ في العـام الماضي، يقضي بإلزام جميع المستقلين بتوفير تقاعدي، من أجل ضمان مخصصات شيخوخة لهم، حينما يصلـون إلى جيل التقاعد علـى غرار الأجيرين. وكلمة «مسـتقل» قد توحي بأصحـاب مداخيل عالية ولكن في إسـرائيل ٣٧٠ ألف مسـتقل، في حين أن غالبيتهم السـاحقة من الحرفيين والبائعين فـي المتاجر الصغيرة، أو حتى الاكشـاك المتواضعـة، وغيرها من الأعمـال الخاصة، ويتبيـن من معطيات رسـمية أن أكثر من ٥٠٪ لا يتجاوز مدخولهم الشـهري حوالي ألف دولار، ما يعني أنهم يعيشون في دائرة الفقر أو ما دون خط الفقر، إذ أن هذا المدخول بات أقل من الحد الأدنى من الأجر.

وكانت معطيات سـابقة قد أشـارت إلى أن نسبة عالية من الفقراء في جيل الشيخوخة والمتقاعدين، هم من المحرومين من الراتب التقاعدي، ويعتاشون فقط على مخصصات الشـيخوخة التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي، كونهم كانوا مستقلين.

وفي العام ٢٠٠٩ بدأ العمل في إسـرائيل بقانون التوفير التقاعدي الإلزامي للمتقاعدين، وابتداء من العام ٢٠١١ بدأ يسـري القانون على المستقلين، من أجـل ضمان مدخول أعلى حين بلوغهم جيل التقاعد، ولكن القانون بالنسـبة للمسـتقلين يجري تطبيقه جزئيا، على أن يكتمـل تطبيقه في العام ٢٠١٥، لتكـون النسـبة التي يدفعها المسـتقلون توازي النسـبة التـي يدفعها الأجيرون بحصتهم وحصة أصحاب العمل.

وينـص القانون على جانب جزائي ضد كل من لا يدفع للصندوق التقاعدي، ويسري تطبيق القانون على كل من وصل إلى عمر ٢١ عاما وحتى ٦١ عاما، ولكن كل من وصل عمره إلى ٥٥ عاما وما فوق في العام ٢٠١١ فإن القانون لن يسـري عليه وسيكون قراره اختياريا.

احتياجات الحد الأدنى

ويقول تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن تكلفة معيشة المسن في إسرائيل تزداد مع تقدمه في العمر، إذ أن سلة المشتريات لشخص مسن في إسرائيل تبلغ في هذه المرحلة حوالي ١٦٠٠ دولار شـهريا، وأن تكلفة بيت فيه زوجان من المسـنين، تبلغ شـهريا نحو ٢٣٥٠ دولار، بينما تكلفة سـلة المشتريات لفرد ما دون الشيخوخة تبلغ أكثر بقليل من ألف دولار، وسلة مشتريات عائلة متوسطة من أربعة أنفار ٣٣٧٥ دولار شهريا.

وينبع ارتفاع تكلفة معيشـة المسـن الواحد، من بندين أساسـيين، هما المسـكن الذي يكلفه شـهريا نحو ٨٠٠ دولار، والمواصلات والاتصالات التي تكلفه نحـو ٤٠٠ دولار، بينما يصـرف على المواد الغذائيـة نحو ٣٠٠ دولار شهريا.

لكن هناك من يشـكك في هذه المعطيات، كمـا أوردت ذلك صحيفة «ذي ماركـر» الاقتصاديـة، التي قالـت إن تقارير اخرى أشـارت إلـى أن ٩٤٪ من المسـنين في إسرائيل يسكنون في بيوت يملكونها، ولهذا فإن نسبة قليلة جدا تستأجر بيوتا.

ويشـير تقرير مكتب الإحصاء إلى أن الأوضـاع الاقتصادية الصعبة، تلزم نسـبة ملحوظة من المسنين بالاسـتمرار في العمل حتى بعد تجاوزهم سن التقاعد، الذي هو حاليا ٦٧ للرجال و٦٢ للنسـاء، وهذا على الرغم من أن سـوق العمل في إسـرائيل تضع عراقيل كثيرة أمام استيعاب العاملين ممن بلغوا سن ٤٥ عاما وما فوق، في حال باتوا عاطلين عن العمل.

وبموجب معطيات مكتب الإحصاء، فإن فقط ١٣٫٢٪ ممن تجاوزا سن ٦٥ عاما بقليل منخرطون في سـوق العمل، جزء منهم هم على الأغلب ممن ينتظرون إتمام سن التقاعد- ٦٧ عاما، وحسب المعطيات ذاتها، فإن نسبة المنخرطين في العمل من بين الرجال بلغت قرابة ٢١٪ مقابل ٧٫٤٪ من بين النسـاء، أي أن هؤلاء النساء يعملن بعد أن تجاوزن جيل التقاعد.

ويقول التقرير إن نسبة عالية من بين المسنين المنخرطين في سوق العمل نجدها في الدول الأكثر فقرا، بين الأعضاء في منظمة الدول المتطورة OECD، مثل المكسيك حيث تصل إلى نسبة إلى ٢٧٪، وتشيلي- ٢٢٪.

ويشـير المكتب إلى أنه كلمـا كان التحصيل العلمي للمسـن أعلى زادت احتمالات اسـتمراره في العمل، فمثلا فقط ٢٪ من المسـنين الذين تعلموا حتى أربع سـنوات في حياتهم منخرطون في سـوق العمل بعد سن ٦٥ عاما، وترتفع هذه النسبة بين المسـنين الذين تعلموا على الأقل ١٦ عاما إلى نحو ٢٦٪.

ارتفاع معدل الأعمار

وكثـر الحديث فـي السـنوات الأخيرة في إسـرائيل عن قضيـة التقاعد والمسـنين، وجعلت الحكومة من ارتفاع معدل الأعمار في إسـرائيل مشكلة اقتصاديـة، وظهـرت تقاريـر تتحدث عـن أن صناديق التقاعـد من جهة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي من جهة أخرى، ستواجهان أزمة مالية تجعلهما عاجزتين عن تسديد التزاماتهما تجاه المسنين المؤمنين.

ويبلغ معدل الأعمار للنسـاء في إسرائيل نحو ٨٣٫٦ عام للنساء، أكثر من ٨٤ عاما للنسـاء اليهوديات، ونحو ٨١ عاما للنسـاء العربيات، أما لدى الرجال فإن معـدل الأعمار ٧٩٫٧ عام، من بينه قرابة ٨١ عاما للرجال اليهود، ونحو ٧٧ عاما للرجال العرب.

وقد أنذرت مؤسسـة الضمان الاجتماعي، في تقرير أخير لها، بأنها ستبدأ بعـد ٣٠ عاما في تسـجيل خسـائر كبيرة، وقـد لا تكون قادرة علـى الوفاء بالتزاماتهـا، في حين أن صناديـق التقاعد، التي باتت فـي العقد الأخيرة مسـوّقة في الأسـواق المالية والبورصات، قالت إن اسـتمرار الوضع الحالي سيجعلها تفقد ٣٠٪ من قيمة التعويضات.

وقـال تقرير للجنـة تحقيق حكومية أقيمت لإجراء بحـث في الموضوع، إن سنوات العمل لا تكفي لضمان راتب تقاعدي كاف، كما أن إطالة معدل الأعمار تهدد بخسـائر وعدم قدرة علـى تنفيذ الالتزامات الماليـة للمؤمنين ضمن صناديق التقاعد، بمعنى الحال ذاته في ما يتعلق بمخصصات الشـيخوخة، بموجب استنتاجات لجنة التحقيق.

وحسـب الإحصائيات، فإن عاملا منتظما في سوق العمل الإسرائيلية يعمل مـا بين ٣٥ إلى ٤٠ عاما، وحينما يخرج إلـى التقاعد، يعيش بالمعدل ١٧ عاما، يتقاضى فيها راتبا تقاعديا من توفيراته التقاعدية التي ساهم فيها مكان عملـه، وهذه فترة عمل أقل بنسـبة ٣٣٪ مما كان عليـه حينما ظهر توفير التقاعـد لأول مرة في ألمانيا قبل أكثر من ١٣٠ عاما، كما أن جيل التقاعد بات أكثر بكثير مما كان عليه قبل ١٣ عقدا.

ورأت اللجنـة فـي فحصها الذي اسـتمر نحو ثـلاث سـنوات أن التركيبة الديمغرافية في إسرائيل، من حيث معدل الأعمار، وتقلص نسبة المشاركين في سـوق العمل، بالإضافة إلى تراجع المداخيل، لعدة أسـباب، ستؤدي إلى عجز في ميزانية مؤسسة الضمان بعد ما بين ٣٠ إلى ٤٠ عاما، وقضت بأن على الحكومة أن تعيد دينا لمؤسسـة الضمان بقيمة ٤٨ مليار دولار، على مدى ٤٠ عاما.

وتقول اللجنة إنه بين العام ٢٠٣٨ والعام ٢٠٥٠ سـتواجه مؤسسة الضمان عجـزا في موازنتها، وأن كل من عمره اليوم ٤٠ عاما وما دون سـيتأثر من هذا العجز، وهذا العجز نابع من التغيـرات في التركيبة الديمغرافية ومن أبرزها ارتفـاع معدل الأعمار في إسـرائيل، وارتفاع معدلات الحيـاة، وبموازاة ذلك ارتفاع عدد الشـريحة السـكانية خارج سـوق العمل، كذلك ارتفاع معدلات الـولادة بين اليهود الأصوليين، في حين أنها في تراجع بين العرب، بحسـب ما تقره لجنة التحقيق.

مشروع لتوسيع السياحة الطبية يثير جدلا في إسرائيل!

*وزارة الصحة تخطط لمشروع يقضي بتخصيص ١٠٪ من أسرّة المستشفيات للسياحة الطبية لزيادة مداخيل قطاع الصحة *المعارضون: في إسرائيل سريران لكل ألف مواطن مقابل ٣٫٦ سرير لكل ألف مواطن في الدول المتطورة *

أثار الكشف عن مشـروع تعده وزارة الصحة لتوسيع السياحة الطبية جدلا واسـعا بين الأوسـاط الطبية، خاصة في ضوء أن المشروع يتضمن تخصيص ١٠٪ من الأسرّة في المستشفيات لهذه السياحة، في الوقت الذي تعاني فيه إسرائيل من نقص في الأسرّة والطواقم الطبية من أطباء وممرضين.

ويجري الحديث عن مشـروع يشـارك في إعداده نائب وزير الصحة يعقوب ليتسـمان، الذي له كامل صلاحيات الوزير، ويقضي بتخصيص ١٠٪ من أسرّة المستشفيات للسياحة الطبية، وحتى يجيز المشروع إمكانية تخصيص ٢٥٪ من أسـرّة قسم معين في المستشـفى لهذا الغرض، على أن لا يكون إجمالي الأسرّة المخصصة ١٠٪ من إجمالي عدد الأسرّة في المستشفى الواحد.

وتقول الوزارة إن الهدف من هذا المشـروع، إضافـة إلى الإيرادات المالية التي سـتصرف على المستشـفيات، هو إبقاء الأطبـاء المهنيين في البلاد، لكونهم سيحققون مداخيل أكبر من تلك التي يحصلون عليها.

وفور النشـر، ثار جدل كان في مركزه عميد كلية الطب في الجامعة العبرية البروفسـور عيران لايترسدورف، الذي قال في مقابلة مع صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إن إسـرائيل لا تتمتع بمسـتوى كاف مـن البنى التحتية حتى توسع مشـروع السياحة الطبية، وشدد على أن إسـرائيل موجودة في أسفل سـلم التدريج من حيث البنى التحتية بين الـدول الأعضاء في منظمة الدول المتطور OECD، التي فيها المعدل ٣٫٦ سرير لكل ألف مواطن، بينما المعدل في إسرائيل هو سريران لكل ألف مواطن.

وحـذر من أنه طالما لا توجد مشـاريع بناء مستشـفيات جديدة وتوسـيع مستشـفيات قائمة، فإن المعدل في إسـرائيل لكل ألف مواطن مستمر في الانخفاض، وفي المسـتقبل القريب سيكون اسـتفحال أكثر لهذه القضية، وحذر من أن الجهاز الطبي في إسـرائيل يعاني مـن نقص حاد جدا في عدد الأطباء والممرضات والممرضين.

وتابع لايترسـدورف قائلا إنه فقط بعد أن تعمل إسـرائيل على رفع معدل الأسـرّة إلى المسـتوى المطلـوب، حينها تسـتطيع البدء فـي الحديث عن السـياحة الطبية، فلا يعقل أن يحصل السـياح على أكثـر مما يحصل عليه المواطنون في إسرائيل.

ويرفـض لايترسـدورف مقولة إن السـياح الذيـن يأتون للعلاج سـيتم توجيههم إلى حيث توجد أقسـام فيها أسـرّة خالية، أو أن علاجهم سيكون خارج سـاعات الدوام الرسـمية، وقال إن لا أسـاس لهذا الادعاء، لأن السائح حينما يدخل إلى المستشـفى فإنه لا يحصل على علاجه ويرحل مباشـرة، بل سيمكث فيه على الأغلب، وحينها سيكون هذا على حساب المواطن.

وأعطى لايترسدورف نموذج سويسـرا، التي فيها معدّل الأسرّة ٣٫٥ سرير لكل ألف مواطن، ونسبة إشغال الأسرّة ٨٨٪، بمعنى أن هناك فائضًا دائما، إلا أن أحدا هناك لا يفكر في توسيع السياحة الطبية.

كما رفض الادعاء بأن المداخيل من السـياحة الطبية سيتم رصدها لتطوير البنـى التحتيـة الطبيـة والصحية في إسـرائيل، وقال إن المـردود المالي بالكاد يكفي لسـد العجز في ميزانيات المستشفيات، وهي ميزانيات آخذة بالتناقص باستمرار، بسبب زيادة العبء عليها.

وردا علـى فكـرة بناء مستشـفى خاص يخصـص للسـياحة الطبية، قال لايترسـدورف إن هذه فكرة لا أقل سـوءا، لأن مستشفى كهذا سيجذب اليه أطباء مهنيين على حسـاب عملهم في المستشفيات العامة، وفي هذا أيضا ضرر للمواطنين.

ولا تخلو تبريرات أصحاب المشـروع من الجانب السياسي، فقد نقلت عنهم صحيفة «ذي ماركر» قولهم إن السـياحة الطبية ستساهم في «تجميل صورة إسرائيل في العالم»، بادعاء أن المريض الذي سيتلقى هنا علاجا ويعود سالما إلى وطنه، سيحمل إلى مجتمعه فكرة جيدة عن إسرائيل.

وأيضا هذه الفكرة يعارضها البروفسور لايترسدورف، الذي قال إن النتيجة هنا بالذات عكسـية، فالمرضى يقسمون إلى قسـمين، فهناك من سيقول: دفعنـا أموالا وتلقينا خدمـات جيدة، في حين أن من لـم ينجح العلاج معه، سيعود إلى بلاده ويقول: دفعنا ووقعنا في خداع، لقد نهبوا أموالي.

ورغم ذلك، فإن لايترسـدورف لا يعارض السـياحة الطبية من حيث المبدأ، ويقول إنه يقبل بها في حال توفرت الشـروط المناسـبة، مثل توسيع البنى التحتيـة وجعلها كافيـة أولا للمواطنين، ومن ثم فتح الأبواب أمام سـياحة كهذه.

ولم يبق لايترسـدورف وحده في المعارضة، بـل انضمت له اللجنة الطبية المنبثقة عـن قيادة حملة الاحتجاجات الشـعبية، وقد بعثـت اللجنة التي تضم خبراء في الطب برسـالة إلى رئيس الحكومـة بنيامين نتنياهو ونائب وزير الصحة ليتسـمان، في الأسـبوع الماضي، دعتهما فيها إلى التراجع عن مشروع السـياحة الطبية، وأكدت أن مشروعا كهذا سيأتي على حساب صحة المواطنين.

يذكر أن السـياحة الطبية في إسرائيل شهدت في السنوات الأخيرة قفزة كبيرة جدا، ففي حين كان مدخول هذه السياحة في العام ٢٠٠٥ نحو ٨ ملايين دولار، فقـد قفزت في العام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٢ مليـون دولار، وفي العام ٢٠١٠ إلى ٤١ مليون دولار، وفي العام الماضي- ٢٠١١ - قفزت إلى نحو ٦٤ مليون دولار.

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يعدّل تقديراته بشأن النمو

بادر بنك إسـرائيل المركزي إلى تعديل تقديـرات النمو للعامين الجاري والمقبل، على ضوء سلسـلة من التطورات الحاصلة، وبحسـب التقدير فإنه لـن يكون التعديل الأخير في هـذا العام، الذي دخل ربعه الأخير.

وتقول التقديرات الجديـدة إن النمو الاقتصادي في العام الجاري سـيكون ٣٫٣٪، وهذا أفضـل من التقدير السـابق الذي تحدث عن نمو بنسـبة ٣٫١٪ وقبل ذلك عن نمو بنسبة ٢٫٨٪، وفي المقابل فقد خفـض البنك المركـزي توقعاته للنمو في العـام المقبل ٢٠١٣، من ٣٫٤٪ حسـب التقديرات السـابقة إلى ٣٪، علما أن تقديرات البنك ذاته قبل ستة أشهر تحدثت عن نمو بنسبة ٣٫٧٪ في العام المقبل، وخفض هذه التقديرات قبل أكثر من ثلاثة أشهر.

وعلـى الرغم من هـذه التقديرات، إلا أن نسـب النمو الحاصلة في إسـرائيل تبقى أعلى من المعدل القائم في الدول المتطورة الأعضاء فـي منظمة OECD، غير أن أبحاثا ظهرت مؤخرا أشـارت إلى أن ذلك لا يكفي الاقتصاد الإسـرائيلي لسد الفجوة القائمة بينه وبين الدول المتطـورة من حيث نسـب النمو، وهو يحتاج إلى نسـب نمو كتلك القائمة في دول الشـرق الأقصى مثل الصين والهند، كي يستطيع اللحاق مستقبلا بمعدلات مستوى المعيشة في الدول المتطورة.

وكان قـرار بنك إسـرائيل بالإبقاء على نسـبة الفائدة البنكية في الشـهر الجاري عند مسـتوى ٢٫٢٥٪ أثار انتقادات بيـن المراقبين والمختصين، وقد قرر البنك عدم تخفيض الفائدة، على ضوء التضخم المالي العالي بنسـبة ١٪ في شـهر آب الماضي، وظهور مؤشـرات لأن يكون التضخم في شـهر أيلول مرتفعـا أيضا بفعل رفع ضريبة المشتريات من ١٦٪ إلى ١٧٪ والارتفاع الحاد في أسعار الوقود، التي تراجعت في الشهر الجاري.

وقال رئيس لجنـة الاقتصاد في اتحاد الصناعيين ميكي شـيران إنه كان من الأجدر ببنك إسـرائيل أن يسـتمر في تخفيض الفائدة البنكية، وهـذا على ضوء التقييـدات المفروضة علـى الاعتمادات البنكية، وتشـكل عائقا على القطاع الاقتصادي والشركات الصغيرة والوسطى خاصة.

ويـرى شـيران أن تخفيض الفائـدة البنكية يزيد من المنافسـة في سـوق الصادرات الإسـرائيلية، ما يسـاعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تحذير من اتساع أزمة الصحف الإسرائيلية

حذر مراقبون ومحللون من احتمال اتساع أزمة الصحف الإسرائيلية، ووسائل إعلام أخرى، خاصة على ضوء انضمام صحيفة «هآرتس» إلى دائرة الصحف المهددة، إلى جانب صحيفة «معاريف»، ومعها القناة العاشـرة للتلفزيون الإسرائيلي، التي لا تزال تصارع أزمتها، من أجل الحفاظ على استمرارية البث.

وما يميز وسـائل الإعـلام الثلاث هي أنها تشـدد مـن مواقفها الانتقادية للحكومة ورئيسها بنيامين نتنياهو، ولهذا ليس صدفة أن صحيفة مثل صحيفة «معاريف» صعدت في نهاية الأسـبوع من هجومهـا على الثري الأميركي اليهودي شـلدون أدلسـون، صاحب صحيفة «يسـرائيل هيـوم» المجانية، والتي تعتبر ناطقة بلسـان نتنياهو.

وقال المحلل السياسي بن كسبيت إن أطرافا خارجية تأتي لتفرض علينـا إرادتها وتوجهاتها، ووصف أدلسـون بأنه «سـلطان القمار والمراهنات»، استنادا للقطاع الذي يستثمر فيه.

وقد اسـتفحلت الأزمة الاقتصادية في صحيفة «هآرتس»، ما جعل العاملين يعلنون الإضراب في الأسبوع الماضي، وتسبب الإضراب في حجب الصحيفة عن الصدور يوم الخميس الماضي، بسبب قرار الإدارة فصل ١٠٠ عامل في الصحيفة من مختلف الأقسام.

وكانـت إدارة صحيفـة «هآرتس» قـد أبلغت العاملين فيها عن اضطرارها لخطة تقليـص لمواجهة الأزمة الماليـة التي تواجهها الصحيفة، وانعكسـت في الأشهر الاخيرة في تقليص عدد صفحات الصحيفة اليومية، ودمـج ملاحق أخرى بهدف تخفيف المصروفات، كما تضمنت الاجـراءات فصل نحو ١٠٠ عامل في مختلف الاقسـام، الأمر الذي رفضته نقابة العاملين.

وفي المقابل، فقـد صعّد نحو ألفي عامل فـي صحيفة «معاريف» احتجاجاتهم، على النية لفصل نحو ١٧٠٠ منهم، ومن دون أن يتلقوا كامل تعويضاتهم المالية، في حال جرى بيع الصحيفة رسـميا لأحد المتمولين، المحسوب على المستوطنين.

وقد أقرت محكمة إسـرائيلية في مطلع الأسبوع الماضي وقف كل الاجـراءات القضائية ضد الصحيفة، التي يطالب بها أصحاب الديون المستحقة على الصحيفة، وطلبت المحكمة من المالكين، إعادة النظر فـي صفقة البيع والبحث عن صفقة أفضـل تضمن حقوق العاملين، وعينت المحكمة حارس أملاك للصحيفة.

وقرر حارس الأملاك تخفيض رواتب كبار المسؤولين والعاملين في الصحيفة، بحيث لا يتعـدى راتب الواحد منهم مبلغ ٥٥٠٠ دولار في حين أن من بينهم من يتقاضى ضعفي وثلاثة أضعاف هذا المبلغ.

وقد تظاهر العاملون في الصحيفة يوم الأربعاء قبالة البيت الرسمي لرئيس الحكومة الإسـرائيلية في القدس، حيث يقيم حاليا بنيامين نتنياهـو وعائلته، وهذا لكـون الأخير يتجاهل مشـكلة الصحيفة وخطورة قذف نحو ألفي عامل إلى سـوق البطالـة، وإغلاق الصحيفة بعد نحو ٦٥ عاما على صدورها.

١٫٣ مليار دولار- تكلفة عطل الأعياد

قالت تقديرات نشـرتها الصحافة الاقتصادية في إسـرائيل في الأيـام الأخيـرة إن تكلفة عُطـل الأعياد اليهودية التـي كانت في الأسـابيع الثلاثة الأخيرة للاقتصاد الإسرائيلي، بلغت نحو ١٫٣ مليار دولار مـن بينها نحو ٧٥٠ مليون دولار في قطاعي الصناعة والتجارة، وأكثر من ٥٠٠ مليون دولار الضرائب.

وقال الملحق الاقتصـادي «مامون» الموزع مـع صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن أيام العمل الصافية في شـهر تموز الماضي كانت ١٥ يوم عمـل فقط، وهذا أدى إلى أضرار مباشـرة في فروع مختلفة في الاقتصـاد، «فقد تضرر قطـاع الصناعة بـ ٦٢٥ مليـون دولار، وبلغت أضـرار التجارة نحو ١٢٥ مليـون دولار، في حيـن أن جباية الضرائب تضررت بأكثر مـن ٥٠٠ مليون دولار». وحسـب الملحق ذاته، فإن ما وصف بـ «الأضرار» استمرت في الأسبوع الأول من الشهر الجاري الذي حلّ فيه عيد «العَرش» العبري.

وقـال التقرير ذاته إن مجمل «الأضرار شـكل ما نسـبته ٠٫٢٪ من مجمل الناتج العام في إسرائيل».

ترجمة خاصة

رؤية مدنية للكارثة التي تسببت بها النكبة

بقلم: أريئيلا أزولاي

إعداد: سعيد عياش

تعريف:

ننشر هنا مقاطع مطولة من مقدمة كتاب «العنف المؤسس ١٩٤٧- ١٩٥٠»، من تأليف أريئيلا أزولاي (صدر عن منشورات «ريسلينغ» - تل أبيب في العام ٢٠٠٩) والذي ترصد فيه «عملية تهويد» الحيز العربي الفلسطيني في الفترة المذكورة، وذلك اعتمادا على نحو ٢٠٠ صورة فوتوغرافية عرضت في نطاق معرض خاص أقامته منظمة «ذاكرات»، وهي منظمة إسرائيلية يسارية هدفها تعريف الجمهور اليهودي بـ «النكبة» التي ألحقها المشروع الصهيوني الاستيطاني بالشعب العربي الفلسطيني، وتدعو إلى الاعتراف من جانب إسرائيل بهذه النكبة، وما أوقعته من ظلم وطرد وتهجير بالفلسطينيين.

وتقول المؤلفة التي تعمل مدرسة لتعليم الثقافة البصرية والفلسفة المعاصرة في جامعة «بار- إيلان»، إن استرجاع عملية تشكل أجهزة الدولة اليهودية وقولبة نكبة الفلسطينيين كـ «نكبة من وجهة نظرهم» استدعى منها، وهي تخط سطور كتابها هذا، أن «تنحي جانبا سردين تاريخيين كبيرين: السرد الصهيوني، الممتد من حلم العودة إلى صهيون وحتى تجسيده في إقامة الدولة، والسرد الفلسطيني، أو الما بعد صهيوني، الذي يضع النكبة كحدث مؤسس للوجود والهوية الفلسطينيين، ويتغاضى عن مساهمتها (النكبة) في إنشاء النظام الإسرائيلي وصوغ أنماط العنف الحافظ لهذا النظام».

[«المشهد الإسرائيلي»]

(*) تشكلت خلال الأعوام ١٩٤٧- ١٩٥٠ مؤسسات اليشوف اليهودي كأجهزة دولة يهودية، أنيطت بها مهمة تهويد الحيز الذي نجحت في السيطرة عليه.

وقد امتد منطق هذه الأجهزة ليشمل كل مجالات الحياة في البقعة الجغرافية التي لم تعين حدودها حتى الآن.

يتتبع هذا الكتاب تلك العملية بواسطة حوالي مئتي صورة فوتوغرافية، عثر على معظمها في أرشيفات مختلفة تعود لمؤسسات «اليشوف» والدولة.

وقد تشكلت أجهزة الدولة الجديدة وسط تدمير المجتمع الفلسطيني بطرق القتل والتمزيق والسلب والطرد ومنع عودة المطرودين، لكن ذلك لم يكن كافيا. فتوطيد واستقرار هذه الأجهزة والمحافظة عليها، كان مشروطاً بتحويل النكبة التي حلت بالفلسطينيين إلى ما أسميه «نكبة من وجهة نظرهم»، أي من وجهة نظر الفلسطينيين بطبيعة الحال. وبغية استرجاع عملية تشكل أجهزة الدولة اليهودية وقولبة نكبة الفلسطينيين كـ «نكبة من وجهة نظرهم»، ينحي الكتاب جانبا سردين تاريخيين كبيرين: السرد الصهيوني، الممتد من حلم العودة إلى صهيون وحتى تجسيده في إقامة الدولة؛ والسرد الفلسطيني، أو ما بعد الصهيوني، الذي يضع النكبة كحدث مؤسس للوجود والهوية الفلسطينيين ويتغاضى عن مساهمتها في إنشاء النظام الإسرائيلي وصوغ وتشكيل أنماط العنف الحافظ لهذا النظام. فهذان السردان صيغا بناء على خط تقسيم صارم بين يهود وعرب، ولا يتيحان بالتالي استرجاع نشوء خط التقسيم ذاته. ويشكل هذا الخط مكونا مركزيا في منظومات ومفاهيم سيطرة النظام في إسرائيل. فعلى أساسه فقط كان يمكن تحويل النكبة التي ألمت بالفلسطينيين إلى «نكبة من وجهة نظرهم».

ينحي الكتاب جانبا السردين التاريخيين المتنافسين، ويسعى عوضا عن تكريس خط التقسيم بين يهود وعرب، إلى تأمل كيفية مأسسة الخط ذاته كمبدأ سلطوي مركزي للدولة اليهودية، وذلك بواسطة طرح النكبة التي حلت بالفلسطينيين كنكبة (من وجهة نظر مدنية)، وكمكون ونتاج للنظام في إسرائيل، وليس كنتيجة للحرب التي سبقت نشوء هذا النظام.

يعرض الكتاب صورا فوتوغرافية كثيرة لم تنشر من قبل. مع ذلك سيكون من الخطأ التفكير بها بمصطلحات الـ «كشف». لقد جرى انتقاء كل صورة من هذه الصور بسبب حالة خاصة سجلت فيها لكن أيا منها ليست مفاجئة، بمعنى أنه لا يمكن القول عنها «مثل هذا المشهد لم نره من قبل». فـ «مشاهد كهذه» لطالما رأيناها «نحن» مواطنو ومواطنات دولة إسرائيل. رأينا بقايا قرى عربية، سواء في شوارع المدن أو في الصور. ولقد لفظنا (تهجينا) هذه البقايا والأنقاض في أسماء البلدات التي نسكن فيها. واصطدمنا بها في التكوينات الحضرية التي أذيبت فيها من دون أن تثير تقريبا أية أسئلة، وفي المشاهد المفتوحة التي انتصبت فيها كـ «أطلال» عتيقة. تهجينا أسماء مخيمات اللاجئين التي طرد الفلسطينيون إليها. واستعنا بخرائط محيت منها بيئات حياتية كاملة، وبعضنا ردد كالأطفال أسماء العمليات (العسكرية) التي جرى خلالها القضاء على تلك البيئات. وكان في وسعنا أيضا أن نشاهد أنفسنا، في ألبومات صور مختلفة توثق بناء البلاد، كمجندات في قوات «الجدناع» (كتائب الشبيبة) يزلن حجارة من قرى «مهجورة»، وكطلائع في احتفالات بـ «الاستيطان» على أراض عربية وداخل بيوت عربية.

حتى مشاهد اللاجئات واللاجئين الفلسطينيين لم تكن غريبة علينا. ففي السنوات الأخيرة، وفي إطار الاهتمام بالمحافظة على صور فوتوغرافية إسرائيلية قديمة، أقيمت عدة معارض للصور الفوتوغرافية، احتوت مجموعة من الصور التي عكست جوانب مختلفة للنكبة. هذه الصور لم تحمل بمغزى ظهورها أسماء وبالتالي لم يبذل أي جهد للتفكير بمغزى ظهورها أو إظهارها في المعارض المختلفة. وقد أتاح هذا التجاهل للكثيرين الخروج من هذه المعارض بدون رؤية النكبة، أو على الأقل مشاهدة آثار الـ «نكبة من وجهة نظرهم» كحدث عابر في قصة بناء وتعمير البلاد.

على الرغم من ذلك، فإن الكلمة ذاتها- نكبة- لم تعد غريبة تماما على اللغة العبرية، حتى وإن ما زالوا يمتنعون عن استخدامها في نواح كثيرة من الخطاب العام.

«نكبة؟!»، أجل، هكذا يسمي الفلسطينيون «ما حدث لهم في ١٩٤٨». وحين تكتب الكلمة، فإنها تظهر بصورة عامة حبيسة بين قوسي وجهة النظر. «نحن» لدينا رواي«تنا»؛ الآن حان الوقت لسرد روايتهم أيضا، من وجهة نظرهم. والمصطلح، الذي دخل إلى اللغة العبرية في وقت متأخر نسبيا، أعطى عنوانا لروايـ«تهم»، على الرغم من أنه كان ثمة اسم منذ لحظة نشوء روا«يتنا».

هاتان الروايتان المتلازمتان كروايتين منفصلتين، متوازيتين ومتنافستين، هما أيضا نتاج تلك الأجهزة اليهودية للدولة والتي عملت بصورة منهجية بغية خلق وإنتاج خط التقسيم بين يهود وعرب وتكريسه كواقع موضوعي لا جدال فيه. وهذا الخط صاغ قصة العنف التي رافقت إقامة الدولة كقصة حرب بين طرفين اقتسما ذات البقعة من الأرض وحكم عليهما بالانفصال.

ثمة أسباب تاريخية مختلفة أدت إلى تبني هذه القصة من جانب جهات دولية عديدة، ومن ضمن ذلك أيضا أولئك الذين كان من المفترض أن يعملوا كـ «محكمين خارجيين « غير منحازين. كذلك فإن الادعاءات والمزاعم التي ترددت في إطار النزاع اليهودي- العربي ضد الوسطاء والمتدخلين، سواء حكومة الانتداب أو مبعوثي الأمم المتحدة، رسخت داخل الخطاب بشكل متناظر كجزء من ذات الروايتين المتنافستين، وذلك بصورة ألغت إمكانية رؤية ما كان مطروحا على بساط البحث: صوغ وتصميم آلة دولة يهودية. فهذه الآلة دمرت الفرصة لإقامة مجتمع مدني ثنائي القومية في البلد، وجندت السكان اليهود كافة لصالح المشروع القومي، وأحكمت سيطرتها على المجتمع المدني اليهودي.

وعلى سبيل المثال فقد سحقت هذه الآلة بعنف الشراكة المدنية بين اليهود والعرب في حيفا أو في دير ياسين/ غفعات شاؤول. وتظهر الصور المنشورة في الفصل المعنون بـ «هندسة الطرد»، الدمار الهائل والمدبر الذي تعرضت له البلدة القديمة في حيفا، وآثار المذبحة التي ارتكبت في دير ياسين وإقامة حي «غفعات شاؤول ب»، بعد عدة أشهر من المذبحة،على أنقاض القرية التي لم تمح حتى الآن. هذه الصور تدل على إصرار آلة الدولة على القضاء كليا على إمكانية قيام مجتمع مدني ثنائي القومية.

وفيما تحولت النكبة، «النكبة من وجهة نظرهم»، إلى موضوع للبحث والدراسة، فإن هذه الكارثة - النكبة- المدنية لم تنل بعد أي اهتمام بحثي. فمحو آثار هذه الكارثة يشكل، وبقدر يفوق محو آثار النكبة، شرطا لتطبيع النظام اليهودي- الإسرائيلي. وكي تظهر هذه الكارثة وتوصف ككارثة، كان لا بد من انتزاعها من مكانتها كـ «نكبتهم» أو كـ «نكبة من وجهة نظرهم»، وهذا الأمر لا يمكن القيام به إلا إذا تغلبنا على خط التقسيم كخط يحدد وجهة النظر، وذلك إذا ما كنا نصر على البعد التاريخي لهذا الخط. وإذا ما ظهرت الكارثة المدنية كـ «نكبة» فإن ذكراها قد تفتح أفقا لترميم المجتمع المدني الذي دمر في خضمها.

إن المخطط البصري لجينولوجيا النظام و«النكبة من وجهة نظرهم»، الذي يقترحه هذا الكتاب، ما هو إلا محاولة أولية للقيام بذلك.

قرار التقسيم

إن قرار التقسيم الذي اتخذ من قبل الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، اتخذ بخلاف تام لرأي سكان البلاد العرب الذين شكلوا حوالي ٧٠٪ من السكان. وفي صفوف السكان اليهود أيضا سمعت أصوات كثيرة معارضة للقرار، غير أنه لا تتوفر تقديرات حولها. وفور اتخاذ قرار الأمم المتحدة، أجرت الزعامة الصهيونية إحصاء لعدد سكان البلاد بموجب خط التقسيم بين يهود وعرب، فيما ذابت الأصوات المعارضة في صفوف السكان اليهود في الصوت اليهودي (الصهيوني) الذي صار صوتا نافذا و«ممثلا». فرأي الزعامة الصهيونية المؤيد للتقسيم، والمبرر دون تحفظ لاستخدام العنف من أجل إقامة النظام اليهودي، طرح على أنه رأي اليهود. هذا فيما لم يحظ اليهود الحريديم والشيوعيون وأنصار اللاعنف وذوو الوعي المدني الذين عارضوا مشروع التقسيم، بتمثيل في الخطاب، كما أنه لا تتوفر تقريبا أية معطيات حول نضالهم. هذا الإغفال هو أيضا نتاج جهد وعمل نفس أجهزة الدولة التي سيطرت على الخطاب المدني، على خطاب المواطنات والمواطنين، ونظمت سياق العلاقات بين سكان البلد حول ذاك التقسيم المدمر حسب الأصل الإثني، أي بين يهود وعرب.

وكان العرب الذين عاشوا في فلسطين/ أرض إسرائيل، على حوالي ٩٠٪ من مساحة المنطقة، قد عارضوا منذ البداية مشروع تقسيم بلدهم، بل ورفضوا التعاون مع مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة التي عكفت على إعداد المشروع. إذن، فقد حيك مشروع التقسيم بالتواطؤ بين مؤسسات الأمم المتحدة والزعامة الصهيونية التي نالت بهذه الطريقة اعترافا بها كزعامة دولة على الطريق. هذا فيما لم يكن سكان البلاد العرب يمتلكون أية فرصة تقريبا في ظل ميزان القوى الناشئ: دولة (يهودية) على الطريق ومنظمة دول (الأمم المتحدة) تساندها. لقد تحول هؤلاء السكان في إطار هذه الخريطة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية الجديدة إلى سكان «بلا دولة». ولقد كان قرار الأمم المتحدة لحظة حاسمة في تحول العرب من سكان في بلدهم إلى سكان «بلا دولة»، وذلك قبل أن يتحولوا إلى لاجئين. فالدولة التي أخذت تقوم في بلدهم لم تكن تريدهم، كما أنه لم تتوفر دولة أخرى تقبل بهم.

منطق معارضة غالبية سكان البلد لمشروع التقسيم لم يحظ تقريبا بأي اهتمام. ففي واقع نشأ فيه مكان لروايتين متنافستين فقط، يزعم أنهما انبثقتا من فرص متساوية، رسخ هذا المنطق كسمة لـ «عقلية غير منطقية» أو لـ «روايتهم». وقد جرى تصوير الفلسطينيين على أنهم أضاعوا الفرصة التي «أتيحت لهم» وتاهوا على امتداد الطريق في الهروب الجماعي والأعمال العدائية والتعاون مع الهجمة التي شنتها الجيوش العربية. في المقابل قدم اليهود على أنهم اغتنموا الفرصة التي سنحت لهم وأفلحوا في جني أقصى الفائدة منها.

يستند هذا البحث البصري بشكل رئيس على صور فوتوغرافية احتوت عليها أرشيفات رسمية لدولة إسرائيل. وهو يعتمد المفهوم الوجودي للتصوير الفوتوغرافي، والذي قمت بتطويره وعرضه في مكان آخر. ووفقا لهذا المفهوم فإن الصورة الفوتوغرافية تنطوي على معلومات تتجاوز بكثير المعلومات التي أراد تخليدها أولئك الضالعون في صنع الصورة والمحافظة عليها ونشرها- مصورون، جنود، موظفو أرشيف، أفراد القيادة العسكرية والسياسية، أو عناصر أخرى في منظومات سيطرة مختلفة. وفي الصور من مناطق الكوارث تكتسب هذه المسألة- كثرة المشاركين في صنع الصورة- وزنا خاصا. ولكن بغية استرجاع ما تنطوي عليه الصورة، فإن الصورة ذاتها ليست كافية بطبيعة الحال. فأنا لم أتمكن من «قراءة» وتفسير أي من الصور المعروضة في المعرض دون مصادر خارجة عن الصورة، نصية وبصرية على حد سواء. وقد شملت هذه المصادر الأبحاث المهمة التي كتبها عن النكبة وعن حرب ٤٨ مؤرخون قدماء وجدد، وشهادات مختلفة، ومذكرات ويوميات، وصحف من تلك الفترة، وبروتوكولات ووثائق. هذه المواد بينت مرارا قيود التصوير الفوتوغرافي في ظروف عنف مؤسس للقانون، وأن من الصعب العثور على شهادات وقرائن بصرية لعنف غير مؤسس.

وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يجمع فيه المؤرخون اليوم على وقوع ما لا يقل عن عشرين مجزرة ارتكبها يهود ضد عرب إبان الفترة التي يصورها المعرض، إلا أنني لم أنجح في العثور ولو على صورة واحدة لمجزرة. وفي الحقيقة فإن القتل في حد ذاته لم يصبح جزءا من النظام. لكن العنف المؤسس للقانون- مثل السلب والنهب والمصادرة والطرد- صور على نطاق واسع من قبل مندوبي الدولة. فقد ارتكب كل عمل من هذه الأعمال برعاية القانون، وبصورة علنية، لكن تحت مسمى مختلف- من قبيل إخلاء بدلا من طرد، هرب بدلا من ترحيل، توزيع ممتلكات بدلا من سلب، وتوزيع عادل عوضا عن نهب الأرض. هذه اللغة المهذبة سوغت وأجازت تخليد تلك الأعمال في الصور.

إن السنوات التي يتناولها المعرض (١٩٤٧- ١٩٥٠) هي السنوات التي وقعت فيها النكبة ذاتها، والتي ظلت آثارها ماثلة فيما بعد في الحيز العام بصورة جلية نسبيا. فحافلات وشاحنات محملة باللاجئين الذين طردوا من بيوتهم، عبرت شوارع البلد على مرأى من السكان اليهود (الذين حموا أحيانا المهجرين وقدموا لهم الماء). وبقيت في الصور آثار لنظرة اليهودي ولحقيقة أن كل شيء تم في العلن. ولكن مهما كان ذلك علنيا، فإن النكبة لم تظهر كـ «نكبة»، وبالقطع ليس كجريمة يجب على الذين اقترفوها أن يكفروا عنها، وأن يعوضوا ضحاياها. فالقوالب والمصطلحات اللغوية التي صيغت بها النكبة، والتي تبدو اليوم كما لو أنها تعود لأنظمة ظلامية بائدة، لم تثر بين ضلوع مستخدميها تلك القشعريرة التي يشعر بها المرء حيال كارثة. فقط بعد مرور عدة سنوات بدأت تلك القوالب اللغوية تسمع كشهادات على جريمة وعلى تلك الأنظمة. ومن ثم استبدلت تدريجيا بقوالب ومصطلحات أخرى. وفي السنوات الأخيرة، ومع بداية ما يسمى بالهستوريوغرافيا ما بعد الصهيونية، أثارت هذه القوالب اللغوية بعد عودتها للظهور مجددا، امتعاضا وعدم ارتياح، سواء في صفوف المنكرين (أولئك الذين رفضوا الاعتراف بأن الأعمال المشار إليها هي بالضبط ما تقوله المفردات) أو في صفوف المتمردين (أولئك الذين شعروا بواجب أخلاقي وسياسي أو مدني بضرورة استعادة قصة النكبة). فمصطلحات من قبيل «تطهير» أو «غيتو»، على سبيل المثال، كانت شائعة في أواخر الأربعينيات، أما الآن فإن مجرد لفظها بالعبرية يبدو كاستفزاز مقصود من جانب المتحدث أو المتحدثة. لقد تركت النكبة إذن

إحدى صور المعرض- بئر السبع: الرجال الذين وقعوا في الأسر واشتبه الجنود بأنهم لم يسلموا جميع الأسلحة الموجودة في حوزتهم، قتلوا رميا بالرصاص!

آثارا ومعالم كثيرة في الحيز العام في إسرائيل، بعضها لم يكن مقصودا أو قابلا للتفسير. وقد كانت هذه نتاجا لأعمال تدمير لم يجر إزالة أنقاضها وآثارها كليا، قرى ومبان لم تمح حتى النهاية. غير أن الكثير من الآثار والمعالم كانت مبتكرة ومقصودة، وثمرة اعتزاز وإدارة وتخطيط واحتياجات وسياسة وصورة ذاتية. وتبين سلسلة «هندسة الطرد» كيف حرص صانعو النكبة على تشكيل جزء من الآثار والمعالم وجعلها جزئية ومنفصلة عن الواقع. لقد سعوا إلى طمس وتمويه هذه الآثار في اللغة وفي أشكال الوجود الجديدة في فلسطين/ أرض إسرائيل، كي تفقد حضورها المزعج، ويمحى ذكر عالم الحياة الكامل الذي قضي عليه. كما أن طرد ٧٥٠ ألف فلسطيني وفلسطينية من بيوتهم في بقعة الأرض التي أقيمت عليها دولة إسرائيل، وإخضاع الذين لم يطردوا لحكم عسكري طوال ثمانية عشر عاما، أقصيا عن الحيز العام أولئك الذين كانت تلك الآثار تشكل بالنسبة لهم، منذ البداية، آثار كارثة، وجزءا من الحضور المستمر لهذه الكارثة.

في الحيز العام في إسرائيل، والذي شكل على يدي صانعي النكبة، تحولت كارثة الفلسطينيين إلى يوم عيد، عيد الاحتفال بإقامة دولة إسرائيل. واستكمال عمليات «إخلاء» السكان العرب كان بالنسبة للقيادة العسكرية أو السياسية مناسبة لشرب الأنخاب؛ ونسف وتدمير قرية كانا فرصة لالتقاط الصور التذكارية.

وهكذا فقد دمجت آثار النكبة، والتي خلت من أي حضور للنكبة، في يوم عيد الدولة. هذا العيد كان ذروة «روايتنا»، أما ما كان «نكبة من وجهة نظرهم» فلم يكن سوى جزء من «روايتهم»، نتاج خطأ وتبديد فرصة وضعف من جانبهم، أو التخلي عنهم من قبل الدول العربية. طوال عشرات السنين ظلت النكبة الفلسطينية «نكبة من وجهة نظرهم»، ولم تكن مكانتها هذه سوى استمرار للنكبة فآثارها تواجدت خارج سياقها، مستبعدة من خطاب قادر على استنطاقها، وأن يكشف بواسطتها عن الظلم ويؤسس عليها المطالبة بتصحيح الاعوجاج وتعويض المتضررين. لقد كانت هذه نكبة لا حضور لها في آثارها الكثيرة. نكبة لم تترك آثار نكبة. هذه الآثار الحاضرة- الغائبة للنكبة دمجت في قوالب الكلام، في خطوط أفق المشهد، في النسيج الحضري، في النقاشات السياسية، في مناهج التعليم، في برامج الإرشاد في حركات الشبيبة، في قوالب التخبط الضميري وفي المواقيت التاريخية.

اليوم، لم يعد مصطلح نكبة، الذي دخل إلى اللغة العبرية كما هو بالعبرية، مجرد وصف لموضوع بحث أكاديمي. وحتى لو كان حضوره أقل في الخطاب العام، فإن دخوله في حد ذاته إلى اللغة العبرية كأجنبي يأبى التجنس، أوجد مزيداً من مناطق الاحتكاك بين الإطار السردي الذي اقترحه (المصطلح) وبين الأشكال التي عايش بها اليهود، الذين تعرفوا عليه في العقد الأخير، الآثار والمعالم التي يصفها.

لقد أتاح المصطلح تسمية الأشياء، التي تواجدت فيما سبق بصورة طبيعية، وأحيانا حتى بصورة حميمة ثقيلة الوطأة، في لغة وجسد وبيت وحيز حياة المتحدثات والمتحدثين، بأسمائها. فالنكبة، التي كانت بالنسبة للفلسطينيين تسمية للكارثة التي حلت بهم، أخذت تتحول لدى مجموعة صغيرة نسبيا من الإسرائيليين من أصل يهودي إلى تسمية لكارثة لم يعترفوا بها حتى ذلك الوقت كحدث له اسم خاص، ولم يلاحظوا خطوطها وملامحها التي أخذت تتجلى الآن أمام أبصارهم. هذا الخلل أو القصور تجاه الدمار أو الخراب الذي تخلفه الأنظمة الكولونيالية، يسميه آن ستولر «سكتة كولونيالية»: «السكتة هي تفكك، عجز عن الكلام أو النطق، صعوبة في إيجاد القاموس الذي يوائم الكلمات والمصطلحات للأشياء، وتصف السكتة في أشكالها المختلفة صعوبة في ارتجال قاموس متاح، وبالأخص صعوبة في فهم ما يدور عليه الحديث».

إذن، فإن مصطلح نكبة بالعبرية لم يكن إطارا سرديا جديداً فحسب، وإنما أيضا شرطا ضروريا، وإن غير كاف، للإقرار بهذا القصور في الرؤية والنطق. وبهذا المعنى فإن دخول مصطلح نكبة إلى العبرية يشكل علامة فارقة في تاريخ النكبة. فهو يؤشر إلى بداية ظهور الكارثة الفلسطينية ليس فقط ككارثة (أو نكبة) من وجهة نظرهم.

ولكن بسبب خط التقسيم بين يهود وعرب، والذي يعين حدود النظرة والمعنى، فقد طرح مصطلح نكبة بالعبرية، وما زال يطرح حتى الآن، تباينا أو اختلافا لا يمكن الجسر عليه في مفردات الخطاب القائم.

هذا العرض يقترح النظر إلى ما وراء الأفق الذي حدده هذا الاختلاف بين اليهود والعرب. فعوضا عن فهم النكبة من خلال الاختلاف، وقبول الاختلاف كقدر من السماء، كما لو أننا مرغمون على اختيار إحدى وجهتي النظر اللتين تقترحهما روايتان متنافستان لطرفين أو قوميتين محكوم عليهما بالتقاتل حتى الموت، تتاح هنا إمكانية اعتبار الاختلاف ذاته كجزء من النكبة الفلسطينية وكاستمرار لها.. ويمكن الآن، ربما للمرة الأولى منذ دخول مصطلح نكبة إلى اللغة العبرية، ملاحظة اختلاف آخر، مدني، فيما يتعلق بالنكبة، وهو ليس اختلافا بين يهود وعرب، وإنما بين أولئك الذين يرون في النكبة التي حلت بالفلسطينيين كارثة (من جميع الزوايا الإنسانية)، وبين أولئك الذين لا يرون النكبة نهائيا، أو على أكثر تقدير يرون فيها «نكبة من وجهة نظرهم». فوجهة النظر المدنية تتيح فهم السكتة الكولونيالية كعاهة مدنية.

إعداد: بلال ضاهر

الكشف عن مشروع يهدف إلى إجراء مسح شامل لـ «الموجودات الأثرية» في كل من إسرائيل والضفة والجولان!

كشفت تقارير إسرائيلية جديدة النقاب عن مشروع يعمل فيه علماء آثار إسرائيليون بمساعدة متطوعين، منذ العام ١٩٧٨، هدفه إجراء مسح شامل، في إسرائيل والضفة الغربية وهضبة الجولان، للموجودات الأثرية.

ويلجأ علماء الآثار والمتطوعون إلى المشي على الأقدام للوصول إلى كل نقطة في المناطق المذكورة بحثا عن مواقع وموجودات أثرية، من أدوات من فترات ما قبل التاريخ وحتى قرى فلسطينية مهجرة. ورغم مضي ٣٤ عاما على بداية هذا المشروع، إلا أن علماء الآثار يتوقعون أن يستمر هذا المشروع خلال العقود المقبلة.

وبين علماء الآثار الذين يشاركون في هذا المشروع، عالم الآثار البروفسور آدم زرطال، الذي يصل قبل فجر كل يوم جمعة إلى مفترق مجيدو في مرج بن عامر، ليأخذ عددا من المتطوعين، ويتوجهون إلى شمال الضفة الغربية، ويبدأون بالسير على الأقدام حتى الرابعة عصرا. وهم يسيرون في الأودية والتلال باتجاه الجنوب، وقد مسحوا بهذه الطريقة مناطق واسعة ووصلوا حتى مدينة أريحا تقريبا. وقال زرطال إن «بالإمكان القول إنه لا يوجد متر لم نسر فيه».

ويهدف مشروع المسح الأثري هذا إلى قطع تلك المناطق كلها طولا وعرضا، والنزول إلى كل واد، وتسلق كل قبة، والسير في كل تلم محروث في الأرض، ومسح منهجي لكل متر، من أجل رصد المواقع الأثرية والتاريخية كلها. وقد كانت بدايات هذا المشروع في العام ١٩٦٤، ولكن العمل فيه أصبح حثيثا أكثر قبل ٣٤ عاما.

وقررت سلطة الآثار الإسرائيلية، قبل ست سنوات، التوقف عن إصدار المجلدات السميكة، ونشر المعلومات في موقع على شبكة الانترنت. ويشمل هذا الموقع الالكتروني ثلاثة آلاف موقع أثري، من بين الخمسة وعشرين ألف موقع أثري تم مسحها حتى اليوم في نصف مساحة البلاد.

وتعتبر الحفريات الأثرية ذروة العمل في علم الآثار. لكن زرطال يرى أن «الحفريات هي عمل سهل جدا للنشر. وبإمكانك أن تعثر خلال الحفريات على موجودات جميلة. لكن بإمكانك فهم التطورات والتغيرات والتحولات فقط عندما ترى المنطقة الكبيرة. فلا يمكنك أن تجري حفريات في كيبوتس معين وأن تفهم منها تاريخ الحركة الصهيونية كله. وإنما ستحصل على صورة مقطعة. وغالبية علماء الآثار تفضل الموقع الأثري على الرؤية العامة الواسعة. ويعود سبب ذلك إلى أن المسح الأثري هو مشروع يمتد لسنوات كثيرة ويستوجب عملا جسديا مضنيا، وخاصة بالسير على الأقدام، وهو عمل معقد. ويستوجب عمل كهذا عمل أشخاص كثيرين والاندماج في الطبيعة والماء والأرض والبنية التحتية والاستيطان».

وقال رئيس دائرة المسح الأثري في سلطة الآثار الإسرائيلية، عالم الآثار عوفر سيئون: «إننا سرية اللواء. كم عدد علماء الآثار الذين يعرفون السير مع خرائط؟ وكم عدد العلماء الذين يتجولون في المناطق ويعرفون الحيوانات والنباتات؟ إن منفذ المسح الأثري هو مثل البدوي الذي يعرف المنطقة جيدا. إنه بمثابة لورانس العرب».

ومنذ قيام إسرائيل تم إجراء عدة أنواع من المسح الأثري. وفي العام ١٩٦٤ أسست مجموعة من علماء الآثار «رابطة المسح الأثري»، التي بدأت في تجنيد موارد لإنتاج مسح أثري علمي منهجي. وبعد ثلاث سنوات، عندما تم احتلال الضفة الغربية في حرب العام ١٩٦٧، تمت إضافة آلاف الكيلومترات المربعة المليئة بموجودات أثرية، واعتبر علماء الآثار الإسرائيليون أن عليهم إجراء مسح أثري فيها. وبعد تلك الحرب بفترة قصيرة تم إجراء مسح أثري «طارئ» من أجل التعرف على الموجودات الأثرية، تحسبا من احتمال انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة. وتبين لاحقا أن أمام علماء الآثار وقتا كافيا للقيام بعمل بطيء وشامل، «مترا بعد متر»، وأن إسرائيل لن تنسحب من المناطق المحتلة. وخلال السنين أصبحت «رابطة المسح الأثري» جزءا من سلطة الآثار الإسرائيلية.

ويتم إجراء المسح الاثري على النحو التالي: السير على الأقدام ببطء، والبحث وتوثيق أي شيء من صنع الإنسان، من بئر ماء وحتى كومة قطع خزفية أو حجارة صخرة كبيرة، ومن مبنى مهدوم أو حتى مدينة بكاملها أو تلة. ويتراوح سن الموجودات الأثرية ما بين آلاف السنين، مثل قطع منذ عهود ما قبل التاريخ، وحتى قرية فلسطينية هُجرت في النكبة في العام ١٩٤٨.

وقسم المسؤولون عن المسح الأثري البلاد إلى ٢٦٧ مربعا، طول كل مربع عشرة كيلومترات وعرضه عشرة كيلومترات. وبعض هذه المربعات تتجاوز اليابسة وتدخل في البحر. ويقع المربع الأول عند قرية الزيب المهجرة في شمال البلاد، بينما يقع المربع الأخير في منطقة مدينة إيلات في الجنوب. ويقدر سيئون أن إجراء مسح أثري شامل لكل مربع يستوجب عمل ثلاثة أشخاص بوظيفة كاملة ويخرجون يوميا إلى المنطقة على مدار عام كامل. وبعد ذلك ثمة حاجة لعامين آخرين من أجل تحليل المعلومات ووضع خريطة مفصلة بالموجودات والمواقع الأثرية وإصدار كتاب.

وتبين من المسح الأثري الذي تم إجراؤه حتى اليوم أن منطقة القرية الفلسطينية المهجرة بيت جبرين، الواقعة شمالي مدينة الخليل، هي المربع الأكثر ثراء من حيث الموجودات الأثرية. فقد تم توثيق ما لا يقل عن ٨٠٠ موقع أثري قديم. وفي المربع الذي تتواجد فيه القرية الزراعية نهلال، في مرج بن عامر، تم العثور على ٢٢ موقعا أثريا يعود تاريخها إلى نحو أربعة آلاف عام، و٣٢ موقعا من الفترة الكنعانية القديمة، و١٣٣ موقعا من الفترة البيزنطية. لكن علماء الآثار يقولون إن هناك أماكن اقيمت فيها مدن، مثل تل أبيب، لن يكون بالإمكان أبدا التعرف على تاريخها من خلال الموجودات الاثرية.

ويحاول زرطال أن يربط بين موجودات أثرية يتم العثور عليها في الضفة الغربية وبين نصوص توراتية. ورغم أنه تجري أعمال مسح أثري في دول عديدة مليئة بالموجودات الأثرية، مثل اليونان وتركيا والأردن، إلا أنه لا يوجد دولة يجري فيها مسح أثري مركز كالذي يجريه علماء الآثار الإسرائيليون. وقال أحد التقارير الإسرائيلية إنه «يصعب تجاهل حقيقة أن المسح الأثري مرتبط بالأسطورة الصهيونية حول 'احتلال البلاد بالأرجل'».

تقرير صحافي: اتساع حجم الحركات الدينية اليهودية المسيانية التي تدعو إلى بناء الهيكل في الحرم القدسي!

* أحد النشطاء في هذه الحركات: الهيكل هو قلب اليهودية وعلينا أن نعيد بناءه معًا! *

مستوطنون من «حركات الهيكل» داخل الحرم القدسي.

تقتحم مجموعات يهودية مسيانية متطرفة الحرم القدسي الشريف على مدار العام، لكن حجم هذه المجموعات يتسع، وترافقه ضجة إعلامية أكبر، في أيام عيد العُرش اليهودي، الذي يمتد لثمانية أيام وانتهى أمس، الاثنين.

ويعتبر اليهود أن الهيكلين الأول والثاني أقيما في الموقع الذي يتواجد فيه الحرم. وقد أقيم الهيكل في عهد الملك سليمان، الوارد اسمه في التوراة، وعلى إثرها في الانجيل والقرآن أيضا. لكن علماء الآثار، وحتى بعض الإسرائيليين بينهم، وأبرزهم البروفسور يسرائيل فينكلشطاين، من جامعة تل أبيب، يؤكدون أنه لم يتم العثور على أية موجودات أثرية تدل على أن الهيكل كان قائما في هذا المكان.

وتوجد في إسرائيل العديد من الحركات الدينية اليهودية المسيانية التي تدعو إلى بناء الهيكل في الحرم القدسي. وتنظم هذه الحركات دخول مجموعات يهودية إلى الحرم، تكون أحيانا تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. إلا أن المؤسسة الدينية اليهودية تحظر دخول اليهود إلى الحرم، وتعلل ذلك بأن الظروف لا تسمح حاليا بذلك، لأنه ينبغي أن تتوفر عدة أمور قبل الدخول إلى المكان، «جبل الهيكل»، وبضمنها ظهور «المسيح المنتظر».

كذلك فإن السلطات الإسرائيلية تمنع، في غالب الأحيان، دخول اليهود بشكل واسع وحر إلى الحرم لأسباب سياسية وأمنية، خاصة وأن اقتحام هذه المجموعات اليهودية للحرم غالبا ما تؤدي إلى حدوث مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وكان اقتحام رئيس حزب الليكود السابق، أريئيل شارون، للحرم في العام ٢٠٠٠، قد أدى إلى اندلاع انتفاضة القدس والأقصى. إلا أن التسبب بتفجير الوضع الأمني لا يردع «حركات الهيكل» عن مواصلة اقتحام الحرم القدسي.

ونشرت صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، تقريرا حول «حركات الهيكل» المختلفة، وتحدثت إلى عدد من نشطاء هذه الحركات.

وتعتبر هذه الحركات أن «بناء الهيكل الثالث، هو المفتاح لحل كل مشاكلنا ومصائبنا» وخاصة الدينية والروحية.

وفي المقابل، أظهر استطلاع للرأي العام بادر إليه «الطاقم المشترك للحركات من أجل الهيكل والجبل»، وتم إجراؤه بين اليهود المتدينين والعلمانيين، أن ١٧٪ منهم يؤيدون بناء «الهيكل الثالث». لكن ٤٣٪ من العلمانيين و٩٢٪ من المتدينين، وبالمجمل ٥٢٪ من الجمهور اليهودي كله، يؤيدون السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي.

«شعبان يهوديان»

ورغم أن الحريديم يمتنعون بغالبيتهم الساحقة عن الدخول إلى الحرم، إلا أن مؤسس «الحركة من أجل إقامة الهيكل» هو حاخام حريدي يدعى يوسف ألبويم، ويدعو إلى استئناف «تقديم القرابين والصلاة في الجبل [أي الحرم] في كل فرصة سانحة».

وقال ألبويم إنه «يوجد شعبان [يهوديان] في إسرائيل، شعب متدين وآخر علماني. وهما شعبان متباعدان ومختلفان ومنفصلان. وكان بإمكاننا أن نتجاهل ذلك والقول إنه لا ينبغي أن نتعامل مع الشعب الآخر الذي لا يقبل بنا ولا يفهمنا، لكننا بحاجة إلى العلمانيين من أجل أن ينزلونا إلى درجات النُبل الدنيا [وفقا للصوفية اليهودية – «كَبالاه»]. والمشكلة بالنسبة لنا هي كيف نجمع بين الجسد والروح، وبين اللحم والنفَس. ولا يمكنني أن أدخل إلى عقل من يتواجد هناك، لأني لست [علمانيا] تائبا، لأشرح أهمية الهيكل. فهذا الأمر هو الأمر الأعز والأكثر إثارة للفرح. وكل شيء جيد مرتبط بالهيكل. لكن كل شيء مدمر اليوم، وعندما يعود، سيكون كل شيء مبنيا، ومن الأساس. سيتم إصلاح كافة الأمور. وسيكون الشعب موحدا وفرحا».

ولا تتوقف الأمور في هذه الحركات عند التمني بإقامة الهيكل فقط، وإنما هناك حركات تستعد لبنائه وتعمل على تجهيز أدواته. فالحاخام يسرائيل أريئيل، رئيس «معهد الهيكل في البلدة القديمة» في القدس، منشغل في بناء العناصر المادية المطلوبة «لاستئناف عمل الهيكل». ويعمل حاليا على بناء مذبح متنقل، سيكون بالإمكان وضعه في الهيكل بشكل سريع عندما يتم استئناف عملية تقديم القرابين.

كذلك فإن نشاطا في هذا السياق يجري في الكنيست. فقد عُقد مؤتمر في الكنيست، مؤخرا، تحت عنوان «جبل الهيكل» وحضره عضوا الكنيست اليمينيان المتطرفان ميخائيل بن أري من كتلة «البيت اليهودي»، وعتانيئيل شنلر من حزب كاديما. كما أن عضو الكنيست المتطرف أرييه إلداد، من «البيت اليهودي»، قدم قبل بضعة أسابيع، مشروع قانون ينص على منح اليهود الحق بالصلاة في الحرم القدسي، بل وتقسيم أيام الأسبوع بين المسلمين واليهود للصلاة في الحرم، ما يعني سيطرة يهودية على الحرم القدسي على غرار ما هو حاصل في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

وقالت «هآرتس» إن «حركات الهيكل» حصلت على «حقنة تشجيع» من الشرطة عشية رأس السنة العبرية، الشهر الماضي، تتمثل في السماح للحاخام أريئيل بالدخول إلى الحرم المقدسي، بعد أن منعته من ذلك لمدة أربعة شهور. وتم منع هذا الحاخام من دخول الحرم بعد أن اقتحمه سوية مع عضوي الكنيست بن أري وأوري أريئيل وممارسة طقوس دينية يهودية داخله. كذلك أبلغت الشرطة الحاخام ألبويم بأنها تسمح له بالدخول إلى الحرم بعد منعه من ذلك لمدة سنتين في أعقاب دعوته لإقامة مدرسة دينية يهودية في الحرم. ويقتحم رئيس الجناح الاستيطاني في حزب الليكود الحاكم، موشيه فايغلين، الحرم باستمرار، لكن الشرطة أوقفته قبل أسبوع بعد أن شوهد وهو يصلي في الحرم.

ووفقا لتقرير الصحيفة فإن «حركة النساء من أجل الهيكل والجبل»، بقيادة ريفكا شمعون، تحاول تنظيم اقتحام نساء يهوديات إلى الحرم مرتين في الشهر على الأقل. واعتبرت شمعون أنه «إذا لم نصعد إلى الجبل [أي الحرم] فإنه سيبقى هناك فراغ وسيشغله العرب والأغيار [أي غير اليهود]. وأعتقد أن على الله تعالى أن يفعل شيئا أيضا، وليس نحن فقط. وعلى الرجال أن يفعلوا شيئا أيضا».

«لسنا مضطرين لتفجير المسجد الأقصى وقبة الصخرة»

أحد النشطاء المركزيين في «حركات الهيكل» هو أرنون سيغال، وهو صحافي يعمل في صحيفة «مَكور ريشون» اليمينية المتطرفة. وهو أيضا نجل عضو التنظيم الإرهابي اليهودي، حجاي سيغال، الكاتب في صحيفة «معاريف». وكان سيغال الأب قد أدين بتنفيذ اعتداءات ضد فلسطينيين والتخطيط في سنوات الثمانين لتفجير المسجد الأقصى. لكن سيغال الابن يقول إنه لم تكن لوالده علاقة بخطة تفجير المسجد الأقصى.

وأضاف سيغال الابن أن «الأشخاص الذين خططوا لذلك [أي لتفجير المسجد الأقصى] علقوا تنفيذ هذه الفكرة. ولم يكن هناك توافق على أنه من الصواب تنفيذ ذلك. وخلافا لصورة الأشخاص الذين يتعاطون مع الهيكل، فإنهم يتخبطون ويترددون أكثر مما يُعتقد. ولم يرغب الكثيرون في الانضمام إلى يهودا عتصيون الذي طرح هذه الفكرة. وأعتقد أن تفجير قبة الصخرة هو هراء. ولن نحقق بذلك شيئا. ولا يتم حل الأمور بهذا الشكل. والعرب يعارضون وجود اليهود في جبل الهيكل. ولو سمحت دولة إسرائيل بتقديم القرابين، لجعلني هذا سعيدا للغاية. وواضح أنني اكتسبت أفكاري من البيت، ولكن ليس من المكان الظلامي. ولم يربوني على كره العرب. لكن أمورا مثل جبل الهيكل تلقيتها من البيت».

ويعتبر سيغال الابن، وهو مستوطن في سلوان، أن النقاش حول الهيكل هو نقاش يهودي داخلي بالأساس، وليس جزءا من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وادعى «أنا لست عدوا للعرب. ولا أقول إنني لا أريد عربا في الجبل [أي الحرم]. وحتى الحاخام دوف ليئور [أكثر الحاخامين تطرفا وعنصرية، وهو يؤيد ترحيل الفلسطينيين من الضفة الغربية ومنح الشرعية لكتاب «عقيدة الملك» الذي يجيز قتل العرب] قال إنه مسموح لجميع الشعوب بأن تصلي في الجبل. ونحن لن نقول للآخرين ألا تصلوا لله في الجبل، رغم أن المسلمين لا يحترمون حقنا في الصلاة هناك. وأنا مستعد لأن أبقي لهم الأقصى، ولكن ليس كل الجبل هو الأقصى».

ويطرح سيغال أفكارا متطرفة في المجال الديني العقائدي اليهودي أيضا. وقال إن «الجمهور الديني ملتزم بالفرائض الدينية ويصرح برغبته في الهيكل. لكن توجد هنا مشكلة ويتعين الاعتراف بها وهي أنه لا يوجد هيكل. ويهوديتنا ليست اليهودية نفسها وإنما هي ذِكر لها. وتوجد في اليهودية ذكرى من الهيكل. وفي الماضي شملت اليهودية كافة مجالات الحياة، واليوم هي تشمل المعاهد الدينية فقط. وقد اعتاد الجميع على ذلك ويلقون المسؤولية على المسيح المنتظر ليفعل ذلك. وهم لا يستوعبون أن بإمكانهم تحقيق ذلك، وأنه كان بإمكان هذا أن يحدث، وهم بأنفسهم يمنعون ذلك».

ويتهم سيغال حاخامي المؤسسة الدينية بالتعاون مع القيادة السياسية الإسرائيلية في منع ذكر «جبل الهيكل». وأضاف أن «الحاخامين أعلنوا عن حظر ديني للصعود إلى جبل الهيكل. وبعد العام ١٩٦٧ كان هناك أشخاص أرادوا الصعود إلى الجبل فورا وتقديم القرابين. لكن خلال أسبوع ونصف الأسبوع تم التوصل إلى [اتفاق] الوضع القائم وتعاون موشيه دايان والحاخامين ونجحوا في ذلك، وأخرجوا الهيكل من تفكير اليهودي العادي. وجاء هذا التعاون بين القيادة السياسية والحاخامين من أجل تأخير الخلاص. لقد جاء الخلاص في [حرب] الأيام الستة، لكن عندها أعادوا العجلة إلى الوراء. ودولة إسرائيل لم ترغب في احتلال البلدة القديمة ولا جبل الهيكل. ودايان قال حينها إنه لا يحتاج إلى كل هذا الفاتيكان. والحاخامية تعاونت معه».

«المشروع الصهيوني استنفد نفسه»

وصف الباحث في أقوال الحاخامين القدماء، الدكتور رون نيولد، ظاهرة تزايد «حركات الهيكل» بأنها «جزء من توجهات ما بعد صهيونية». وقال إن «المشروع الصهيوني وصل إلى نوع من استنفاد نفسه، وتنشأ مكانه حركات تطرح أسئلة حول جوهر ومضمون وشرعية المشروع الصهيوني. وهذه حركة ما بعد صهيونية أخرى، وعمليا، هذا مشابه [لطرح شعار] دولة جميع مواطنيها. وهذه حركة تقول إن 'الصهيونية أحضرتنا إلى هنا، والآن حان الوقت للتحرك قدما، أن نستمر من هنا. الآن وقت خلاصنا'».

وأضاف نيولد أنه «يوجد للخطاب الشتاتي الديني منطق خاص به. وقضية الهيكل بقيت النتوء الأخير، أو شماعة تسمح للصهاينة المتدينين أن يقولوا، مقابل المطلب الديني بعدم إرجاء النهاية، إنه 'ها نحن لا نرجئ النهاية، وسننتظر إقامة الهيكل'. لقد بقي هذا الأثر الأخير والمعزول عن كل باقي الأنشطة الصهيونية الدينية. وأطاحت الحماسة المسيانية التي حصلت على مميزات نشطة قوية رافقت المشروع الاستيطاني بكل باقي الأمور. فأنت تتعلق بكل قطعة أرض خربة في قرية فلسطينية بائسة، بينما تتنازل عن جبل الهيكل؟ حقا لا يوجد منطق في ذلك. وحتى العام ١٩٦٧ كان هناك نوعان من الخطاب، لكن بعد ذلك تحولت الصهيونية الدينية لتصبح قتالية أكثر، وعندها تغلبت الحماسة المسيانية على البراغماتية».

وأوضح نيولد أنه يوجد توجهان في اليهودية وهما قائمان منذ «عهد الهيكل الثاني» بشأن جوهر الشريعة اليهودية. وأضاف أن «هناك توجه الكوهانيم، الذي يطرح مفهوما شرعيا واقعيا، ويقول إنه تم وضع القانون من خلال طبيعة الأمور. بمعنى أن أمرا ما هو طاهر أو دنس لأنه كذلك بطبيعة خلقه، ولأن الله خلقه طاهرا أو دنسا. وفي مقابل ذلك هناك مفهوم القانون بموجب الفريسيين – الرابانيم، وهو مفهوم غير واقعي، يدعي أن الشريعة أقرها الوكيل البشري والتي هي في حالة التلمود مجموعة الحاخامين التي تقرر ما إذا كان الأمر طاهرا أو دنسا، وأن هذا لا ينبع من طبيعة الأمور».

وتابع نيولد أن «الصراع بين هذين التوجهين قائم طوال سني التاريخ اليهودي. ويمكن رؤية ذلك في فترة الهيكل الثاني من خلال الصراع بين الفريسيين والصدوقيين. وبالإمكان رؤية ذلك من حلال أشخاص مثل [الفيلسوف الإسرائيلي الليبرالي الراحل] يشعياهو ليبوفيتش، الذين يقدسون القانون والشريعة، التي تقرّ التدين العقلاني، مقابل حركات مسيانية، تعتبر أن الشريعة هي قانون إلهي لأنها تعبر عن الطبيعة الحقيقية للأشياء والبشر. ولذلك فإن مفاهيم كهذه تسير باتجاه جوهري جدا ومن الناحية العنصرية أيضا، بسبب الفرق بين اليهودي وغير اليهودي، فاليهودي بطبيعة خلقه هو مخلوق أطهر. كذلك فيما يتعلق بقدسية الأرض، فأرض إسرائيل هي بشكل جوهري مقدسة أكثر، والحجارة مقدسة أكثر، لأن الرب منح الأرض لتستخدم كمكان لأبناء إسرائيل».

ورأى نيولد أن «حركات الهيكل» هي «طليعية لأنها تعبر عن تطور يكاد يكون حتميا للمشروع الصهيوني. ولا يوجد لدى الصهيونية العلمانية أي شيء ملفت للنظر بإمكانه أن يضاهي هذه الادعاءات [العنصرية]. فالخلاص بدأ، واليهود عادوا إلى أرض إسرائيل، والمشروع الاستيطاني نشط جدا، ولا يوجد أي منطق بأن يتوقف هذا النشاط عند الهيكل حصرا. فهذه هي الغاية الحتمية المقبلة. لا يوجد أي سبب للتوقف عند قدس الأقداس. فإذا كان كل شيء مقدسا إلى هذه الدرجة، فإن الأكثر قداسة مقدس أكثر».

وحول مكانة العرب الفلسطينيين في هذا المفهوم، قال نيولد إن «المفهوم الواقعي الكهنوتي [اليهودي] يقول إن اليهود كأفراد مقدسون أكثر. ولذلك فإن جانبا آخر للصحوة الكهنوتية هو الهجوم العنصري [ضد العرب] في السنوات الأخيرة، التي نجدها عند ما بعد صهيونيين من هذا النوع».

من جانبه وافق أرنون سيغال على وصف «حركات الهيكل» بأنها ما بعد صهيونية. وقال إن «صهيون هو جبل صهيون. ونحن الصهاينة الحقيقيون. والصهيونية الدينية لا تعرف القيام بأي خطوة بنفسها. وقد سارت خلف الصهيونية طوال مئة عام، وفي اللحظة التي انتهى فيها ذلك، حاولت الاستمرار بنفسها وذهبت إلى [الاستيطان] في يهودا والسامرة [أي الضفة الغربية] وغزة».

واعتبر سيغال أن الهيكل هو «قلب اليهودية. ومن الناحية العددية، فإن ثلث الفرائض لا تطبق اليوم بسبب غياب الهيكل. والهيكل هو المجال العام اليهودي الذي فقدناه. وأنا أريد يهودية قومية شاملة، تنعكس على الواقع كله، وألا يبقى الحاخامون في الكنيس فقط. ثمة حاجة لسنهدرين [مجلس الحكماء السبعون]، فهذه مؤسسة إيحاء. وليأت الناس كي يطلعوا على حجم النور في الديانة اليهودية. واليهود هم دين واحد وليسوا مجموعة طوائف. والهيكل هو شيء نبنيه سوية... وفي هذه الأثناء يتواصل التوتر حول جبل الهيكل رغم أن دولة إسرائيل تنازلت عن جبل الهيكل. هذا المكان إسلامي منذ ٤٥ عاما. والتوتر لم يختف، وليس بسبب اليهود. إن أحد الجانبين يطالب طوال الوقت والجانب الثاني يتراجع طوال الوقت، وهذا ليس وصفة للهدوء. أنا لا أريد طرد أحد، لكنني لا أريد التراجع».

وحول القرار الإسرائيلي بمنع اليهود من الصلاة في الحرم القدسي لمنع مواجهات بين العرب واليهود، قال سيغال «لا أعتقد أن الدول العربية هي من محبي صهيون الآن أيضا، ولو كان بإمكانهم القضاء علينا لفعلوا ذلك. وجبل الهيكل لن يجعلهم يثورون أكثر من أمور أخرى. لكن توجد حدود لمدى إمكانية معاقبة الضحايا [يقصد اليهود]. وإذا كانت الشرطة قوية كفاية لحراسة مسيرة المثليين في القدس، فإن بإمكانها حراسة طقوس يهودية في الجبل. وإذا كنا حازمين بالشكل الكافي فإن الجانب الآخر سيجلس بهدوء أيضا».

وخلص سيغال إلى انتقاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. وقال إن «نتنياهو كتب في رسالة إلى [واضع فكرة تفجير المسجد الأقصى] يهودا عتصيون، في العام ١٩٩٥، قائلا إنه عندما يصل إلى سدّة الحكم سيهتم بأن يصلي اليهود في جبل الهيكل. والآن سيتم طرح مشروع قانون أرييه إلداد [السماح لليهود بالصلاة في الحرم]، لكن لا شك لدي في أنه لن يصل للتصويت. نتنياهو ليس أيديولوجيا، غير أنه ينجح في خداع الجميع».

التقرير السنوي لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي»
تحذير من تردي مكانة إسرائيل العالمية وتراجع العلاقات مع الولايات المتحدة!

*التقرير يصدر تقييما للعامين الحالي والماضي ويتركز في عدة جوانب متعلقة بإسرائيل واليهود في العالم *العالم يلقي مسؤولية جمود العملية السياسية مع الفلسطينيين على إسرائيل *استمرار الاستيطان يعرقل قبول الموقف الإسرائيلي عالميا *الفلسطينيون محبطون من غياب قضيتهم عن سلم أولويات الحلبة الدولية *استمرار الاهتزازات في العالم العربي يعرقل إدارة السياسة الخارجية*

كتب برهوم جرايسي:

حذر التقرير السنوي لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، عن العامين الجاري والماضي، من أن الاهتزازات الكثيرة في الدول العربية، من شأنها أن تغير الكثير من الاستراتيجيات المستقبلية، خاصة على ضوء ما وصفه التقرير بـ «انهيار المحاور الاستراتيجية» مع مصر وتركيا.

ويصدر التقرير سنويا، منذ العام ٢٠٠٦، تقريرا تقييميا لمختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المرتبطة بإسرائيل أساسا، ولكن أيضا تلك المرتبطة بأبناء الديانة اليهودية في العالم، الذين تعتبرهم الحركة الصهيونية «شعبا يهوديا واحد». ويستعرض التقرير مختلف الأوضاع المرتبطة بالعلاقات بين الأطر اليهودية والصهيونية وإسرائيل، والعلاقة الجدلية بينهما.

وكنا في العدد الماضي من «المشهد الإسرائيلي» قد استعرضنا الجانب الديمغرافي الذي أورده التقرير، وفي هذه المعالجة نتوقف عند أبرز القضايا السياسية التي يستعرضها التقرير، بدءًا من القضية الفلسطينية، ومن ثم تطورات العالم العربي والمنطقة.

القضية الفلسطينية

يقول التقرير إن انغلاق آفاق الحل السياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يثير السؤال، بشأن احتمالات «اندلاع عنف» في الضفة الغربية، وحسب التقرير «هناك من يدعي أن احتمالات اندلاع عنف كهذا ضعيفة، وهذا لأن للسكان الفلسطينيين سيخسرون الكثير، فلا تزال ملامح التعب من فترة العنف القاسي، الذي كان في الانتفاضة الثانية، بادية، ويتمتع الفلسطينيون بالأمن النسبي وبالتطور الاقتصادي (المرتبط طبعا بقدر كبير بأموال التبرعات التي يتلقونها)».

ويتابع التقرير: «إلا أنه يجب عدم تجاهل سيناريوهات أقل تفاؤلا، واحتمال امتداد حالة التمرد في أنحاء العالم العربي إلى مناطق السلطة الفلسطينية. إن الجمهور الفلسطيني وقيادته يشعران بإحباط على ضوء حقيقة أن قضيتهما، مرة أخرى، ليست على رأس اهتمامات العالم العربي. إن الأحداث المثيرة في العالم العربي، والأزمة الاقتصادية العالمية، ومسألة إيران، واليأس من إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني- كل ذلك يحجب الاهتمام العالمي والعربي بالشأن الفلسطيني».

ويقول التقرير «إن هذا الإحباط من شأنه أن يدفع نحو نشاطات عنيفة تعيد الشأن الفلسطيني إلى مركز الاهتمام، واندلاع عنف كهذا كان من الممكن أن يكون على خلفية الاضراب عن الطعام الذي شارك فيه نحو ١٦٠٠ سجين (أسير فلسطيني)، من ١٧ نيسان إلى ١٥ أيار العام ٢٠١٢».

ويضيف التقرير «على خلفية الشلل السياسي، فقد استعد الجيش الإسرائيلي لسيناريو احتجاجات مختلفة، بما في ذلك امكانية مسيرات جماهيرية إلى الحواجز (العسكرية) والطرقات ونحو المستوطنات، وربما إلى القدس، ومسيرات كهذه كان من الممكن بسهولة نسبية أن تتدهور إلى عنف قاس. وحتى أن الفلسطينيين يتلاعبون بفكرة حل السلطة الفلسطينية، «وإعادة المفاتيح»، وإعادة المسؤولية عن إدارة المناطق (الفلسطينية) إلى القوة المحتلة».

ويقول التقرير «إن هذه الأفكار تندمج مع بدائل سياسية أخرى يطرحها الفلسطينيون، مثل ترك صيغة حل الدولتين، وتفضيل حل الدولة الواحدة بدلا منها، وحسب هذا السيناريو، فإن الكفاح الفلسطيني سيشهد تحولا راديكاليا ويتركز أساسا في مساواة الحقوق في البلاد ذاتها، بما في ذلك حق الترشح والانتخاب. ويعتقد الفلسطينيون المؤيدون لهذه الفكرة أن العالم سيكون مصغيا أكثر لاحتجاجاتهم، لأنه وفق منظورهم، فإن الكفاح لن يكون من أجل الاستقلال، وإنما «ضد نظام الأبارتهايد الإسرائيلي» ويقود في نهاية المطاف إلى دولة ثنائية القومية، بين البحر والنهر، التي ستكون فيها أغلبية اسلامية مقابل أقلية يهودية».

ويرى التقرير أن «مسار المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية في الحلبة القضائية، وربما حتى الأمنية، سيقود إلى زيادة العبء على إسرائيل في جميع المجالات، ولذا يجب أن نضيف إلى هذا انعكاسات احتمال استقالة (الرئيس) أبو مازن، الذي يتحدث دائما عن انتهاء ولايته، ويكرر تعهده بعدم الترشح في الانتخابات القادمة. إن عمره- ٧٦ عاما- المتقدم، ويأسه من احتمال أن يكون الرئيس الأول لدولة فلسطينية مستقلة، من شأنهما أن يزيدا من عرضه لمواقف متصلبة ومجابهة لإسرائيل والولايات المتحدة، ومن سعيه بقوة للوحدة مع حركة حماس، من أجل ترك ميراث شخصي، كمن لم يتنازل عن مطالب شعبه، وحقق الوحدة المنشودة بين الفصائل».

ويضيف التقرير «إن الحلبة الدولية تلقي على إسرائيل المسؤولية عن غياب الدفع نحو حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذا الواقع يمس بمكانة إسرائيل العالمية، ويدفع نحو عزلها، ويغذي توجهات سحب شرعيتها، وفي هذا المجال فإن مسألة البناء في المستوطنات تستمر في كونها العائق الأكبر أمام القبول بمواقف حكومة إسرائيل».

ويقول التقرير «إن الجهات الخارجية التي تلقي على إسرائيل مسؤولية شلل العملية السياسية، تتلقى مساندة من الخلافات الداخلية في إسرائيل حول هذه القضية، وثمة انعكاس فظ بشكل خاص عن هذه الحال، عبّر عنه رئيس «الشاباك» السابق يوفال ديسكين حينما قال: «لا يتحادثون مع الفلسطينيين لأنه لا يوجد شأن لهذه الحكومة بالتحدث مع الفلسطينيين... رئيس الحكومة هذا (نتنياهو) يعرف أنه إذا ما أقدم على خطوة صغيرة إلى الأمام في هذا الشأن، فإن حكمه الذي يرتكز على ائتلافه، سيتفكك ببساطة»، كما أن رئيس الدولة (شمعون بيريس) الذي يتحدث بطريقة أقل فظاظة، يقول إن الرئيس أبو مازن جدي وهو شريك مناسب، وبالتأكيد بالإمكان التوصل معه إلى اتفاق، وهذا خلافا لموقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي يقول إن أبو مازن ليس معنيا بالمفاوضات».

التطورات في الدول العربية

يؤكد التقرير أنه على الرغم من الهزات في العالم العربي التي من شأنها أن تستمر لسنوات، بالإمكان منذ الآن ملاحظة عدة قضايا يجب أخذها بالحسبان لدى بلورة اية سياسة للتعامل مع الغليان الجاري في الشرق الأوسط. ومن هذه القضايا يشير إلى ما يلي:

ازدهار الإسلام السياسي: يظهر الإسلام السياسي كالمنتصر الأساس في حركة التمرد العربية، والسؤال المطروح هنا هو: هل دخول الإخوان المسلمين للعبة السياسية في الدول العربية سيؤدي إلى تخفيف حدة مواقفهم، وسيقودون الحكم من خلال ائتلافات مع أحزاب علمانية، أم أننا سنشهد أنظمة ثيوقراطية (دينية) ظلامية؟، وهل سيعمل الإخوان المسلمون على إلغاء اتفاقيات سلام، أم أنهم سيحترمونها، وبهذا يمنحون شرعية دينية لهذه الاتفاقيات، بل وحتى يضغطون على حركة حماس لتلجم مواقفها؟.

ويتابع التقرير: لا توجد لإسرائيل القدرة للتأثير على ازدهار الإسلام السياسي، ولكن هل سيكون بمقدورها أن تقلص حجم العدائية لإسرائيل لدى هذه الأنظمة؟.

تعزز قوة الشارع: يُخيّل منذ الآن أن الحكّام في الدول العربية سيكونون ملزمين بأن تكون لهم آذان صاغية اكثر تجاه الشارع ومشاعره، ومن المتوقع أن تنعكس على السياسة الخارجية لهذه الدول العربية، قوة تأثير الجماهير في الشارع، التي تملأها الكراهية لإسرائيل، وترى أهمية لحل القضية الفلسطينية، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل للشعب اليهودي القدرة على لجم حالة العداء لإسرائيل في الشارع العربي؟.

الأزمة الاقتصادية المستفحلة: إن الوضع الاقتصادي المتدهور في الدول العربية، يساعد على اندلاع المظاهرات والمواجهات، وهذه الأزمة من شأنها أن تجعل الحكومات العربية تتركز في الشؤون الداخلية، ولكن من الوارد أيضا أن يكون في هذا اغراء لتوجيه حالات الاحباط والغضب «ضد العدو الصهيوني».

اندلاع الخلافات الإثنية: إن اهتزاز أنظمة في الدول العربية، إلى جانب الأزمة الاقتصادية المستفحلة، والشعور بأن الولايات المتحدة تضعف أكثر فأكثر، ولا تطرح أجندة واضحة، من شأن كل هذا أن يشجع على اندلاع صراعات على خلفيات إثنية ودينية.

إيران: إن دفع إيران لمشروعها النووي يضع إسرائيل أمام معضلة: هل تخاطر بوضع تكون فيه دولة واقعة تحت سيطرة قيادات دينية أصولية وتعلن أنه لا يوجد لإسرائيل حق في الوجود، وتمتلك سلاح يوم القيامة؟ أم تهاجم مواقع المشروع النووي، وتخاطر بدهورة الأوضاع الأمنية بشكل خطير، وتزيد من جاهزية إيران للحصول على سلاح نووي، والانتقام من إسرائيل، وحتى أيضا من أهداف يهودية في العالم.

الولايات المتحدة: على خلفية عملية خروج الولايات المتحدة الأميركية من العراق وأفغانستان، وعدم نجاحها في لجم جهود إيران لامتلاك أسلحة نووية، والفشل في دفع اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، وشكل ردها على حركات التمرد في العالم العربي، كل هذا أظهر الولايات المتحدة كمترددة، وليست مثابرة، وبطبيعة الحال فإن هذا هو نتاج الأزمة الاقتصادية العميقة في الولايات المتحدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل إسرائيل قادرة أو من مصلحتها أن تساعد الولايات المتحدة لإصلاح مكانتها في الشرق الأوسط؟، خاصة وأن هناك من يربط بين قوة إسرائيل وقوة الولايات المتحدة بسبب طبيعة العلاقات بينهما.

وحسب التقرير، فإنه ومن خلال دفاعها عن إسرائيل من المحتمل أن تجد الولايات المتحدة نفسها في موقف الأقلية، الذي يزيد من حالة عداء العالم الاسلامي تجاهها، وهذا ما قد يقود إلى تعكير الأجواء بين واشنطن وتل أبيب.

ويشير التقرير إلى نجاح الفلسطينيين في الحصول على قرار لضم فلسطين عضوا كاملا في منظمة اليونسكو، واعتبر أن إسرائيل والولايات المتحدة تواجهان حالة عزلة في منظمات الأمم المتحدة، كما جرى في اليونسكو، وقرار مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، لتشكيل لجنة تحقيق في قضية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

تلخيص

في تلخيص هذا الباب، يقول التقرير «إن العام الأخير غني بالتطورات الجيو- سياسية الهامة، وفي مركزها الاهتزازات الكبيرة في العالم العربي، وسيكون من باب المغامرة أن تتحدد منذ الآن الاستنتاجات الحاسمة بشأن الوجه الجديد للشرق الأوسط، وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أن إسرائيل والشعب اليهودي عليهما أن يوجها سياستهما وفق الواقع الجديد، إذ باتت تلوح أخطار وتحديات كبيرة وثقيلة».

ويضيف: إن عدم الوضوح الذي يميز الحلبة الشرق أوسطية، والذي يندمج مع حالة عدم الوضوح الناشئ من الأزمة الاقتصادية العالمية، وكثرة الجزيئات المتحركة في الحلبة الدولية، يضع عقبات أمام إدارة السياسة الخارجية، خاصة على ضوء أن الفسيفساء الإستراتيجية من شأنها أن تغير ملامحها في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن مسؤولية صمود إسرائيل في وجه التحديات الجيو- سياسية ملقاة على حكومة إسرائيل، فإن على المنظمات اليهودية أن تأخذ قسطا في هذه الجهود، من خلال فهم انعكاسات هذه التحديات على الجاليات اليهودية، مثل المواجهة مع إيران. ويدعو التقرير إلى تحسين أجهزة الإدارة العالمية للجاليات اليهودية وتوجيهها.

ويضع التقرير في تلخيصه عدة سيناريوهات قد تواجهها إسرائيل، مثل تدهور الوضع الأمني على عدة جبهات، ليطال هذا التدهور الجبهة الداخلية في إسرائيل، ويشير إلى أن تدهورا كهذا يمكن أن يكون في أعقاب هجوم إسرائيلي أميركي مفترض على إيران.

ومن السيناريوهات أيضا، إلحاق الضرر بمكانة إسرائيل العالمية على خلفية غياب تقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين، وتآكل مكانة الولايات المتحدة العالمية، وانهيار محاور استراتيجية كتلك التي كانت قائمة مع مصر وتركيا.

كذلك يحذّر من احتمال التدهور الاقتصادي على خلفية تدهور أوضاع أمنية، أو كامتداد لأزمات اقتصادية عالمية مستفحلة.

كما يضع التقرير سيناريو إلحاق الضرر بعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، وأساسًا على خلفية تنامي الانطباع بأن إسرائيل «ناكرة للجميل، وأن ثمن الصداقة معها سيكون على شكل تضرر صورة الولايات المتحدة في العالم الاسلامي، وانعزال الولايات المتحدة في أطر دولية وتلقي الانتقادات، وذلك إلى حدّ إلحاق الضرر بالمصالح الوطنية الأميركية، وكل هذا بسبب موقفها الداعم لإسرائيل».

انتقادات حادة لقرار المحكمة المركزية بحق رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق

«أولمرت أدين بخيانة الأمانة وقرار الحكم ضده متسامح وغير رادع»!

* الوزير السابق يوسي سريد: القرار يفتقر إلى أي علاقة بين الجريمة والعقاب *

أكد قضاة المحكمة المركزية في القدس موسيا أراد ويعقوب تسبان وموشيه سوفل، لدى قراءة قرار الحكم الصادر بحق رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، يوم ٢٤ أيلول الفائت، أن الفساد السلطوي مستشر في إسرائيل. ورغم ذلك فإن الحكم على أولمرت، الذي أدين بخيانة الأمانة في «قضية مركز الاستثمارات»، جاء مخففا جدا ومفاجئا لدرجة أن عددا من المحللين وجه انتقادات شديدة إلى المحكمة، بل إن الوزير السابق يوسي سريد كتب أن قرار الحكم هو «يوم غفران» قضائي، في إشارة إلى الإخفاقات الهائلة التي ارتكبتها القيادة الإسرائيلية في حرب «يوم الغفران» [حرب أكتوبر ١٩٧٣، التي حلت ذكراها السنوية الـ٣٩ مؤخرًا].

وقد رفضت المحكمة طلب النيابة العامة الحكم على أولمرت بالعمل في خدمة الجمهور لمدة ستة أشهر، بدلا من السجن الفعلي. وحكمت عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ، وفرضت عليه غرامة مالية بمبلغ ٧٥٣٠٠ شيكل.

وأدى هذا الحكم إلى أن يصرف الإسرائيليون اهتمامهم إلى أمرين أساسيين: الأول يتعلق بمستقبل أولمرت السياسي، أي احتمال عودته إلى الحياة السياسية، والثاني يتعلق بطبيعة القضاء الإسرائيلي المتسامح مع السياسيين الفاسدين.

وكانت المحكمة قد برأت أولمرت، قبل فترة قصيرة، من تهم فساد خطيرة في قضيتي «المغلفات المالية» و«ريشون تورز».

وقد اتهم أولمرت في القضية الأولى بالحصول على رشى من رجل الأعمال الأميركي - اليهودي موريس تالانسكي، الذي لديه مصالح تجارية في إسرائيل. ورغم أنه ثبت في المحكمة أن أولمرت تلقى من تالانسكي مغلفات مليئة بالدولارات، إلا أن المحكمة برأته من تهمة تلقي الرشى.

كذلك برأت المحكمة أولمرت في القضية الثانية، التي اتهم فيها بجباية تكلفة كل واحدة من سفراته إلى خارج البلاد من أكثر من مؤسسة، وفتح حساب بنكي تم إيداع فائض التكلفة فيه، وقد تجمع فيه مبلغ يزيد عن مئة ألف دولار.

وفي القضية الثالثة، «قضية مركز الاستثمارات»، دانت المحكمة أولمرت بخيانة الأمانة بعد أن تبين أنه عمل، بتناقض مصالح، لصالح رجال أعمال يمثلهم صديقه وشريكه السابق في مكتب محاماة، المحامي أوري ميسر، كي يحصلوا على تمويل حكومي. وجميع هذه القضايا تتعلق بالفترة التي كان يتولى فيها أولمرت مناصب وزارية رفيعة.

ولا يزال أولمرت يواجه قضية فساد أخرى تتعلق بفترة ولايته في رئاسة بلدية القدس، والمعروفة باسم «قضية هوليلاند». وقد اتهم فيها بتلقي رشى من رجال أعمال وأصحاب مصالح في المشروع الإسكاني «هوليلاند» في جنوب القدس، من أجل السماح بإضافات بناء غير قانونية في هذا المشروع الذي لا يتناسب مع نمط البناء في المدينة.

القضاة: «ولاية أولمرت انتهت بسبب قضايا تمت تبرئته منها»

اتخذ القضاة الثلاثة في المحكمة المركزية قرار الحكم على أولمرت في «قضية مركز الاستثمارات»، التي أدين فيها بخيانة الأمانة، بالإجماع. وكتبوا في قرار الحكم أن «خطورة الأفعال تبرر رد فعل عقابيا فعليا قد يشمل عنصر السجن الفعلي، مع تحويله لأعمال في خدمة الجمهور».

وأكد القضاة على استشراء الفساد السلطوي في إسرائيل، وكتبوا أن «أهمية العقاب المشدد تأتي على ضوء الانتشار المؤسف لظاهرة تناقض المصالح في الخدمة العامة في السنوات الأخيرة والسهولة غير المحتملة في استيعاب الظاهرة في نظر موظفين عامين معينين. والحديث لا يدور على خطأ شكلي، وإنما على تناقض مصالح خطير وبارز. ولا توجد هنا أمور مهنية فقط، [إنما] توجد مساعدة شخصية. فقد كانت بين أولمرت وميسر علاقات قريبة قوية ومكثفة».

وبرر القضاة الفجوة بين هذه التهم والحكم المخفف بتطورات التحقيقات ضد أولمرت، التي اضطر بعدها إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للحكومة، وأشاروا إلى أن هذه الاستقالة لم تنتج عن «قضية مركز الاستثمارات»، وإنما بسبب قضية «المغلفات المالية» والشهادة المسبقة التي أدلى بها تالانسكي أمام المحكمة قبل تقديم لائحة اتهام ضد أولمرت.

وكتب القضاة في قرار الحكم أن «الاستقالة جاءت بعد أن تقرر جباية شهادة مسبقة من تالانسكي وفي أعقاب الصدى العام والإعلامي الذي أثارته الشهادة المسبقة. وتشير الأدلة إلى أن الاستقالة كانت مرتبطة بشكل مباشر، من حيث الجدول الزمني والأجواء العامة، بالشهادة المسبقة لتالانسكي».

وأضاف القضاة أن «هذه حالة متميزة للغاية. ووقف ولاية موظف عام نتيجة لإجراء جنائي ضده يعتبر عامة نتيجة مطلوبة وحتمية، ورغم ذلك فإنها تنطوي على أهمية معينة فيما يتعلق بالعقوبة، وخاصة عندما يدور الحديث على فقدان وظيفة رئاسة الحكومة، وهي وظيفة لا توجد وظيفة أعلى منها... وقد وصل المتهم إلى هذه القمة، وتمكن من تحقيق أمور في مجالات مختلفة، وخطط حسب أقواله لتنفيذ خطط أخرى كان يأمل بأن تعود بالفائدة على الدولة ومواطنيها. وكل هذا انقطع فجأة بسبب الشهادة المسبقة والتحقيق في قضيتين انتهيتا بالتبرئة».

«المحكمة لقنت النيابة العامة درسا»

وصدرت الصحف الإسرائيلية غداة هذا القرار وهي حافلة بالتحليلات حول الحكم. وقد اختلف المحللون بين مؤيد ومنتقد، حتى أن بعضهم انتقد المحكمة بشدة.

ورأى القاضي المتقاعد والمحلل القانوني في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، بوعاز أوكون، أنه لا أولمرت ولا النيابة العامة خرجا من هذه القضية «بقامة منتصبة». وتطرق بشكل خاص إلى أداء النيابة العامة وانتقد تعاملها مع قضايا أولمرت، الذي تميز بتسريب مواد التحقيق إلى وسائل الإعلام وإرشاد صحافيين وحثهم على نشر تقارير معادية لرئيس الحكومة السابق.

وأضاف أن «المحكمة لقّنت النيابة العامة درسا ضروريا، وهو أنه لا يمكن وضع العربة أمام الخيول وأن يسبق العقاب الإجراءات القضائية، وأنه ينبغي أن تحاذر قبل أن تدفع رئيس الحكومة إلى خارج منصبه».

واعتبر أوكون أن النتيجة المتمثلة في قرار الحكم هي أن «أولمرت عوقب ولكن لم تتم إهانته، لأنه عانى من الإجراءات القضائية وتم إبعاده عن المنصب الذي شكل 'قمة تطلعاته'». وتابع أن القضاة «عملوا بدون شائبة»، وأنهم «أقروا النتيجة القضائية بصورة واضحة ومهنية ومفصلة. ولم يوافقوا على طلب النيابة العامة فرض عقوبة السجن التي كانت ستبعد أولمرت عن مناصب عامة. وأبقوا قرارا كهذا ليحكم الجمهور فيه. فعودة كهذه لن تكون سهلة، وهو يحمل على ظهره عبئا ثقيلا يتمثل في إدانة جنائية وملف هوليلاند».

«يبيّضون الآثام»!

وكان الوزير السابق يوسي سريد الأكثر حدة في انتقاد المحكمة بعد قرارها بشأن أولمرت. وكتب في صحيفة «هآرتس» أن «قرار الحكم هو من دون شك يوم غفران للمؤسسة القضائية في إسرائيل». وأضاف أن «أولمرت ليس هو السارق وإنما الثغرة [في القانون] هي السارق، وهذه الثغرة باتت الآن أوسع مما كانت عليه في السابق. فليس أولمرت هو المتهم والمدان، وإنما المحكمة هي المذنبة».

ورأى سريد أنه «من العدل اتهام القضاة في القدس بتعامل متسامح ومراعٍ للغاية تجاه مخالفات شخصيات عامة. وبدلا من أن يروا المخالفة المخففة على أنها خطرة، فإنهم يرون الأشياء الخطرة بأنها مخففة».

وأردف «رغم أن أولمرت أعلن بعد صدور قرار الحكم [بتبرئته]، قبل شهرين، أنه لم تكن هناك مغلفات [مالية] أبدا، لكن المحكمة نفسها أقرت أنه كانت هناك مغلفات وتم دسها في جيوب بدلات. وسيعلم مبعوثو الجمهور والنشطاء الحزبيون منذ الآن أنه ليس فقط من المسموح لهم أن يحيكوا البدلات قبل الأوان، وإنما بالإمكان أن تكون فيها جيوب كبيرة أيضا، لتلائم الاحتياجات الخاصة عندما تسنح الفرصة. فهل الغاية الموكولة إلى القضاة هي تبييض الآثام؟».

وأضاف أنه «لم تكن أية علاقة بين الجريمة والعقاب» في قرار الحكم ضد أولمرت. وشدد على أن «خيانة الأمانة ليست 'مخالفة تقنية'، كما حاول أولمرت أن يصفها، وإنما هي مخالفة موبوءة بـ 'الفساد السلطوي'»، لكن العقوبة التي تم فرضها، السجن لسنة مع وقف التنفيذ، «لا قيمة لها في الحياة العامة أو الخاصة للمجرم... وسيعلم كل سياسي أن بالإمكان الاستمرار في خدمة الجمهور من خلال خيانة الأمانة أيضا».

كذلك انتقد رئيس دائرة التحقيقات الصحافية في «هآرتس»، غيدي فايتس، قرار القضاة واعتبر أنه «يسمح للسياسيين الإسرائيليين بالحصول على امتيازات مختلفة ومتنوعة من أصحاب مصالح، وعلى مغلفات مليئة بالدولارات، وتمويل غرف فندقية فاخرة، وتسديد كفالات شخصية للبنوك بقيمة مئات آلاف الدولارات. فلقد أعاد قرار الحكم من جديد تعريف العلاقات بين الحكم والمال في إسرائيل، وسمح لمنتخبي الجمهور بحرية عمل، وبحيز مناورة يكاد يكون مطلقا في المنطقة المعتمة، وجعل محاولات جهاز تطبيق القانون الهش في القبض على مشتبهين منافقين أمرا يكاد يكون مستحيلا».

كذلك انتقد قرار الحكم المحلل القانوني في صحيفة «معاريف»، نوعام شرفيط، الذي أشار إلى أن الحكم على أولمرت «يشكل استمرار للنهج المتساهل جدا من جانب القضاة لدى إصدارهم قرارات حكم»، ورغم ذلك فإن قرار الحكم على أولمرت كان مفاجئا.

واعتبر أنه «بدا للحظة أن أقوال القضاة هي ادعاءات محامي الدفاع، الذين لم يكن بإمكانهم صياغة قرار حكم بشكل أفضل. فقد كانت أجزاء كبيرة منه تبدو كقصيدة مديح لأولمرت، الذي هو ليس إلا ضحية في القضية، وكأنه لم يتم التأكيد في قرار الحكم أنه حصل على مئات آلاف الدولارات من تالانسكي».

ورأى شرفيط أن قرار الحكم كان «متسامحا للغاية وغير رادع. ويصعب التحرر من الانطباع بأن الحديث يدور على استمرار نهج محكمتي الصلح والمركزية الذي بدأ في قضيتي حاييم رامون [الوزير السابق الذي اتهم بالتحرش الجنسي] وتساحي هنغبي [الوزير السابق أيضا الذي أدين بتعيينات سياسية لأعضاء في اللجنة المركزية لحزب الليكود]، والذي يتناقض مع الرياح المتشددة التي تهب من جهة المحكمة العليا».

ولفت شرفيط إلى أن القضاة لم يذكروا حقيقة أن أولمرت هو محام، «فقد قررت المحاكم في أكثر من حالة أن محاميًا ارتكب مخالفة هو سبب هام لتشديد عقوبته».

تكهنات حول عودة أولمرت إلى الحياة السياسية

من جانبه كتب كبير المعلقين في «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، أن العقوبة المخففة التي تم فرضها على أولمرت أعادته فجأة إلى التكهنات السياسية، إذ أن بإمكانه الترشح للكنيست، وحقيقة أنه لا يوجد الآن مرشح لمعسكر الوسط - يسار، يعتبر نذًا للرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تشجعه على العودة إلى الحلبة. فثمة فراغ، ونتنياهو سار مسافة كبيرة جدا إلى اليمين، وخصامه مع الإدارة الأميركية وخطابه في الموضوع الإيراني يثيران توقا إلى قيادة براغماتية ومنضبطة.

وأضاف برنياع أن وزير الدفاع إيهود باراك يواجه صعوبة في الافتراق عن نتنياهو، وتسيبي ليفني مترددة، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش منشغلة بصغائر الأمور، ومؤسس الحزب الجديد «يوجد مستقبل» يائير لبيد ليس ناضجا بعد. وعلى ما يبدو يوجد لأولمرت احتمال بأن يتم قبوله كملاكم بالوزن الصحيح، كونه الوحيد القادر على منافسة نتنياهو والانتصار عليه. واستبعدت محللة الشؤون الحزبية في «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، عودة أولمرت إلى الحياة السياسية سريعا.

وكتبت أنه «حتى لو كان واضحا في الحلبة السياسية أن الشخص الوحيد الذي بإمكانه تهديد مكانة رئيس الحكومة وأن يشكل بديلا لحكمه هو أولمرت، ورغم أنه تسود في حزب كاديما قناعة بأن الوحيد الذي بإمكانه ترميم الحزب المنهار هو أولمرت، ورغم أنه من الواضح أن أولمرت هو الوحيد الذي بإمكانه كسر الحلف الطبيعي لنتنياهو مع حزب شاس وحلفه الاضطراري مع حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان وتغيير وضع المعسكرات، إلا أن هذا لن يحدث قريبا على ما يبدو».

وأشارت كدمون إلى أن أفراد عائلة أولمرت يتحفظون كثيرا من احتمال عودته إلى الحياة السياسية. ورأت أنه «رغم الضغوط السياسية والعامة والإمكانيات الكامنة في عودة سريعة لأولمرت والترشح في الانتخابات المقبلة، إلا أنه ليس مؤكدا أن أولمرت ناضج لاتخاذ قرار كهذا».

المحكمة العليا ستبحث في جولة ثالثة دعوى الضابط الذي «ثبّت القتل»

قتل الطفلة إيمان الهمص أشغل الإسرائيليين بـ «حرية التعبير»!

بقلم: سليم سلامة

قرر رئيس المحكمة العليا في إسرائيل، القاضي آشير غرونيس، يوم ٣ تشرين الأول الجاري، إعادة النظر، مجددا، في الدعوى الجزائية التي قدمها الرائد في الجيش الإسرائيلي (ر) ضد الصحافية إيلانه دايان وشركة «طلعاد» للبث التلفزيوني (القناة الثانية) على خلفية التحقيق الصحافي الذي بثته دايان في برنامجها التلفزيوني «حقيقة» («عوفداه») يوم ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤ حول جريمة قتل الطفلة الفلسطينية إيمان الهمص عند نقطة للجيش الإسرائيلي في جنوب قطاع غزة، يوم ٢٠٠٤/١٠/٥.

ويأتي قرار رئيس المحكمة العليا هذا استجابة لطلب بهذا الخصوص تقدم به الرائد (ر) في آذار الأخير، ويقضي بإجراء «بحث إضافي» في القضية أمام هيئة موسعة مكونة من تسعة قضاة، برئاسة غرونيس نفسه وإلى جانبه القضاة: مريم ناؤور (نائبة الرئيس)، عدنه أربيل، إلياكيم روبنشتاين، سليم جبران، إستر حيوت، حنان ملتسر، عوزي فوغلمان وإسحق عميت.

وستكون هذه هي المرة الثالثة التي يجري فيها النظر في هذه الدعوى، بعد الأولى في المحكمة المركزية في القدس (القاضي نوعام سولبرغ، الذي تمت ترقيته في هذه الأثناء ليصبح قاضيا في المحكمة العليا) والتي قررت (يوم ٢٠٠٩/١٢/٧) قبول الدعوى وإلزام المدعى عليهما بدفع تعويض مالي للنقيب (ر) بقيمة ٣٠٠ ألف شيكل، ثم الثانية في المحكمة العليا التي نظرت في استئناف قدمه الطرفان المتنازعان إليها على قرار المحكمة المركزية المذكور (المدعي استأنف على قيمة التعويض مطالبا بمبلغ أكبر، والمدعى عليهما استأنفا على قرار الإدانة وعلى مبلغ التعويض مطالبَين بتخفيضه)، وفيها قررت المحكمة العليا (يوم ٢٠١٢/٢/٨) إلغاء قرار المحكمة المركزية وتبرئة إيلانه دايان وشركة «طلعاد».

والمفارقة المريبة هنا تكمن في أن قرار غرونيس هذا صدر متزامنا مع حلول الذكرى الثامنة لاستشهاد الطفلة إيمان الهمص، وفي أن البحث في هذه «القضية» - وعلى مدار جولاته الثلاث - ينحصر في جانب واحد، فقط لا غير، من جريمة قتل الطفلة إيمان الهمص هو: حرية التعبير والتشهير! فإن هذا ما تبقى للإسرائيليين مناقشته وتداوله من الجريمة المروعة التي ارتكبها جيشهم في قتل الطفلة إيمان الهمص، من حيث قتلها وهي تحمل حقيبتها المدرسية في طريقها الصباحي إلى المدرسة، أولا، ثم جريمة «تثبيت القتل» التي نفذها النقيب قائد السريّة أمام جنوده، ثانيا، ثم قرار المحكمة العسكرية تبرئته من أية مسؤولية، ثالثا، ثم القرار بترقيته إلى رتبة رائد، رابعا.

للذكرى والتذكير

في صباح يوم الثلاثاء، الواقع في ٢٠٠٤/١٠/٥، كانت الطفلة إيمان الهمص (١٣ عاما) تقطع الخطى سيرا على قدميها نحو مدرستها من حي السلطان في مدينة رفح في قطاع غزة. وخلال سيرها، اقتربت من نقطة مراقبة أقامها جيش الاحتلال الإسرائيلي على حدود مستوطنة تقع بالقرب مخيم اللاجئين الفلسطينيين في مدينة رفح، فما كان من الضابط الإسرائيلي إلا إطلاق النار عليها، إلى الرأس مباشرة. وبعد أن تأكد من موت الطفلة، اقترب من جسدها المضرج بالدم ثم صوّب نحوه بندقيته الرشاشة وأفرغ فيه أكثر من ١٧ رصاصة أخرى في ما يسمى إجراء «تثبيت القتل»، غير آبه بتدخلات جنوده وزملائه ومحاولاتهم لردعه، من خلال استعطافه بأن «الطفلة قد ماتت»!

وبعيد وقوع الجريمة بوقت قصير، أعلن متحدث عسكري إسرائيلي، في بيان اعتيادي، أن «الجنود المتمركزين على الحدود فتحوا النار على فتاة بعد أن دخلت منطقة محظورة ووضعت ما يبدو أنه عبوة ناسفة على مقربة من نقطة عسكرية قبل أن تلوذ بالفرار»! كما أبلغ رئيس هيئة أركان الجيش، الجنرال موشي يعلون، مجلس الوزراء الإسرائيلي بأن الجنود في ذلك الموقع «ظنوا بأن نشطاء قد أرسلوا الفتاة لتستدرجهم إلى الخارج فيعمد قناصة إلى اقتناصهم واحدا تلو الآخر»!

لكن التحقيق الصحافي الذي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» بعد ثلاثة أيام من ارتكاب هذه الجريمة (يوم الجمعة – ٢٠٠٤/١٠/٨)، استنادا إلى شهادات أدلى بها جنود كانوا يخدمون في الموقع وحاولوا التدخل لثني النقيب عن تنفيذ جريمته، فضح هول الجريمة وأماط اللثام عن محاولات قادة الجيش التستر على الجريمة، بل وتصويرها على أنها «عمل بطولي أنقذ حيوات جنود كثيرين»!

وقالت الصحيفة، استنادا إلى شهادات الجنود: «إنّ قائد وحدة عسكرية إسرائيلية نفّذ عملية تثبيت القتل ضد الطفلة الهمص، من خلال إفراغ ذخيرة بندقيّته الرشاشة في جسدها الصغير»! وأكدت الصحيفة أن «عدداً من الجنود الذين كانوا شهوداً على عملية قتل الطفلة الهمص، تحدثوا عن كيفية قتلها»، مضيفة أن «الجيش واجه صعوبة في تفسير إخراج ٢٠ رصاصة، على الأقل، من جسدها»!

وأوضحت الصحيفة أنّ جنوداً رووا لمراسلها أنّ قائد وحدة «شاكيد»، التابعة للواء «غفعاتي»، «نفذ عملية تثبيت القتل بإفراغ ذخيرة بندقيّته في جسد الطفلة من بُعد صِفر»!

وروى الجنود للصحيفة أنّه «بين الساعة السادسة والسابعة من صباح الثلاثاء ٢٠٠٤/١٠/٥، لاحظ جنود في برج المراقبة في موقع «غيريت» العسكري شخصاً يتحرك على بعد ٧٠ متراً باتجاه الموقع، مضيفين أنّه، بحسب التعليمات، يتوجّب إطلاق النار على أي شخص يدخل في مدى ٣٠٠ متر من نقطة المراقبة».

وقال جندي: «شاهدت رأسا يرتفع وينخفض قرب كثبان ترابية، الجميع أطلقوا النار، وفي النهاية سقط الشخص أرضا. في هذه المرحلة قال الجنود في الموقع إنهم يعتقدون بأن الشخص ليس سوى طفلة. بل إن قسماً من الجنود قال إن الشخص هو طفلة قبل أن يبدأ الآخرون بإطلاق النار»!

وأفاد أحد الجنود: «لقد رأيت طفلة صغيرة، وأبلغت قيادة الموقع بأن هذه طفلة صغيرة، وقلت إن عمرها لا يتجاوز ١٢ عاماً ولم أطلق النار نحوها، أحد الجنود أطلق عليها رصاصة واحدة، فسقطت على الأرض».

وتابع الجنود - حسب الصحيفة نفسها - أنه في هذه المرحلة، خرج قائد الوحدة من الموقع وتوجه، سوية مع جنود آخرين، نحو مكان سقوط الطفلة واقترب من الجسد الممدد على الأرض. وقال أحد الجنود إن «قائد الوحدة أطلق عليها رصاصتين في الرأس، ثم عاد إلى الوراء، وعندها أطلق عليها زخة رصاصات من سلاحه الأوتوماتيكي. لقد أفرغ ذخيرة بندقيته الرشاشة، وبهذا انتهى الحدث». وأضاف أنه «لم يكن هناك سبب منطقي لما فعله، ليس لإطلاق الرصاصتين الأوليتين وبالتأكيد لم يكن أي سبب لإطلاق زخة رصاص بعدها. باختصار، لقد نكل بالجثة»!

وفي يوم ٢٠٠٤/١٠/١١، قال جندي رفض الكشف عن اسمه لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «الفتاة اقتربت من موقع للجيش وهي تحمل حقيبة. الجنود فتحوا النار باتجاهها معتقدين أنها تحمل قنبلة، فلاذت بالفرار إلا أنها أصيبت ووقعت على الأرض. عندها اقترب الضابط منها وأطلق رصاصتين على رأسها قبل أن يفرغ رشاشه بكامله في جسد من دون حراك»! وأضاف هذا الجندي: «صرخنا باتجاهه طالبين منه التوقف، إلا أنه لم يفعل».

وقالت الإذاعة في البث نفسه إن المدعي العام العسكري أمر بفتح تحقيق بحق ضابط «اتهمه جنوده بأنه أفرغ رشاشه في جسد فتاة فلسطينية كانت قد توفيت، أصلا»!

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤، اعتقلت الشرطة العسكرية قائد الوحدة المذكور (النقيب «ر») «بعد التحقق من كذب الرواية التي سردها عن الحادث».

وفي يوم ٢٠٠٤/١١/٢٢، قدمت النيابة العسكرية لائحة اتهام ضد النقيب «ر» إلى محكمة عسكرية، ضمنتها تهما مختلفة لم تكن تهمة القتل في عدادها! وفي يوم ٢٠٠٥/١١/١٥ أصدرت المحكمة العسكرية حكمها في القضية فبرّأت الضابط من جميع التهم المنسوبة إليه، باستثناء «الاستخدام غير القانوني للسلاح»(!) و«محاولة تشويش الإجراءات القضائية»(!) بطلبه من جنوده تغيير شهاداتهم وعدم سرد التفاصيل كاملة كما وقعت.

وفي مساء اليوم نفسه الذي قدمت فيه لائحة الاتهام ضد الضابط (٢٠٠٤/١١/٢٢)، بثت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، وفي إطار برنامج «حقيقة» («عوفداه») الذي تحرره وتقدمه الصحافية إيلانه دايان، تحقيقا صحافيا تضمن تسجيلا مصورا من التحقيقات التي أجرتها الشرطة العسكرية مع النقيب «ر»، لوسائل المراقبة الإلكترونية في الموقع العسكري، بما فيها تسجيلات من شبكة الاتصال، وتسجيلا مصورا للجنود في الوحدة. كما تضمن التحقيق الصحافي تسجيلا صوتيا للضابط نفسه يعترف فيه بأنه نفذ إجراء «تثبيت القتل» في جسد الطفلة بعد موتها. وأوضحت القناة التلفزيونية أن الحوار في شريط التسجيل قد جرى بين الضابط وبين برج المراقبة في الموقع العسكري في رفح.

وفي معرض تقديمها للتحقيق الصحافي، قالت إيلانه دايان: «هذه الصور، كما ستشاهدونها فورا، لا تبقي ولو فتاتا صغيرا من التحقيق العملياتي الذي أجري في داخل الجيش»!

وعلى خلفية هذا البرنامج التلفزيوني، قدم النقيب «ر» دعوى قذف وتشهير ضد دايان وشركة «طلعاد» إلى المحكمة المركزية في القدس، مطالبا بإلزامهما بدفع تعويض مالي له بقيمة مليون شيكل.

القتل، حرية التعبير والتشهير!

في يوم ٢٠٠٩/١٢/٧، أصدرت المحكمة المركزية (القاضي نوعام سولبرغ) حُكمها في هذه الدعوى فقبلتها وأدانت كلا من إيلانه دايان وشركة «طلعاد» بالقذف والتشهير بحق الضابط (ر) وألزمتهما بتعويضه ماليا بمبلغ ٣٠٠ ألف شيكل، يضاف إليه مبلغ ٨٠ ألف شيكل أتعاب محام، وبنشر اعتذار للضابط.

لكن دايان و«طلعاد»، اللتين اعتبرتا قرار الحكم هذا - مع أوساط قضائية وإعلامية إسرائيلية واسعة - «ضربة قاصمة» لحرية التعبير وللعمل الصحافي الاستقصائي في إسرائيل، قدمتا استئنافا إلى المحكمة العليا طالبتا من خلاله بإلغاء قرار الإدانة والتعويض، كما قدم الضابط (ر)، أيضا، استئنافا مضادا طالب فيه بزيادة مبلغ التعويض المستحق له.

وفي يوم ٢٠١٢/٢/٨، أصدرت المحكمة العليا (القضاة إليعازر ريفلين، نائب رئيس المحكمة العليا السابق، وإسحق عميت وعوزي فوغلمان) قرارها في الاستئنافين المذكورين فألغت قرار المحكمة المركزية المتعلق بالصحافية إيلانه دايان وبرأتها من تهمة القذف والتشهير، بينما أدانت شركة «طلعاد» بتهمة التشهير بحق الضابط (ر) من خلال الشريط الدعائي الترويجي الذي بثته للبرنامج وألزمتها بتعويض الضابط بمبلغ ١٠٠ ألف شيكل، كما ألغت القرار بشأن إلزام دايان و«طلعاد» بنشر اعتذار للضابط.

وقد شكل قرار الحكم الصادر عن المحكمة العليا في هذه القضية معلما بارزا في قضايا التشهير، إذ اعتبره عدد كبير من القضائيين والإعلاميين في إسرائيل «أحد أهم قرارات الحكم التي صدرت عن المحكمة العليا في مجال التشهير وحرية التعبير وحرية الصحافة في إسرائيل».

وأكدت المحكمة، في القضية العينية، أن الحقائق التي استند إليها التحقيق الصحافي التلفزيوني «كانت صحيحة في وقتها» وأن «دايان اتخذت تدابير معقولة للتأكد من موثوقية الحقائق، بل آمنت بصدقيتها» وأنها «اعتمدت على مصادر موثوقة وجدية، بما في ذلك لائحة الاتهام التي قدمت ضد الضابط في يوم بث التقرير، بعد اعتقاله والتحقيق معه، مما يدل على أن سلطات الجيش، أيضا، كانت تعتقد بأنه ارتكب مخالفات خطيرة»! وشددت المحكمة على أنه «كان على دايان واجب صحافي بالنشر عن أمر ذي شأن جماهيري على غاية من الأهمية».

وعلى المستوى المبدئي، رأت المحكمة أن «حرية التعبير تحتاج إلى حيّز كاف لضمان توفرها»، وأنها «تمثل أمّ كل الحريات وهي الأكثر هشاشة من بينها. إنها الأولى التي تتعرض للمسّ، لكن المسّ لا يتوقف ولا ينتهي عندها، أبدا». وأضافت أنه «في القضايا ذات الأهمية الجماهيرية العامة، ينبغي إتاحة هوامش واسعة للنشر، كما يتعين تمكين الناشر من تطبيق اعتبارات تحريرية». وأكدت على أن «الصحافي الذي يعمل طبقا لدستور أخلاقيات المهنة الصحافية، كما وضعه مجلس الصحافة، يستحق أن يُنظر إليه كشخص يعمل بمسؤولية، كما يتوقع من الصحافي، وهو ما يحمل إسقاطات على تطبيق قوانين التشهير، أيضا».

وخلصت المحكمة إلى التأكيد على أن «دايان تصرفت بما تقتضيه العلاقات بين الصحافي وبين الجمهور، والتي أملت عليها واجبا قانونيا، أخلاقيا أو اجتماعيا، بنشر معلومات ذات أهمية جماهيرية عامة، حين يكون النشر نتاج عمل صحافي حذر ومسؤول».

مكتبة «المشهد»

فوبيا اللاجئين الأفارقة!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) اسم الكتاب: «إسرائيل ٢٠١٢- اللاجئون الأفارقة سرطان»! [تقرير خاص لـ «مركز مساعدة العمال الأجانب» حول التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة]

(*) إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله («أوراق إسرائيلية»- العدد ٥٨). ترجمه عن العبرية: سعيد عيّاش

تشكل الحملة المسعورة على اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، التي تقف في الآونة الأخيرة في صلب اهتمام الحكومة الإسرائيلية، مطيّة يحاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من خلالها إيهام الرأي العام بأنه لدى الانتهاء من طرد هؤلاء اللاجئين عن بكرة أبيهم، وكبح وصول مزيد منهم وأساسًا بواسطة الجدار الأمني على طول منطقة الحدود بين إسرائيل ومصر والذي ستنتهي أعمال إنشائه قبل نهاية العام ٢٠١٢، من المتوقع أن تصبح الدولة نظيفة من الجرائم والأمراض والضائقة الاقتصادية - الاجتماعية. غير أن هذه الحملة كشفت في العمق عن النزعات العنصرية المعششة في أوساط المجتمع الإسرائيلي بأطيافه كافة، وشفّت عن الاستحواذ الديمغرافي المقترن بغاية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

ويقدّم التقرير الذي يضمه هذا العدد من «أوراق إسرائيلية»، والصادر عن «مركز مساعدة العمال الأجانب» في إسرائيل، رصدًا لمظاهر التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة خلال الفترة بين كانون الثاني- حزيران ٢٠١٢، التي تفاقمت فيها هذه المظاهر، وشملت قوى سياسية كثيرة ولا سيما من اليمين والوسط، وعددًا من وسائل الإعلام والصحافيين، وأوساطًا من الجهاز القضائي ورؤساء الحكم المحلي، ومجموعة من الحاخامين ورجال الدين اليهود، فضلاً عن جهات متعددة من الرأي العام اليهودي.

وهؤلاء جميعًا يتعاونون فيما بينهم، ويتعاملون مع اللاجئين من إفريقيا كما لو أنهم حيوانات، لمجرّد كونهم «غير يهود» (غوييم).

ويرى التقرير أن إسرائيل بزّت قريناتها من الدول الغربية، التي يحلو لها أن تتشبّه بها صباح مساء، في كل ما يتعلق بالتعامل مع اللاجئين الباحثين عن عمل. فبينما تطرد هذه الدول (من دون أن تنجح دائما في ذلك) أفارقة تم رفض طلبهم الحصول على ملجأ فيها، فقط بعد إجراء قانوني شفاف، يكون في بعضها مصحوبًا بمساعدة قانونية تموّلها الدولة المضيفة، فإن إسرائيل تقوم بطرد المتسللين الأفارقة من دون أن تفحص نهائيا طلبات لجوئهم، بما يتناقض مع نصوص معاهدة اللاجئين الدولية الموقعة عليها، ولو تم ذلك، وفقما يؤكد التقرير، من خلال نظام لجوء نزيه وليس كالموجود في إسرائيل، لكانت أغلبية طلباتهم ستقبل على الأرجح.

وعلى الرغم من أن عدد هؤلاء اللاجئين في إسرائيل يعتبر قليلاً جدا مقارنة بعددهم في سائر أنحاء العالم، إلاّ إن تعامل السلطات الإسرائيلية المسؤولة معهم يبدو مختلفًا تمامًا عن تعامل السلطات المسؤولة في العالم الغربي، والذي يعتبر أفضل كثيرا.

وما يجب ملاحظته هو أن إسرائيل ربما هي الدولة الوحيدة في العالم التي ترفض أن تمنح مكانة لاجئ لأي كان، كما أنها غير مستعدة على الإطلاق لتحديد أي سقف يتعلق بعدد اللاجئين الذين يمكنهم العيش فيها. فضلاً عن ذلك فإن إسرائيل غير مستعدة لأن تتعاون مع أي جهة من أجل حل مشكلة هؤلاء اللاجئين، وكل ما تقترحه على دولهم الأصلية هو أن تعيد اللاجئين إليها فقط.

وإزاء ذلك يشدّد التقرير على أن المطلوب من إسرائيل في الوقت الحالي هو أن تحدّد سياسة هجرة إليها تكون ذات صلة بالواقع السياسي في العالم لا بالتخوفات المبالغ فيها، وأن تكف فورا عن سياسة طرد اللاجئين الأفارقة بحجة أن طردهم سينقذها من خطر داهم يتهددها.

ويشير إلى أن اللغة التي يستخدمها صنّاع القرار في إسرائيل، لدى الحديث عن هؤلاء اللاجئين، تنزع عنهم إنسانيتهم وتصورهم كتهديد. فهؤلاء الناس الذين لاذوا بالفرار من الإبادة الجماعية في دارفور (السودان)، أو من الخدمة العسكرية في ظروف أشبه بالعبودية في إريتريا، يوصفون بأنهم «غزاة» و«أعداء» و«سرطان» و«قنبلة موقوتة» و«تهديد وجودي».

ويتسلح التحريض عليهم، الذي يؤجّجه المسؤولون ووسائل الإعلام وأوساط عديدة أخرى، بخمسة إدعاءات مركزية، الإدعاء الرئيس بينها هو أنهم ليسوا لاجئين، ومن ثم ترد باقي الادعاءات وفحواها أنهم مجرمون، ومصدر لنشر الأوبئة والأمراض، وتهديد ديمغرافي، وتهديد أمني.

وفيما يتعلق بموقف الشارع في إسرائيل، بيّن استطلاع «مؤشر السلام الإسرائيلي» لشهر أيار ٢٠١٢ والذي تشرف على إعداده جامعة تل أبيب أن ٨٣ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون التظاهرات التي قام بها سكان منطقة جنوب تل أبيب احتجاجا على وجود أعداد غفيرة من اللاجئين الأفارقة في تلك المنطقة. وقال نحو ٣٤ بالمئة من اليهود الإسرائيليين إنهم يتعاطفون مع أعمال العنف المرتكبة ضد هؤلاء اللاجئين. وأكد نحو ٧٠ بالمئة منهم أن وجود لاجئين أفارقة وعمال فلسطينيين في إسرائيل يضايقهم جدا، بينما قال نحو ٦٠ بالمئة منهم إنهم لا يتضايقون من وجود عمال أجانب من أميركا اللاتينية وشرق أوروبا وتايلاند والفيليبين.

ولا يفوت التقرير أن ينوّه إلى أن استعمال مصطلح «متسللين»، الذي كان قد استخدم في خمسينيات القرن العشرين الفائت لتوصيف الفدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ عمليات مسلحة داخل إسرائيل، وخلعه على هؤلاء اللاجئين، يسمهم بطابع التهديد الأمني للدولة. كذلك يستخدم أعضاء كنيست وأوساط أخرى تقود الرأي العام مصطلح «غزاة» في وصف اللاجئين وبشكل يصورهم أيضا كتهديد أمني. وثمة مصطلح آخر يستخدمه متخذو القرارات ووسائل الإعلام في إسرائيل في وصف هؤلاء اللاجئين وهو «ماكثون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضا بالدخول والتسلل غير القانوني من جانب فلسطينيين إلى إسرائيل. ويورد ما قاله وزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي (رئيس حزب شاس) بأن المتسللين الأفارقة والفلسطينيين «سيؤدون بسرعة إلى نهاية الحلم الصهيوني»، وبأنه «منذ خراب الهيكل الثاني لم تواجه إسرائيل خطرا داهما كهذا. فلقد أقمنا الدولة، وها نحن الآن نفقدها في كل يوم».

وتقترن الحملة الإسرائيلية على اللاجئين الأفارقة بسيل لا ينقطع من الافتراءات، كما يوضح التقرير.

ومن هذه الافتراءات أن عدد اللاجئين أكبر كثيرًا من المعطيات التي يتم نشرها رسميًا في هذا الشأن، وأن هؤلاء اللاجئين هم مجموعة خطرة غزت دولة إسرائيل وتهدد بتخريب المشروع الصهيوني، وأن احتمالات تعاونها مع عناصر «إرهابية» كبيرة للغاية، ولذا فإنها تشكل «قنبلة موقوتة» لا بُد من أن تنفجر في قادم الأيام.

أمّا الافتراء الأبرز، والذي يتم اللجوء إليه لتغذية مخاوف الجمهور العريض، فهو أن اللاجئين هم مسلمون في معظمهم.

وقد طُرح هذا الافتراء من جانب بعض أصحاب اتخاذ القرار، وكذلك من جانب عدة وسائل إعلام إسرائيلية. فقد صرح وزير الداخلية إيلي يشاي في سياق إحدى المقابلات: «إن أغلبية الأشخاص الذين يأتون إلى إسرائيل تتألف من مسلمين يعتقدون أن هذه البلاد ليست لنا- للإنسان الأبيض». كما أعلن عضو الكنيست داني دانون من الليكود الذي يتزعم حركة تطلق على نفسها اسم «الطرد الآن»: «نحن نرى أن دولة معادية لنا قد قامت هنا داخل دولة إسرائيل، وهي دولة متسللين يأتون من دول إسلامية». وزميلته في كتلة الليكود ميري ريغف صرحت قائلة: «لا يدرك الناس مغزى وجود ستين ألف (متسلل) مسلم يتزوجون هنا وينجبون أولادا. ولا يمكن التعامل مع هذا الموضوع برقة وتسامح». وأضافت: «يتعين علينا جميعا أن نكون موحدين في معارضتنا لتحويل إسرائيل إلى دولة كل متسلليها، وفقا لرؤية المنظمات اليسارية المتطرفة التي تسعى إلى تحويل الدولة اليهودية الوحيدة في العالم إلى دولة إسلامية أخرى في قائمة الـ ٥٥ دولة إسلامية». وقالت رئيسة المنظمة الدعائية التابعة لمجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية «إن الناس لا يعرفون بأن هؤلاء المتسللين هم مسلمون ينتقلون للعيش في مناطق عربية مثل كفر قاسم، وبذلك يزيدون عدد السكان المسلمين والعرب هنا في البلاد».

وقد فاق المذيع في الإذاعة الإسرائيلية الرسمية، أفري غلعاد، الجميع، عندما قال في برنامج له: «علينا ألا ننسى أن الذين يطرقون أبوابنا ينتمون إلى الإسلام، والإسلام يمثل الآن الوباء الأشد خطورة المتفشي في العالم، فهو يسمم المؤمنين به، ويسمم كل مكان يصل إليه. صحيح أن المتسللين الذين يأتون إلينا، وخصوصًا من جنوب السودان، هم أشخاص معتدلون جدا، بل يمثلون حقا الوجه الجميل للإسلام... لكن المشكلة هي أنه حين تحمل الفيروس، لا تعلم متى سينفجر ذلك... وكل مسلم يدخل إلى هنا يمكن أن ينقلب إلى حامل للواء الإسلام العالمي... ولذا يجب علينا أن نحترس على حياتنا منهم».

وغالبًا ما يتلخص دور وسائل الإعلام الإسرائيلية في مجال التحريض على اللاجئين في اقتباس أقوال وتصريحات تحريضية من جانب صنّاع القرار، أو في استخدام أوصاف تدمغ اللاجئين كمجموعة إجرامية، وناقلة للأمراض، ومضرة بأمن الدولة أو تركيبتها الديمغرافية.

ولعل ما يجدر بنا أن نلاحظه في سياق ذلك كله هو إشارة التقرير إلى حقيقة أن المسؤولين في إسرائيل وجميع الفئات والأطراف التي تتعاون معهم في هذه الحملة الهستيرية والعنيفة على اللاجئين الأفارقة، يستخدمون ضدهم الادعاءات نفسها التي يستخدمونها ضد اللاجئين الفلسطينيين. وإذا كان هذا الأمر ينّم عن شيء فإنه ينّم عن مبلغ انعدام أي حساسية أو أي «اضطراب وجداني» تجاه كل مسألة اللجوء الإنساني، وذلك في الوقت الذي تفتح فيه إسرائيل ذراعيها لاستقبال واستقدام أي مهاجر إليها، بشرط أن يكون يهوديًا.

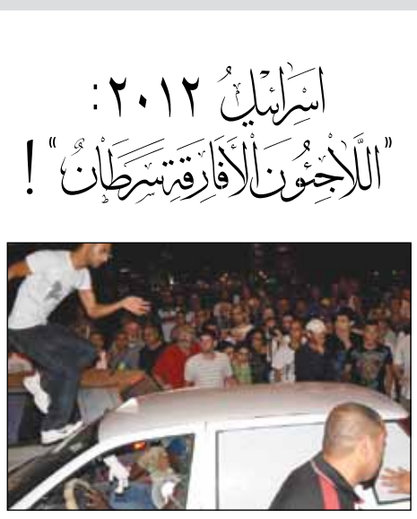

[تقرير خاص لـ «مركز مساعدة العمال الأجانب» حول التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة]

ترجمة: سعيد عيّاش

58 أوراق إسرائيلية

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 - 2 – 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»